منظمة "إلى الأمام"

١٩٧٠ـ١٩٩٤

منشورات موقع ٣٠ غشت

www.30aout.info

حول الخط الإستراتيجي، الإيديولوجي، السياسي والتنظيمي

- محاولة تركيبية -

بقلم الرفيق عسو أمزيان

فبراير ٢٠١٩

تقديم أولي

ستحاول هذه المقالة المركزة **رصد أهم النقط العقدية** (Points nodaux) **في سيرورة الخط العام للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"**، استراتيجيا، إيديولوجيا، سياسيا وتنظيميا، من مرحلة التأسيس لهذا الخط وتطوره في معمعان الصراع الطبقي ، إلى حدود استيلاء حفنة من التحريفيين على قيادة المنظمة، باستئصالها للخط الثوري، والسير بها، باسم "مسلسل إعادة البناء"، على طريق الإصلاحية حد الإفلاس الإيديولوجي والسياسي، ومن تم التصفية العملية لوجودها التنظيمي لصالح تأسيس، في النهاية، لحزب سياسي مرخص له من طرف النظام الكمبرادوري الملكي، يعمل في حدود إطار دستوره وقوانينه الرجعية، ولتتحول بعدها المنظمة وتاريخها في خط "الشرعيين" التحريفيين، "ذكرى رمزية"، يتم، من حين إلى آخر، وكلما اشتد، ارتباطا بالخط الثوري لتلك التجربة، عود اليسار الثوري الماركسي ـ اللينيني فكرا وممارسة، التفاف تلك الزمرة التحريفية، وبانتقائية، على جزء من خط المنظمة السياسي لمرحلتها الثورية (1970 ـ 1980)، مع عزل وطمس أي إثارة لخطها الإيديولوجي والإستراتيجي والتنظيمي لتلك المرحلة، بهدف تبرير و دعم أطروحات سياسية إصلاحية وتحريفية مفلسة، تحت شعار الاستمرارية في تجديد وتطوير فكر المنظمة وخطها السياسي الذي أرسيت أولى أعمدة بناءه التحريفي خلال طور الانفجار السياسي والتنظيمي الذي عرفته المنظمة سنة 1979.

ستعتمد هذه المحاولة التركيبية على مجموعة من الوثائق التي صدرت باسم منظمة "إلى الأمام"، والتي تعبر بشكل عام عن الأطروحات التي بلورتها المنظمة في سيرورات الصراعات الطبقية بالمغرب ومحيطها الإقليمي والدولي. طبعا، خط هذه

الأطروحات هو حصيلة الصراعات السياسية والإيديولوجية والتنظيمية داخل المنظمة[1] على الخصوص، وبشكل عام وسط الحركة الم. الل. الم..كما ستعتمد هذه المقالة على بعض الوثائق التي صدرت باسم بعض أعضاء المنظمة، بما يمكن المزيد من تسليط الضوء على تلك النقط العقدية في تطور خط المنظمة الإستراتيجي، الإيديولوجي، السياسي والتنظيمي.

ولأن هذه المقالة ستحاول التركيز بالأساس على هذه النقط في خط المنظمة، فهي وإن لم تأت على جل تفاصيل السياق التاريخي[2]، محليا؛ إقليميا ودوليا، الذي في إطاره، وعلى أرض صراعاته الطبقية، تشكلت تلك النقط وجرت مجمل التحولات في ذاك الخط، فهذا لا يعني أن هذه المحاولة، منهجيا، قد فصلت تطور خط المنظمة عن تلك التفاصيل في شموليتها. وللتذكير، فلم تخل أي وثيقة من وثائق المنظمة أو لأعضائها، تلك التي تعتمدها هذه المحاولة، من الخوض في أهم تفاصيل ذاك السياق وتطوراته، وتحديد القوى المحركة والفاعلة فيه، وهو ذاته السياق الذي فيه أخذت المنظمة موقعا محددا لها، وفيه بلورت خطها الإستراتيجي وأساليب صراعها لأجل تحقيقه.

ولأن هذه المقالة، كذلك، تركيبية، وليست تحليلية أو تقييمية، فستحاول إلى أقصى حد ممكن، أن تكون فيها وفية في استعمال نفس "المفاهيم والمصطلحات" التي بها عبرت المنظمة عن خطها الإستراتيجي، الإيديولوجي، السياسي والتنظيمي،

1 . لمعرفة طبيعة هذه الصراعات الداخلية، توجهاتها وأطروحاتها، انظر على موقع "30 غشت" دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" "، بقلم الرفيق فؤاد الهيلالي.

2 . ستكتفي هذه المقالة التركيبية فقط بذكر الملامح العامة الأساسية لهذا السياق.

كما تعفي هذه المقالة نفسها من إصدار لأي حكم[3] ومن أي نوع كان، في حق ذاك الخط، لا من خلال السياق التاريخي الذي تبلور فيه، ولا من خلال تطورات هذا السياق اللاحقة.

إن المهمة المركزية التي حددتها هذه المقالة التركيبية لنفسها، هي وضع صورة عامة لتحولات خط منظمة "إلى الأمام" الإستراتيجي، الإيديولوجي، السياسي والتنظيمي ، من مرحلة تأسيسها إلى مرحلة استيلاء الخط التحريفي تنظيميا على قيادتها، والتخلي نهائيا عن خطها الإيديولوجي، السياسي والإستراتيجي، ووضعها بعد ذلك، باسم التجديد الفكري والسياسي ، على قاطرة الإصلاح، ثم تفكيكها العملي وإنهاء وجودها التنظيمي والسياسي لصالح عمل حزبي يحكمه دستور وقوانين النظام الكمبرادوري الملكي.

بقلم الرفيق: عسو أمزيان

3 . مسألة إصدار حكم أو حتى "رأي شامل" في حق خط المنظمة، هو في الحقيقة ينخرط ضمن إطار أوسع يكون تحليليا وتقييميا لتجربة الحركة الماركسية . اللينينية المغربية، وعلى الخصوص تجربة منظمة "إلى الأمام"، وهو الأمر الذي لم تضعه هذه المقالة مهمة أو هدفا لها.

المحاور

المرحلة الأولى: من التأسيس 1970 إلى الانفجار السياسي ـ التنظيمي، وانطلاق "إعادة البناء" التحريفي 1979 / 1980

الجزء الأول: طور التأسيس والنقد والتعميق: 1970 ـ 1974

1 ـ طور التأسيس

1 ـ 1 ـ في الملامح الأساسية للسياق العام لنشوء المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" وتبلور أطروحتها التأسيسية.

1 ـ 2 ـ الأطروحة التأسيسية ـ 1970 ـ

2 ـ على طريق بناء استراتيجية الثورة واستراتيجية التنظيم

3 ـ الخط الاستراتيجي والبناء التنظيمي 1972 ـ 1974.

3 ـ 1 ـ حول نقد مفهوم "الانطلاقة الثورية".

3 ـ 2 ـ القواعد الحمراء المتحركة.

3 ـ 3 ـ قواعد السلطة الحمراء الدائمة.

3 ـ 4 ـ الجبهة الثورية الشعبية ـ الحزب الثوري.

ملحق: صورة عامة للتنظيمات التي طرحتها المنظمة لأجل بناء الحزب الثوري والجبهة الثورية الشعبية.

4 ـ نقد الخط التنظيمي والانطلاقة الجديدة.

5 ـ ما قبل التصدع التنظيمي والانزلاق السياسي

الجزء الثاني: طور التصدع التنظيمي، الانزلاق السياسي اليميني وفصل المهام الاستراتيجية عن الخطط التكتيكية (من أواسط 1974 إلى ربيع 1976).

1 ـ بعض الملامح الأساسية للفترة

2 ـ ضربات نونبر 1974 / يناير 1975 وانطلاق مسلسل التصدع التنظيمي

3 ـ من ازدواجية المفاهيم السياسية إلى الانزلاق السياسي اليميني: مفاهيمه وطبيعته

توضيح أولي

3 ـ 1 ـ من مفهوم "النظام الكمبرادوري" إلى مفهوم "كمشة الحكم" أو "العصابة"

3 ـ 2 ـ من مفهوم "الجبهة الثورية الشعبية لإرساء سلطة القواعد الحمراء الدائمة" في مرحلة الث. الو. الد. الش.، إلى مفهوم "الجبهة العريضة لعزل الطغمة الثلاثية"

3 ـ 3 ـ من مفهوم" الشعب الصحراوي" إلى مفهوم "جماهير الصحراء"

3 ـ 4 ـ من خط تنظيمي مركزي ديمقراطي، إلى نهج بيروقراطي

خلاصة مركزة للجزأين الأول والثاني

خطاطة

الجزء الثالث: طور الانفجار السياسي والتنظيمي داخل منظمة "إلى الأمام" الخط العام للمنظمة وتشكل الإصلاحية والتصفوية والتحريفية (ربيع 1976 ـ 30 غشت 1980)

1 ـ تقديم

2 ـ معركة 14 نونبر 1976: هزيمة النظام والبروز العملي للخط الانتهازي اليميني.

3 ـ في السجون: تنظيم الصفوف، تطهير التنظيم وإطلاق المعارك.

4 ـ الخط الانتهازي اليميني: تبلور الأطروحة السياسية ومحاولة الاستيلاء على التنظيم.

5 ـ بروز الخط العمالوي التصفوي وتعمق الانفجار السياسي والتنظيمي.

6 ـ الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام".

تذكير

6 ـ 1 ـ الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام": التأصيل التاريخي لمفهوم "الشعب الصحراوي" في ارتباط بالأفق الثوري في الغرب العربي. (خريف 1976)

6 ـ 2 ـ الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام": تعميق وتدقيق الخط السياسي والاستراتيجي الثوري (خريف 1976).

تذكير

6 ـ 2 ـ 1 ـ الشروط السياسية لهذه الفترة.

6 ـ 2 ـ 2 ـ الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام": تدقيق الخط الاستراتيجي الثوري.

أ ـ جدلية العمل السياسي والعمل المسلح.

ب ـ مواقع الصدام الأولى.

6 ـ 3 ـ الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام": التأصيل النظري العلمي للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية.

7 ـ الخط الانتهازي اليميني وسط منظمة "إلى الأمام" والسقوط في الردة.

- في بعض مواقف بيان الردة من منظمة إلى "الأمام".

خاتمة (المرحلة الأولى 1970 ـ 1980)

المرحلة الثانية: من الانفجار السياسي والتنظيمي و"إعادة البناء" التحريفي 1979 / 1980 إلى الحل العملي 1994.

1 ـ تقديم

2 ـ "القيادة الجديدة" و"إعادة البناء".

3 ـ علاقة "إعادة البناء" بالتقييم في تصور "القيادة الجديدة".

4 ـ "القيادة الجديدة" و "مهامها العاجلة":

أ ـ" المهام العاجلة" ـ "إعادة البناء" ـ "التقييم": علاقاتها في تصور "القيادة الجديدة".

ب ـ مواقف "القيادة الجديدة" من خلال "مهامها العاجلة".

ب ـ 1 ـ المواقف الانتهازية اليمينية والتصفوية في خط "القيادة الجديدة".

ج ـ "القيادة الجديدة": "التجذر وسط الطبقة العاملة والعمل وسط الفلاحين".

5 ـ "القيادة الجديدة": "التحليل الطبقي وطبيعة الثورة".

5 ـ 1 ـ الأعداء الطبقيين.

5 ـ 2 ـ "الطبقات الوطنية والشعبية".

5 ـ 3 ـ "القيادة الجديدة" و"طبيعة الثورة".

أ ـ حول التناقض الأساسي.

ب ـ حول "البرجوازية الوطنية" وموقعها في الصراع / التناقضات.

ج ـ في جوهر "البرجوازية الوطنية" الذي تقدمه لنا "القيادة الجديدة".

ح ـ "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية" في منظور "القيادة الجديدة".

د ـ التحالفات في منظور "القيادة الجديدة".

هـ ـ "القيادة الجديدة": "مسلسل العنف الثوري الجماهيري".

6 ـ تغييب نظرية للتنظيم وتحطيم بنية المنظمة: "القيادة الجديدة" و"مسلسل الترميم".

7 ـ ندوة فرع الداخل (يناير / فبراير 1983): ترسيم القطيعة مع الخط الثوري للمنظمة والدوران في الفراغ.

8 ـ في البرنامج العام ل"قيادة إعادة البناء".

9ـ الوضع الداخلي ل "إلى الأمام" من انطلاق "مسلسل إعادة البناء" إلى ضربة خريف 1985.

10 ـ ضربة خريف 1985 وما بعدها:

10 ـ أ ـ ملخص لوقفة "القيادة الجديدة" اتجاه ضربة خريف 85

11 ـ ما بعد شبه "التقييم" لخريف 85، وانكشاف الخط التحريفي الإصلاحي.

11 ـ أ ـ في بعض المفاهيم:
11 ـ ب ـ في مشروع خط "إعادة البناء"، أو مرحلة ما قبل الثودش:
11 ـ ب ـ 1 ـ دولة الحق والقانون:
11 ـ ب ـ 2 ـ الديمقراطية الحقيقة.
11 ـ ب ـ 3 ـ حول العمل "الشرعي.
12 ـ "نظرية الاختراق الديموقراطي "ـ النهج الديمقراطي.
12 ـ أ ـ المبادئ الأساسية لتصور تيار النهج الديمقراطي.
كلمة ختامية

المرحلة الاولى: من التأسيس 1970 إلى الانفجار السياسي ـ التنظيمي، وانطلاق "إعادة البناء" التحريفي 1979 / 1980

الجزء الأول: طور التأسيس والنقد والتعميق: 1970 ـ 1974

1 ـ طور التأسيس

1 ـ 1 ـ في الملامح الأساسية للسياق العام لنشوء المنظمة وتبلور أطروحتها التأسيسية

عرفت العديد من المستعمرات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا صعودا ومدا ثوريا تحرريا ضد الأنظمة الاستعمارية الإمبريالية، وبرزت معه العديد من حركات التحرر الوطني، كما عرفت دول "المركز" الرأسمالي مدا نضاليا جذريا وثوريا لحركة الطبقة العاملة وحركة الشباب والنساء (فرنسا، إيطاليا...) وانفضاح التوجهات التحريفية للأحزاب المسماة "شيوعية" والرازحة تحت وصاية شاملة للقيادة التحريفية "السوفياتية" بعد وفاة الرفيق ستالين، وعلى الخصوص خيانة هذه الأحزاب للبروليتاريا ولمشروعها التاريخي الثوري، واستخدامها لها لأجل تحقيق مصالحها وطموحاتها الخاصة بها، كما برزت الثورة الثقافية البروليتارية الصينية بقيادة الرفيق ماو، وبلورتها لخط الجماهير على كل الجبهات: الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، للتصدي للقوى التحريفية وسط الحزب والدولة، وهو الخط (خط ماو[4]) الذي دحض تجارب البناء البيروقراطي والتحريفي في "أوربا الشرقية" التي تخلت عن الأسس الثورية الماركسية ـ اللينينية، وعلى رأسها تحريفية قيادة "الاتحاد السوفياتي" بعد وفاة الرفيق ستالين. أما على مستوى المنطقة العربية، فقد عرفت تعمق تبعية

4 ـ يجب التذكير هنا بالهجوم المضاد والحازم للإيديولوجية الثورية الماركسية ـ اللينينية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، ابتداء من سنة 1962، والذي كان سببا رئيسيا في اندحار الإيديولوجية التحريفية سنوات بعد ذلك.

الأنظمة الرجعية للإمبريالية وللصهيونية، وعلى الخصوص إفلاس ما اعتبر أنه "أنظمة برجوازية وطنية" (البعثية والناصرية) في إنجاز قضايا التحرر الوطني، وبناء ما عرف باسم "الدولة الوطنية الديموقراطية" المستقلة عن الإمبريالية، وهزيمتها وجيوشها في حرب 67، ثم انبطاحها واستسلامها سنة 70 لمشروع "رودجرز" التصفوي. وبالمقابل، برز وعي جماهيري ثوري يربط خط النضال التحرري الوطني بالنضال الطبقي الثوري. هكذا برز مثلا اليسار الفلسطيني الماركسي ـ اللينيني ، واندلاع ثورة ظفار وتحول بعض التنظيمات القومية إلى منظمات "ماركسية ـ لينينية" (اليمن مثلا). محليا، هناك من جهة، تعمق واتساع سياسات النهب والقمع والاضطهاد، مع تعمق التبعية البنيوية لمصالح النظام الكمبراودوري للمصالح الإمبريالية وعلى كل المستويات: الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ومن جهة ثانية، تنامي واتساع نضالات الجماهير الشعبية والعمالية في المدن والمراكز المنجمية وانتفاضات جماهير الفلاحين[5]، بعد المجزرة الدموية لمارس 1965 (البيضاء، الرباط، فاس، مراكش...) التي شكلت بالملموس نقدا دمويا لأحزاب الإصلاح وإفلاس الخط البرجوازي الصغير، وعرفت آلاف القتلى والمختطفين والمعتقلين، وعلى إثرها تم حل برلمان المعمرين الجدد من طرف النظام الكمبرادوري، وإعلان حالة الاستثناء (7 يونيو 1965)، وكذا تصاعد النضالات الشبيبية[6]. لقد عرت بالكامل مجمل هذه النضالات عجز القوى السياسية الإصلاحية والتحريفية وإفلاسها، وتخليها عن النضالات الشعبية، ولجوؤها إلى المساومة والخضوع لإرادة النظام (مساومتها على حساب دماء

5 ـ عرفت سنتي 1968/ 69 إضرابات بطولية عديدة، منها مثلا إضرابات عمال مناجم جرادة وجبل عوام، وعمال معمل الرصاص بأحولي وتجاوب فلاحي الأطلس المتوسط العفوي مع إضراباتهم ...انتفاضة فلاحو قبيلة الوزازات ومطاردة جيش النظام لهم إلى ما وراء الحدود مع الجزائر، انتفاضة قبيلة اولاد عياد ببني ملال ضد استيلاء رئيس أركان جيش النظام على مياه الري، وفلاحو وادي ماسة ضد استيلاء الحسن على أراضيهم...

6 ـ التلاميذية والطلابية، نذكر مثلا معارك فبراير ـ مارس 1970، وإضراب 4 ماي من نفس السنة ضد زيارة وزير خارجية الديكتاتورية الفرانكاوية، ونسف هذا الإضراب الشبيبي البطولي لمشروع الاتفاق الاستعماري بين النظامين لاستغلال فوسفاط بوكراع، بالإضافة كذلك لمعركة التجنيد (ماي ـ يونيو) وذلك في استقلالية عن الأحزاب الإصلاحية والتحريفية، حيث على إثرها انطلق وسط الحركة الطلابية، الصراع السياسي والإيديولوجي ضدها.

الانتفاضة المجيدة في 23 مارس 1965، مرورا بمشاركتها في ندوة الخيانة بإفران مارس 1970، إلى المشاركة في استفتاء دستور الملك في 24 يوليوز 1970).

في هذا السياق إذن، الذي وضعنا بكل تركيز ملامحه الأساسية، جاء الانفصال السياسي والتنظيمي عن الحزب التحريفي (الحزب الشيوعي المغربي سابقا)، وفيه تم وضع حجر زاوية المشروع الأولي للأطروحة الثورية للمنظمة، على أساس **"تنامي وتصاعد الطاقات الثورية للجماهير، وتجاوزها للخط الانتهازي الإصلاحي للقوى السياسية البرجوازية، وأن واجب الثوريين الآني لبلورة هذه الطاقات، هو بناء الحزب الثوري"**.

1 . 2 . الأطروحة التأسيسية ـ 1970 ـ

منذ انطلاقتها وانفصالها عن الحزب التحريفي، تموقعت المنظمة، إيديولوجيا، ضد خط التحريفية الذي أرسته قيادة "الاتحاد السوفياتي" بعد وفاة الرفيق ستالين، حيث دعت المنظمة إلى أن التقدم على طريق الثورة (عالميا، عربيا ومحليا)، يستلزم التصفية النهائية لهذه الإيديولوجية التحريفية والبرجوازية الصغيرة، ويفرض مواجهتها وفضح أحزابها في كل القطاعات الأساسية، وفي صفوف الثورة العربية، على طريق عزلها وتصفية قيادتها عالميا، حيث تشبع بهذا الصدد العديد من مناضلي المنظمة بإسهامات وأفكار الرفيق ماو.

على هذه الطريق عملت المنظمة على القطع مع استراتيجية البرلمانية البرجوازية، وقامت وبالأساس، على مبدأ ضرورة الكفاح المسلح كطريق للثورة[7]، والذي اعتبرته المنظمة أعلى أشكال العنف الثوري الذي هو مبدأ ماركسي ـ لينيني ثابت. لكن ومع

7 . "الحق في الثورة ضد الرجعيين".

ذلك، لم تمتلك المنظمة في مشروع أطروحتها التأسيسية هذه، استراتيجية متكاملة، بل سجلت فقط أرضية موحدة للتفكير المشترك في معضلة الاستراتيجية الثورية.

بكل تركيز إذن، حددت الأطروحة التأسيسية للمنظمة، بعد تحليل مركز للوضع الطبقي [8] والسياسي بالمغرب، الهدف في **القضاء على السيطرة الإمبريالية وعزل الأوليغارشيا الكمبرادورية[9] وقيام سلطة الديكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين كمرحلة انتقالية نحو الاشتراكية.**

كما تبنت الأطروحة أسلوب **حرب التحرير الشعبية[10] الطويلة الأمد بقيادة حزب العمال والفلاحين الماركسي ـ اللينيني**[11]، كرد على التدخل الإمبريالي، الذي سيسارع إلى إنقاذ مصالحه ومصالح الملاكين— الكبار والأوليغارشيا الكمبرادورية بعد **"الانطلاقة الثورية"**. هذه الأخيرة التي تستند على التقدم الهائل لكفاحات الجماهير، تتخذ شكل انتفاضة لا

8 ـ وضعت الأطروحة التأسيسية التشكيلة الطبقية على الشكل التالي: الأوليغارشيا الكمبرادورية، البرجوازية المتوسطة، البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا الصناعية والمنجمية والبروليتاريا الفلاحية.

9 ـ عرفت الأطروحة التأسيسية، الأوليغارشيا الكمبرادورية بشر ذمة من الأفراد تسيطر اقتصاديا على مجموعة من القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية...، وتسيطر سياسيا على جهاز الدولة.

10 ـ وضعتها المنظمة في إطار جبهة موحدة للتحرير مع موريتانيا، الساقية الحمراء و وادي الذهب، و في وحدة جدلية مع الكفاحات الثورية للشعب الإسباني بحكم الاحتلال الإمبريالي الإسباني للمدن و الجزر المغربية و الدعم الإمبريالي الأمريكي لها (وجود قواعد أمريكية في المغرب وإسبانيا والصحراء الغربية).

11 ـ حددت الأطروحة التأسيسية القوة الأساسية للثورة والقيادة السياسية والإيديولوجية التي فيها يتشكل الهيكل الرئيسي للحزب الثوري، في البروليتاريا الصناعية والمنجمية. ويتشيد الحزب المبني على الإيديولوجية الماركسية ـ اللينينية بتنظيم المناضلين الثوريين، الذين نجوا من قبضة البرجوازية، والمناضلين الذين يبرزون من خلال معارك البروليتاريا الصناعية والمنجمية، ومعارك البروليتاريا الفلاحية وشبه البروليتاريا، كما يعتمد الحزب على التطبيق العملي لمبدأ المركزية الديمقراطية.

تـؤدي إلى انـتزاع السـلطة، على شـاكلة الانتفاضـة الروسـية في 1905، بـل تـؤدي فقـط إلى المزيـد مـن تفكك وتفسـخ الجهـاز الحاكم. ف"الانطلاقة الثورية"، وفق أطروحة المنظمة، لابد أن تندرج ضمن تقدم كفاحات شعوب غرب البحر المتوسط، حيث ستقوم شعوب المنطقة بفتح جبهة واسعة، تمكن من ضرب الإمبريالية في المنطقة التي تشكل إحدى المناطق الرئيسية لتمركزها.

إن خط المنظمة العام هنا، والذي كان متشبعا ومتأثرا بأفكار الثورة الثقافية البروليتارية الصينية وبخط ماو تسي تونغ الماركسي ـ اللينيني ، لم يكن، وهو يتبنى ، بعد "الانطلاقة الثورية"، استراتيجية "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد"، طرحا واضحا ومدققا لهذه الإستراتيجية الثورية، كما أنه لم يكن يعني ، وهو الخط العام للمنظمة، عدم وجود أطروحات استراتيجية، إيديولوجية، سياسية وتنظيمية غيره وسط المنظمة.

هكذا نجد خط ما يسمى ب "الاستراتيجية الغيفارية"[12] الذي يدعو إلى بناء تنظيم شبكي مسلح، بواجهة سياسية، حددها هذا الخط فيما أسماه ب "جبهة شعبية ثورية" (لا علاقة لمضمون هذه الجبهة بمفهوم "الجبهة الثورية الشعبية" التي طرحتها المنظمة كجبهة طبقية بقيادة حزب البروليتاريا المغربي). لقد تبنى هذا الخط "الماركسية ـ اللينينية" على الطريقة "الغيفارية" والتيارات المسلحة بأمريكا اللاتينية (تأثر هذا الخط كذلك بأفكار "اليسار البروليتاري الفرنسي")، ولم يكن يهتم بقضية بناء منظمة ماركسية ـ لينينية ثورية بالمفهوم اللينيني على طريق بناء الحزب الثوري الماركسي ـ اللينيني للبروليتاريا المغربية، ولا بمواجهة التحريفية محليا أو عربيا وأمميا. كما دعا هذا الخط إلى ضرورة الإسراع بإطلاق "العنف الثوري" من

12 ـ عرف هذا الخط نهايته مع اعتقالات بدايات 1972، وهو الذي تسبب في الضربة التي تعرضت لها المنظمة في هذا الوقت.

طرف ما أسماه ب "الطليعة الثورية" عن طريق خوض ما سمي ب "حرب العصابات"، حيث لم تكن هذه "الطليعة" سوى "نخبة ثورية" (نواة عسكرية مدينية أو ريفية)، في إلغاء تام للجماهير ودور هذه الأخيرة الخلاق والمصيري في صنع الثورة (خط الجماهير).

كما نجد أيضا خطا إصلاحيا تبنّى ما سمي ب "استراتيجية الانتفاضة" على الطريقة "المنشفية"، حيث كان يراهن على انتفاضة "مدينية" من دون أي دور أو مشاركة للفلاحين، داعيا إلى العمل والتحالف مع القوى السياسية الإصلاحية (أحزاب الكتلة التي تشكلت في 1970)، ونافيا، عكس ما ذهبت إليه نفسها الأطروحة التأسيسية للمنظمة، أي إمكانية لانطلاق مد ثوري. كما دعا هذا الخط الإصلاحي، إلى الحد من العمل السياسي والإيديولوجي وسط الجماهير، بهدف بناء "الأطر الثورية" وبناء التنظيم خارج نضالاتها[13].

2 ـ على طريق بناء استراتيجية الثورة واستراتيجية التنظيم

بعد التأسيس إذن للمشروع الأولي لأطروحتها الثورية، استمرت سيرورة الصراع الطبقي في المزيد من تنامي النضالات الجماهيرية والعمالية، وتصاعد انتفاضات جماهير الفلاحين وتثوير الحركة الشبيبية (التلاميذية والطلابية). هكذا عرفت معامل النسيج نضالات بطولية بالرباط وتمارة (مثلا إضراب عمال معمل في ملكية عبدالله، أخ الحسن)، نضالات عمال السكك الحديدية وعمال العجلات، عمال الميناء، وعمال السكر والعمال الزراعيون (ببني ملال مثلا في 26 نونبر 1971)، عمال مناجم قطارة،

13 ـ هو نفس منطق بناء تنظيم "إطاروي" ـ نخبوي خارج معمعان النضال الطبقي للجماهير، أو ما عرف في أدبيات الح. الم. الل. الم. ب "الخط الداخلي". لقد عرف هذا الخط الإصلاحي هزيمة إيديولوجية، سياسية وتنظيمية خلال أول ندوة وطنية عقدتها المنظمة بتاريخ 31 دجنبر 1971 ـ 1 يناير 1972.

وعمال مناجم خريبكة (شهرين ونصف من الاضراب البطولي، من 20 سبتمبر 1971 إلى حدود 5 دجنبر من نفس السنة)، انتفاضات جماهير الفلاحين- بأولاد خليفة والمواجهة مع رصاص جيش النظام، الموجه إلى صدور الفلاحين- (28 نونبر 1970)... تصاعد المد الثوري الماركسي ـ اللينيني وسط الحركة التلاميذية والطلابية وإطلاق مجموعة من المعارك النضالية (مثلا معارك الشهور الأولى لسنة 1971، "معركة التضامن مع التلاميذ يناير / فبراير، مباشرة بعد المؤتمر 14")، و الذي سيتوج لاحقا، في 22 أبريل سنة 1972، بالإعلان عن تأسيس "النقابة الوطنية للتلاميذ" ثم صعود الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين إلى قيادة المنظمة الطلابية (أ.و.ط.م.) في مؤتمرها الخامس عشر.

على وقع سيرورة هذا المد النضالي الجماهيري، الذي ووجه بالقمع والاعتقالات والاختطافات، وعلى وقع التناقضات الحادة وسط الكتلة الطبقية السائدة (محاولة الانقلاب العسكري الأولى في 10 يوليوز 1971)، تعمق وعي العديد من مناضلي المنظمة ذوي الأصول الكادحة، وكذا صعود مثقفين ثوريين بروليتاريين منحدرين من الجماهير البروليتارية والكادحة (بداية تحول طبقي داخل التنظيم)، دفع بالمنظمة إلى طرح معضلة تركيبتها البرجوازية الصغيرة، وكيف يمكنها التجذر وسط الطبقة العاملة من أجل بناء الحزب الثوري البروليتاري. في هذا الاتجاه، توجت المنظمة ندواتها المحلية التهييئية، التي تركزت حول الخط السياسي ومعضلة بناء تنظيم ثوري، بندوة وطنية (31 دجنبر 1971 / 1 يناير 1972) سجلت اندحار المفاهيم الإصلاحية وسطها، وتوطيد دعائم خطها الجماهيري الثوري، عن طريق الاستمرار في العمل الذي انطلق منذ أواسط 1971، على إعداد استراتيجية ثورية تقطع مع خط العفوية والتجريبية، وتدمج قضية العنف الثوري بمسيرة النضال الجماهيري الثوري، للانتقال به نحو حرب التحرير الشعبية.

هكذا خلصت الندوة إلى ضرورة الاستمرار في تعميق نقاش استراتيجية "القواعد الحمراء" داخل فصائل الحركة الماركسية ـ اللينينية، الذي انطلق بعدما انكشف عجز خط "الانطلاقة الثورية" عن إعطاء الأجوبة السديدة لمتطلبات الصراع الطبقي، في ظل تنامي النضال العمالي والفلاحي والشبيبي، وقادر على مواجهة القمع الموجه اتجاه المنظمة، والذي أصبح يهدد وجودها، وكذلك، عجز هذا الخط عن بناء استراتيجية للتنظيم ارتباطا باستراتيجية الثورة، هذا وقد أفرزت تلك الندوة لجنة وطنية كقيادة مركزية للمنظمة.

لقد انطلق التركيز في عمل المنظمة، بعد التقدم الهائل الذي عرفه خطها السياسي والاستراتيجي في اتجاه التخلي عن خط العفوية، على المسألة التنظيمية، وهذا ارتباطا بالخط الاستراتيجي ل "القواعد الحمراء" الذي تم تبنيه رسميا في اجتماع اللجنة الوطنية في ماي 1972 [14]، حيث سجلت المنظمة خلال كل هذه السيرورة ضرورة إعطاء الأهمية، من جهة، للبناء التنظيمي الداخلي الذي وضعت له المنظمة محاورا أساسية تؤسس لانطلاقة تنظيمية جديدة نحو منظمة ثورية "طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا"، للقطع مع خط اللامركزية التنظيمية الذي بقي يعكس خط العفوية، وبهذا الصدد، شكل "تقرير 20 نونبر" حلقة القطع النهائي مع ذاك الخط[15]. ومن جهة ثانية، لتنظيم الجماهير، حيث استخلصت ضرورة

14 ـ تم التخلي رسميا عن خط العفوية في اجتماع للجنة الوطنية في يناير 1972، إن على مستوى الخط الاستراتيجي أو الخط السياسي، لكن الخط والبنية التنظيميين بقيا يستجيبان لخط العفوية، حيث طبعت اللامركزية كل البنيات التنظيمية وكذا العلاقات فيما بينها. ولم تتم القطيعة النهائية مع خط العفوية إلا مع صدور "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي" والمعروفة اختصارا ب "تقرير 20 نونبر"، محورها الأساسي بناء الحزب والهيكلة التنظيمية، حيث تم طرح المسألة التنظيمية جوهرا للخط السياسي لفترة ما بعد نهاية نونبر 1972.

15 ـ سيتم التطرق للقفزة النوعية التي عرفها الخط التنظيمي للمنظمة في الفقرة: " 4 ـ نقد الخط التنظيمي والانطلاقة الجديدة".

تنظيمها (الجماهير) في لجان ثورية للعمال والفلاحين والجنود والشباب، وتنسيق نضالاتها وأعمالها، لتهيئ قاعدة "الجبهة الثورية الشعبية"، التي تضم كل قوى الشعب من أجل النضال ضد الإمبريالية وعملائها المحليين.

3 ـ الخط الاستراتيجي والبناء التنظيمي ـ 1972 ـ 1974

3 ـ 1 حول نقد مفهوم "الانطلاقة الثورية"

استند مفهوم "الانطلاقة الثورية" على العفوية المطلقة للنضالات الجماهيرية، التي ستزيد من تفكك وتفسخ الجهاز الحاكم، والتي تؤدي في مرحلة أعلى إلى الكفاح المسلح، حيث الدفع بالنضالات العفوية للجماهير في المرحلة الأولى إلى انتفاضة فاشلة، سيؤدي في المرحلة الثانية إلى الحرب الشعبية.

نتيجة إذن لما تضمنه هذا المفهوم من عفوية، بخصوص نضال الجماهير المؤدي إلى انتفاضة فاشلة، ومن ميكانيكية فيما يخص "تمرحل"[16] الثورة، قدمت المنظمة، من جهة، نقدها لمفهوم "الانطلاقة الثورية"، ومن جهة ثانية، تعميقا وتدقيقا لخطها الإستراتيجي الثوري، والقصد هنا تعميق خط "القواعد الحمراء" الذي انطلق منذ أواسط 1971.

هكذا أكد النقد على استحالة قيام انتفاضة مسلحة تؤدي إلى استيلاء البروليتاريا على السلطة، بسبب اختلاف الظروف مع روسيا التي تمكنت فيها البروليتاريا، وبضربة واحدة في 1917، من الاستيلاء على السلطة. كما حددت المنظمة الخطأ الأساسي لأطروحتها في غياب جدلية العمل السياسي والعمل المسلح، وإغفال عامل التهيء العسكري من قبل الحزب الثوري للحرب

16 ـ مرحلة الانتفاضة الفاشلة، ثم مرحلة حرب التحرير الشعبية.

الشعبية، لتأكد المنظمة على ضرورة الإعداد للأطر العسكرية القيادية، كون الجماهير، بعفويتها، لن تصل إلى تنظيم نفسها عسكريا.

بهذا النقد إذن، تم التخلي على مستوى الخط السياسي والإستراتيجي، في يناير 1972، عن خط "الانطلاقة الثورية"، وتبني المنظمة في ماي 1972، لخط **"القواعد الحمراء المتحركة"[17]، كمرحلة أولى** من الكفاح الثوري لحرب التحرير الشعبية (طريق الثورة).

3 ـ 2 . القواعد الحمراء المتحركة

أكدت المنظمة على أن تفجير نضالات الجماهير الشعبية وبناء اللجان الثورية، شرطان ضروريان لبناء القواعد الحمراء المتحركة، كمرحلة أولى من تطور حرب التحرير الشعبية، الطريق الوحيد للثورة ببلادنا.

إن الانطلاقة الأساسية لهذه القواعد تكمن في البادية، ومن الفلاحين بالذات، ومن الثورة الزراعية، لهذا يتحتم على الطليعة الماركسية ـ اللينينية، الانتقال بقواها الموزعة بين المراكز البروليتارية وبين "مناطق الصدام"، إلى مركزة قواها الرئيسية في "مناطق الصدام" والفلاحين، والتي ينبغي أن تقود إلى شن انتفاضات منسقة للفلاحين **في الظرف السياسي المناسب**، مع ضرورة العمل على تطبيق البرنامج الثوري خلال هذه الانتفاضات، وهو برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، الذي يفتح الأفق الثوري أمام الجماهير (الاستيلاء على الأرض وتصفية الملاكين العقاريين الكبار، تسليح الفلاحين وتنظيمهم في

17 . رفضت المنظمة اعتماد تكتيك "حرب العصابات المتنقلة"، وهو رفض ينصب على اختيار استراتيجي في قضية العنف الثوري والاستيلاء على السلطة بمعزل عن صراع الجماهير الطبقي.

كتائب الجيش الأحمر...). وذلك في ارتباط مع نمو كفاح الجماهير بالمدن، التي يجب على الطليعة الثورية الاحتفاظ فيها على قيادتها النضالية، من أجل تأطير طاقاتها الثورية أولا (البروليتاريا وشبه البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة)، وثانيا من أجل توزيع وتشتيت قوى العدو.

فتجنبا لسرعة تدخل قوات العدو، تستلزم القواعد الحمراء المتحركة بناء الأنوية والكتائب المسلحة الأولى من الجيش الأحمر[18]، وبالتحديد في "مواقع الصدام الأولى" التي ستنفجر فيها الشرارة الأولى للكفاح المسلح، والتي تطرح على الطليعة الثورية كسب مواقع سياسية وتنظيمية داخلها، وقبل ذلك، توفير الشروط السياسية والتنظيمية التي يتطلبها إطلاق هذا الشكل الأعلى من العنف الثوري، للسير به في طريق سديد نحو حرب الشعب الشاملة في الظفر بالسلطة الثورية. هذه الكتائب المسلحة الأولى (أنوية مسلحة ضرورية لقيادة وتنظيم انتفاضات الفلاحين المنسقة) هي بدورها تستلزم تهييئا عسكريا منظما، حددته المنظمة في إعداد الأطر العسكرية ـ السياسية الأولى، في إطار مدرسة عسكرية تعمل على بناء وتطوير خط عسكري للثورة المغربية كجزء من الخط السياسي العام. فالعمل المسلح، في تأكيد من المنظمة على جدلية العمل السياسي والعمل المسلح، لا يمكنه أن ينمو إلا في غمار العمل السياسي الجماهيري، ولا يمكن للجيش المسلح أن يتهيكل وينمو إلا على أساس الجيش السياسي للثورة. لذا اعتبرت المنظمة مهمة الإعداد العسكري مهمة لا تقبل التأجيل بالنسبة لها، وهي مرتبطة بمهمة بناء المنظمة الماركسية ـ اللينينية الواحدة، الطليعية الصلبة والراسخة جماهيريا. لأنه، تؤكد المنظمة، بناء على

18 ـ حول هذه الأنوية أو الكتائب المسلحة الأولى للجيش الأحمر، اعتبرتها المنظمة على شكل "قوات الأنصار"، كما اعتبرت الحرب التي ستنطلق في المرحلة الأولى من حرب التحرير الشعبية، مرحلة القواعد الحمراء المتحركة، ب "حرب الأنصار" المتمركزة بشكل رئيسي داخل البادية، وأن تنميتها سيمكن من الانتقال إلى مرحلة أعلى في حرب الشعب، مرحلة تأسيس المناطق المحررة الدائمة، في ارتباط بمعركة التحرر الوطني بالصحراء الغربية.

نقدها للنهج العفوي الذي يرمي بمهمة الكفاح المسلح على عاتق الحركة الجماهيرية ويطمس دور الطليعة الثورية في الإعداد له، على الحركة الماركسية ـ اللينينية مهمة تأطير العنف الثوري، وتهيئ شروطه، وتطوير أشكاله، من البدائية منها إلى أرقاها، والذي هو الكفاح المسلح، و**تفجيره في الشروط السياسية المناسبة لتطور الحركة الجماهيرية، وفي مهمة كسب "مواقع الصدام الأولى"**.

على القواعد الحمراء المتحركة إذن، أن تهدف بشكل رئيسي إلى بناء الجيش الأحمر، جيش العمال والفلاحين، وإلى تعميق وتوسيع نضال الجماهير الشعبية، وصولا إلى بناء المناطق المحررة الأولى لجمهورية مجالس العمال والفلاحين ("قواعد السلطة الحمراء الدائمة"). لم يفت المنظمة هنا، تأكيدها على ضرورة وضع هذا الخط الاستراتيجي الثوري، في إطار جبهة واسعة لشعوب غرب البحر الأبيض المتوسط (الشعب الصحراوي، الشعب الموريتاني)، لبناء الجبهة الغربية للثورة العربية، الإطار الوحيد لبناء الاشتراكية، بهدف المساهمة في كنس الوجود الامبريالي والصهيوني من مجموع الوطن العربي.

3 . 3 ـ قواعد السلطة الحمراء الدائمة:

تشكل قواعد السلطة الحمراء الدائمة المرحلة الثانية[19] من تطور حرب التحرير الشعبية. فعبر تعمق كفاح الشعب ينمو مسلسل القواعد الحمراء المتحركة، لتتحول إلى **مناطق دائمة لحكم العمال والفلاحين الفقراء**، كسلطة ثورية للجماهير، التي فيها تشكل **اللجان الثورية** المسلحة للعمال والفلاحين والجنود الشباب، **وسيلتها الرئيسية في تطبيق البرنامج الثوري**: تسليح كل الشعب، مصادرة أملاك المعمرين الجدد وكبار الرأسماليين وتصفية مصالح الإمبريالية.

هكذا شددت المنظمة على ضرورة **تنظيم الجماهير في لجان ثورية للعمال والفلاحين والجنود الشباب**، بها يتم تهيئ الجماهير **قاعدة الجبهة الثورية الشعبية** التي ستكون في واقع النضال الجماهيري والعنف الثوري **أسس الحكم الثوري**، حكم العمال والفلاحين.

1 ـ تكوين **اللجان الثورية للعمال** في القلعات البروليتارية وفي كل المعامل الحيوية، ستكون بمثابة التنظيم السياسي للطبقة العاملة، كي تلعب **دورها القيادي في الحركة الثورية**، ويعتبر تكوين هذه اللجان الثورية للعمال **مهمة أولية وشرطا أساسيا**

19 ـ للتوضيح هنا وليس على سبيل التحليل، فالأمر لا يعني بأن هناك تتابع "مطلق" بين المرحلتين على طول خط المعركة، فقد يكون هذا الأمر "صحيحا" في مواقع الصدام الأولى حال نجاحها مع شرط عدم انطلاق القواعد الحمراء المتحركة في أي منطقة أخرى، وهو ما يحكم عليها بعزلتها وتشديد الخناق عليها وإسقاطها. لكن بشكل عام، يمكن القول أن علاقة المرحلتين هي متداخلة ومتكاملة. ففي الوقت الذي تتشيد فيه قواعد السلطة الحمراء الدائمة عن طريق القواعد الحمراء المتحركة، تكون فيه هذه الأخيرة قد عرفت انطلاقتها في مواقع أخرى، لتعزيز إمكانية انتصار الأولى واستمراريتها عن طريق تشتيت قوى العدو من جهة، ومن جهة ثانية، لتوسيع انتفاضات الفلاحين المنسقة، والسير بها إلى مناطق محررة تحت السلطة الثورية، من دون إغفال ما أكدت عليه المنظمة بهذا الخصوص، من ضرورة تنمية كفاح الجماهير بالمدن وقيادة نضالاتها وتأطير طاقاتها الثورية. هناك إذن تدرج، تداخل وتكامل بين المرحلتين معا في اتجاه الحرب الشعبية الشاملة.

لتقدم الثورة.

2 ـ تكوين **اللجان الثورية للفلاحين**، وهي **مهمة حاسمة**، لأن الجماهير الفلاحية كقوة ثورية جبارة، تشكل **القوة الرئيسية للثورة**. فبتحالف الفلاحين مع الطبقة العاملة، وهو شرط ضروري لقيادة البروليتاريا كي لا تحرم هذه الأخيرة من إحدى أهم أسلحتها الفعالة في النضال نحو أهدافها البعيدة، ستصبح جماهير الفلاحين جيش الثورة السائر على طريق حرب التحرير الشعبية وإرساء الحكم الشعبي. ولأنه، كذلك، من دون قيادة البروليتاريا، ستظل هذه الجماهير الفلاحية أسيرة البرجوازية، وعاجزة عن حل معضلتها. فقيادة البروليتاريا لها، هي من يجعل من هذه الجماهير الفلاحية تلك القوة الجبارة للثورة، وهي من تمنحها الاستراتيجية السديدة وترسم لها الطريق الثوري، وتجعل منها جيش الشعب.

3 ـ **تنظيم العمل السياسي في صفوف الجيش**، وتكوين **لجان ثورية للجنود** سيكون مهما بالنسبة لنجاح ومستقبل الثورة.

4 ـ تكوين **اللجان الثورية للشباب**[20] الممركز في **الأحياء الشعبية**، يكون حجر الزاوية في النضال الجماهيري الثوري لسكان هاته الأحياء.

3 ـ 4 ـ الجبهة الثورية الشعبية[21] ـ الحزب الثوري:

20 ـ أكدت المنظمة على إمكانية انبثاق قادة ثوريين ومثقفين- عضويين للطبقات الكادحة من النضالات الشبيبية، والتي هي مندرجة في عملية توضيح الثورة المغربية التي أبرزت وجود قوة تيار ماركسي ـ لينيني (ليس فقط محليا، بل عربيا) منبثق عن الطبقات الكادحة والجماهير المبلترة.

21 ـ كان هذا المفهوم هو أول ما استعملته منظمة "إلى الأمام" للتعبير عن تحالف العمال والفلاحين والطبقات الوطنية، وقد عرف تطورا مع تطور الخط السياسي والاستراتيجي للمنظمة، حيث تم استعمال مفهوم الجبهة الثورية المتحدة، وبعد ذلك مفهوم الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية، للتعبير

اعتبرت المنظمة أن "الجبهة الثورية الشعبية"، بقيادة الحزب الثوري، هي الصياغة السياسية والتنظيمية للثورة الوطنية الديمقراطية[22] الشعبية، التي لابد من إنجازها كمرحلة أولى قبل الثورة الاشتراكية، من دون أن تكون منفصلة عن هذه الاخيرة. وأن **برنامجها**، أي الجبهة الثورية، هو برنامج هذه الثورة، الذي يجب أن **ينبثق عن اللجان الثورية للعمال والفلاحين والجنود الشباب**، وهو يقوم على مبدأ القضاء على الهيكل الاستعماري والاستعماري الجديد للإمبريالية وعملائها، و**يرتكز على بندين أساسيين**، هما قضيتي **السلطة والعنف الثوري** للإطاحة بالنظام. فليس هدف البروليتاريا هو فقط إسقاط الملكية، لأن هذه الأخيرة ليست إلا بنية سياسية لدكتاتورية الطبقة الحاكمة، والتي يمكن أن تستمر تحت أشكال أخرى، بل الهدف هو **تحطيم كل النظام التبعي من أجل إقامة حكم اللجان الثورية محل جهاز الدولة** (الجمهورية الديمقراطية الشعبية محل الملكية المتعفنة).

إن الكفاح الجماهيري في المرحلة الأولى، مرحلة القواعد الحمراء المتحركة، يستلزم قيام هذا النوع من الجبهة الثورية العريضة، التي تضم كل قوى الشعب الوطنية من أجل النضال ضد الإمبريالية وعملائها المحليين، وهي تشترط، أي الجبهة، لأجل انتصار

عن المرحلة الأولى من طريق الثورة المغربية المؤدية بواسطة قيادة البروليتاريا لها، إلى مرحلة الثورة الاشتراكية.

22 ـ تم استعمال هذا المفهوم (الثورة الوطنية الديمقراطية) في البداية ليحل محله بعد ذلك مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وهي تستهدف، بواسطة حرب الشعب الطويلة الأمد، حل التناقض القائم بين الطبقة الكمبرادورية التي تضم الملاكين الكبار والبرجوازية الكمبرادورية، وعلى رأسهم الملكية وسيدتهم الإمبريالية من جهة، والشعب بطبقاته الوطنية من جهة أخرى (وهو يتكون من البروليتاريا، الفلاحون، شبه البروليتاريا، البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة الوطنية)، من أجل تحقيق المهام التالية : ـ الإطاحة بسلطة الديكتاتورية الملكية والطبقة الكمبرادورية والإمبريالية، وإرساء ديكتاتورية ديمقراطية شعبية في إطار الجمهورية الديمقراطية الشعبية بواسطة المجالس الشعبية. ـ تحقيق الثورة الزراعية وتحرير اقتصاد البلاد من هيمنة الإمبريالية والاستعمار الجديد. ـ بناء ثقافة شعبية عربية ديمقراطية وعلمية. ـ تهيء جميع الشروط للانتقال إلى الاشتراكية. ـ الإسهام في انتصار الثورة العربية والعالمية.

الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، قيادة البروليتاريا لها، بواسطة حزبها، وبناء التحالف العمالي ـ الفلاحي، وعلى الخصوص الفلاحون الفقراء والمعدمين، كونهم يشكلون الحليف الموثوق به بالنسبة للبروليتاريا. إن هذا التحالف الوطني الواسع بين العمال والفلاحين والطبقات الوطنية، هو تحالف بين الطبقات الوطنية كطبقات، لا تحالفا فوقيا مع قوى وهيئات سياسية، أو عبر الأحزاب البرجوازية، لكون هذه الأخيرة تسير نحو تقلص نفوذها السياسي حتى داخل طبقاتها نفسها، وتتحول عبر تفكيكها من طرف الطبقة الكمبرادورية وعلى رأسها الملكية، إلى تجمعات فئوية من السياسيين، مندمجة في إطار النظام نفسه، وتمثل بشكل أكثر، مصالحها الفئوية.

هذه الجبهة الثورية الشعبية، **جبهة الجماهير تحت قيادة الحزب الماركسي ـ اللينيني**، لن تنبني إلا بتقدم الحزب الثوري، وقدرته على قيادة الحركة الجماهيرية وتجذره في نضالاتها، وقدرته على جذب القوى الطبقية المعادية للنظام، إلى ساحة الصراع الطبقي ضد النظام وأسياده الإمبرياليين[23]. كذلك قدرة هذه الطليعة الثورية على خوض نضال إيديولوجي حازم ضد مختلف الإيديولوجيات البرجوازية، وكل ميولات المساومة والإصلاحية القائمة موضوعيا في صفوف حلفاء البروليتاريا والفلاحين الفقراء[24]. وعلى الخصوص قدرتها على تفجير الصراع الطبقي في البادية، وعلى تفجير العنف الثوري الجماهيري لفتح طريق الحرب الشعبية.

23 ـ إن نمو مسلسل كفاح العمال والفلاحين الفقراء، سيدفع هذه الطبقات الوطنية إلى أن تقف على حقيقة أن مصلحتها لا تكمن في التحالف مع الامبريالية وعملائها، بل في التحالف مع الجماهير العمالية والفلاحية الفقيرة، والتي في إطار سلطتها، سلطة الديكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء، يمكن لهذه الطبقات الوطنية نفسها التحرر من السيطرة الامبريالية وعملائها المحليين.

24 ـ الأمر يتعلق هنا بما أطلقت عليه المنظمة ب "مبدأ الوحدة مع النقد"، كأسلوب ينبغي أن يسود العلاقات بين أطراف الجبهة، الصراع الإيديولوجي ضد التذبذب والميولات الإصلاحية، والوحدة على أساس البرنامج السياسي، الذي يجب صيانته وتجذيره باستمرار.

هكذا شددت المنظمة على ضرورة إنجاز مهمة التجذر داخل الطبقة العاملة، والدفع بنضالاتها، وتكوين الأطر البروليتارية عن طريق اللجان العمالية السرية، والعمل على تحويل هذه الأخيرة إلى لجان الثورة، خاصة داخل القطاعات البروليتارية الأساسية، المنجمية والصناعية، وداخل جماهير الفلاحين الفقراء في المناطق التي تتمركز فيها مصالح الإمبريالية وحلفائها الملاكين العقاريين الكبار والأوليغارشيا الكمبرادورية، وعلى ضرورة إعداد المناضلين المحترفين، المستعدين للتضحية بكل أساليب العيش البرجوازي الصغير والاندماج في الجماهير ونضالاتها.

إن انبثاق الحزب الثوري، هو بالدرجة الأولى عملية اندماج الطليعة الثورية المنظمة بحركة الطبقة العاملة أولا، وبمجموع الجماهير الكادحة، وهو حصيلة هذا الانصهار **في خضم الكفاح الثوري للجماهير، وعبر التصاعد المتواصل لنضال العمال والفلاحين الفقراء**، حيث أنه لا يمكن لهذا التصاعد أن يستمر ويتنامى، إلا **ببناء لجان النضال الشعبي، قاعدة الجبهة الشعبية**، وبقيادة طليعته الثورية المبلورة عبر هذا الكفاح الثوري نفسه. فبناء الحزب الثوري ليس بعملية تتم خارج كفاح الجماهير وبشكل سلمي وهادئ، وهو، أي الحزب الثوري، ليس معطى سابقا على الحركة الجماهيرية أو هو نتيجة لها، إنه في نفس الوقت منتج ونتيجة لهذه الحركة الجماهيرية، وهو يتصلب وينصهر في عنف الكفاحات الشاقة للجماهير الكادحة.

في هذا الاتجاه، أكدت المنظمة، من جهة، على أن مهمة بناء حزب البروليتاريا الطبقي ، الماركسي ـ اللينيني ، هي المهمة المركزية، الراهنة والحاسمة المطروحة على الماركسيين ـ اللينينيين ، من أجل قيادة النضال الثوري للطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الكادحة والقوى الوطنية، لدك الحكم القائم وسيدته الإمبريالية، كونها هي البوصلة في صياغة باقي المهام الثورية، وهي نقطة الانطلاق في تحديد الخط السياسي للماركسيين ـ اللينينيين المغاربة، ومن جهة ثانية، عملت المنظمة على محاربة

التشوهات التي تعرض لها، على يد التحريفية، التصور اللينيني للحزب، مؤكدة على تمفصل الحزب الثوري حول التنظيم الثوري للجماهير، وعلى جدلية البناء بينهما، وليس الحزب "طائفة فوق الجماهير"[25] أو منظمة ل"ثوريين محترفين متفوقين" على الجماهير، تقوم على التفوق المفترض اتجاه الجماهير، واستبعاد أي بناء للحزب على قاعدة بروليتارية، وكأن هذه الأخيرة تتكون من أولئك الذين يكتسبون "وعيا بروليتاريا" بمعزل عن الأصل الطبقي ، وعن الموقع الفعلي في الإنتاج، لأنه بهذه الطريقة المشوهة، تسهل إمكانية إطلاق تسمية "بروليتارية" على أي منظمة مكونة من مثقفين برجوازيين صغار. **إن مهمة بناء الحزب بالنسبة للمنظمة، هي بالذات قضية هويته الطبقية والدور القيادي للبروليتاريا، بواسطة بلورة وتأسيس نواة بروليتارية، تشكل أساس الحزب الطبقي**، عن طريق التركيز على المراكز البروليتارية الأساسية التي تؤهلها شروطها الموضوعية لبلورة هذه النواة.

إن مسألة بناء نواة البروليتاريا، ضمن سياق مهمة بناء الحزب، هي، في منظور المنظمة، لا تنحصر في بناء "نواة عمالية"، أو تنتهي عند مجرد بناء تلك النواة، بل هي تشمل مهمة بناء التحالف العمالي ـ الفلاحي، فهما معا يشكلان عملية واحدة. كما أنها لا تكتسي فقط أهمية بالغة في سياق بناء حزب البروليتاريا، بل كذلك في تصليب الحركة الماركسية ـ اللينينية، وتوفير إحدى الشروط الموضوعية الصلبة لعدم انزلاقها عن الخط البروليتاري السديد، لأنها في هذا سترتكز إلى الطبقة التي يجعلها واقعها الموضوعي، الطبقة الثورية حتى النهاية من جهة، ومن جهة ثانية، سترتكز أيضا إلى أقرب حلفائها وأصدقائها الثوريين (الفلاحون الفقراء) الذين تؤهلهم شروطهم الموضوعية للسير وفق الطريق الثوري نحو الاشتراكية.

25 ـ قامت المنظمة هنا بتعرية الجذور الطبقية البرجوازية الصغيرة لمفهوم "الإطاروية"، والذي يقوم على محاولة المثقف البرجوازي الصغير التموقع ك "مربي" فوق الجماهير واحتقاره لها، وكأن المحترف الثوري حاصل على دبلوم في علم الثورة، أو كأنه وحده من يمتلك علم الماركسية ـ اللينينية.

ضمن هذا الإطار، اعتبرت المنظمة أن مهمة تكوين كوادر البروليتاريا من العمال ومن الفلاحين، وفتح طريق الاحتراف الثوري والتثقيف النظري أمامهم، وتعزيز دورهم داخل الحركة الماركسية ـ اللينينية، تشكل شرطا موضوعيا صلبا في عملية البناء تلك، بناء نواة البروليتاريا، ولبناء الخط الثوري السديد كذلك، ولقيادة الجماهير. كما دعت المنظمة إلى العمل على بناء أطر البروليتاريا من الشبيبة الثورية المنحدرة من أصل عمالي أو فلاحي، أطر مكافحة أولا، وليس فقط مجدة في حفظ "الدروس النظرية"، إلا أن هذا الأمر يقتضي **بلترة سائر المثقفين الثوريين**، بمن فيهم الشبيبة، حيث يظلون، بالرغم من ذلك، معرضين لتأثير الإيديولوجيات الرجعية والبرجوازية السائدة في المجتمع، وذلك عن طريق الاندماج بنضالات الجماهير الكادحة، والتشبع بخط الجماهير وبالماركسية ـ اللينينية[26]. **ففي شروط الحركة الماركسية ـ اللينينية**، كما توضح المنظمة، **يشكل المثقفون الثوريون**، وبدرجة أولى من الشبيبة المدرسية، **المصدر الأساسي للأطر**، وهم يشكلون معا **الوسيلة الأولى مرحليا** في عملية بناء الطليعة البروليتارية. **فالشبيبة المدرسية** هي معبر عن الوعي الحسي للجماهير الكادحة، وتشكل أداة مهمة في نشر الماركسية ـ اللينينية، و**ميزتها الأساسية في هذه المرحلة**، هي أنها **تنحدر من العمال والفلاحين**، وهي **تفرز مثقفين ثوريين مرتبطين عضويا بالجماهير الكادحة**. وأن دورهم، كما تقول المنظمة، لا زال كبيرا في الظروف الراهنة، لكنه **بغية عدم السقوط في النخبوية والتحريفية**، ينبغي عليهم **الانخراط في الممارسة مع الجماهير الكادحة والتعلم منها**، من أجل التخلص من رواسب المعرفة الرجعية والبرجوازية، والتربية التي يتلقونها في مجتمع الاستعمار الجديد، وينبغي **إعادة تربيتهم في سياق نضالهم مع الجماهير الكادحة**، من أجل بلورة الطليعة البروليتارية ("المربي هو نفسه في حاجة إلى تربية" ـ ماركس). **فالمهام في القطاعين الطلابي والتلاميذي، وبالسير على هذا الطريق، تخدم عملية بناء الحزب، ويجب وضع**

26 ـ هذا ما أطلقت عليه المنظمة بمفهوم "إعادة التربية".

نضالاتهما في أفق ديمقراطي وطني ثوري، كما أن قيادة الحركة الماركسية ـ اللينينية لهذه النضالات (الشبيبية)، هي، في شروطها الراهنة، تخدم تكتيكيا مهمات توسيع النضال ضد النظام[27].

في هذا الاتجاه نفسه، ومن أجل بناء نواة البروليتاريا، اعتبرت المنظمة مهمة توحيد كل الماركسيين ـ اللينينيين في منظمة مكافحة واحدة تكون نواة صلبة للحزب الثوري، مهمة مركزية وحاسمة، وذلك عن طريق إنجاز حلقتها المركزية، المتمثلة في توحيد الخط الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، بواسطة الصراع الإيديولوجي الإيجابي والديمقراطي الهادف للوحدة، والخاضع لبرنامج متماسك، مرتبط بالممارسة الموحدة مع تجنب الحلقية. فهذه المهمة المركزية والحاسمة، في منظور المنظمة، تتطلب العمل على بناء التنظيمات شبه الجماهيرية المرتبطة بها، وبناء المنظمات الجماهيرية، العلنية والسرية، التي ترمي إلى تنظيم أوسع الجماهير. مع تشديد المنظمة هنا، على أن هذه التنظيمات الجماهيرية وشبه الجماهيرية، تختلف في جوهرها عن اللجان الثورية التي تشكل قاعدة الجبهة الثورية الشعبية ووسيلتها الرئيسية في تطبيق البرنامج الثوري.

ملحق: صورة عامة للتنظيمات التي طرحتها المنظمة لأجل بناء الحزب الثوري والجبهة الثورية الشعبية:

المنظمة المركزية:

أو "نواة البروليتاريا": وهي منظمة المحترفين الثوريين التي تتشكل من الأطر البروليتارية (عمالية وفلاحية)، ومن فئة المثقفين الثوريين المبلترة.

27 ـ أطلقت عليها المنظمة ب "المقدمة التكتيكية للحركة الجماهيرية مرحليا".

المنظمات الثورية شبه الجماهيرية:

تنظيمات تضم المناضلين المتقدمين الملتفين حول المنظمة، وتشكل أداة حاسمة في قيادة نضال الجماهير وتأطيره، حيث تمثل أداة انغراسها في الجماهير، فهي تجسد الروابط المتماسكة للمنظمة المركزية بالمنظمات الجماهيرية وبكافة جماهير البروليتاريا والجماهير الكادحة، وهي سلاحها الفعال في عملية بناء حزب البروليتاريا الماركسي ـ اللينيني، وكذا تربية مناضلين جدد، لدعم المنظمة المركزية المقتصرة على المحترفين الثوريين والأطر المتمرسة، عن طريق تزويدها بهؤلاء المكافحين الجدد، المتمرسين بالنضال الثوري داخل تلك التنظيمات الثورية.

التنظيمات الجماهيرية:

وهي التنظيمات التي ترتبط بها المنظمة المركزية، وتندمج فيها من خلال المناضلين الماركسيين ـ اللينينيين، وهي ترمي إلى تنظيم أوسع الجماهير، حيث تشكل بجانب المنظمات الشبه الجماهيرية، القنوات الرابطة بين المنظمة المركزية والجماهير الواسعة من مختلف الأنواع والأشكال.

اللجان الثورية:

تمثل قاعدة الجبهة الشعبية الثورية، والوسيلة الرئيسية لتطبيق البرنامج الثوري، برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، فهي منبثقة من الجماهير ومتمفصلة مع المنظمة المركزية عن طريق تنظيماتها الجماهيرية والشبه الجماهيرية، وهي التي تعمل على تنظيم أوسع الجماهير، وفي مجموع الطبقات الوطنية (اللجان الثورية للعمال والفلاحين وشبه البروليتاريا والشباب الثوري والجنود الثوريين وجماهير البرجوازية الصغيرة)، في المعامل والمناجم والقرى و المعسكرات و الأحياء و

المدارس و الكليات ... تمثل هذه اللجان الثورية (لجان النضال الشعبي) أداة النضال من أجل الجمهورية الشعبية و وسيلة الحكم الثوري، حيث بواسطتها ستمارس الجماهير سلطتها الثورية في القواعد الحمراء المتحركة وفي مناطق السلطة الحمراء الدائمة.

الجبهة الثورية الشعبية:

هي جبهة الجماهير تحت قيادة الحزب الماركسي ـ اللينيني ، جبهة طبقية عريضة بين العمال والفلاحين الفقراء والجنود والشباب الثوري، وجماهير البرجوازية الصغيرة وكافة الفئات الوطنية المناهضة للإمبريالية، ولنظام الملاكين الكبار والأوليغارشيا الكمبرادورية، وليس تحالفا بين هيئات سياسية التي لا تمثل، لا سياسيا ولا تنظيميا، حتى طبقاتها، فالجبهة هي الصياغة السياسية والتنظيمية للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وتحت قيادة البروليتاريا بواسطة حزبها الثوري.

وضعت منظمة "إلى الأمام" مجموعة من المبادئ التنظيمية التي يجب أن تقوم عليها المنظمة الماركسية ـ اللينينية الموحدة، وهي ذاتها المبادئ التنظيمية لحزب البروليتاريا الثوري:

ـ المركزية الديمقراطية: القائمة على جدلية الطليعة والجماهير.

ـ النقد والنقد الذاتي داخل المنظمة وأمام الجماهير.

ـ القيادة الجماعية: عبر ضرب كافة أشكال تسلط الفرد والمبادرات الفردية اللامسؤولة.

ـ الانضباط البروليتاري الصارم والموحد على كافة المستويات.

4 ـ نقد الخط التنظيمي والانطلاقة الجديدة

ضمن سيرورة نقد خط "الانطلاقة الثورية"، وتدقيق خط "القواعد الحمراء"، سجلت منظمة "إلى الأمام"، خلال هذه السيرورة، محطة تنظيمية أساسية، فيها عملت على نقد ومحاكمة مسيرة التنظيم، لأجل حل معضلة تركيبه البرجوازي الصغير الذي يعرضها لخطر الانزلاقات عن الخط البروليتاري، والقطع مع الرواسب العميقة للممارسات التحريفية والإصلاحية التي حملتها معها سيرورة الانفصال عن الحزب التحريفي، بهدف السير بالمنظمة نحو تنظيم ثوري، نحو الحزب الثوري قائد الثورة.

هكذا، عرفت المنظمة حين تأسيسها سيادة خط تنظيمي مبدأه اللامركزية المفرطة وإغفاله للعلاقة الجدلية بين المركزية والديمقراطية، كما عرفت سيادة مفهوم القيادة كتنسيق[28] في تحديد هيكلة التنظيم وأشكال علاقاته المختلفة. ففي ظل القطيعة مع التحريفية، ليس على مستوى الخط السياسي فحسب، الذي طبعته خيانة الحزب التحريفي لقضايا الثورة العربية والذيلية للبرجوازية الإصلاحية والعزلة عن الجماهير، أو على مستوى الخط الاستراتيجي في القطع مع استراتيجية البرلمانية البرجوازية، بل كذلك على المستوى التنظيمي، حيث طبعت بنية الحزب التحريفي مركزية بيروقراطية شديدة وخضوع مطلق لقيادة جامدة تدعي امتلاك المعرفة الثورية. كذلك، في ظل العفوية التي استند إليها مفهوم "الانطلاقة الثورية" لأطروحة التأسيس، عفوية حركة الجماهير في بناء حزبها الثوري وفي بناء استراتيجيتها الثورية، مع سيادة تصور ميكانيكي لمراحل الثورة، من "الانطلاقة الثورية" كمرحلة أولى إلى حرب التحرير الشعبية كمرحلة ثانية، تشكلت وسط المنظمة نظرة لا ترى ضرورة بناء

28 ـ هيئة تنسيقية دون صلاحيات مركزية تمكنها من قيادة المنظمة.

تنظيم مركزي قائم على أساس المركزية الديمقراطية، ويعمل على بناء الحزب الثوري وإنجاز استراتيجيته الثورية، لتكون النتيجة المباشرة لذلك هي العفوية في ممارسة التنظيم وفي الممارسة النضالية اليومية لأعضائه.

هكذا تبين للمنظمة، أن فهمها لجدلية الحزب ـ الجماهير، كان خاطئا، ذلك أنها في ظل سيادة مفهوم "الانطلاقة الثورية"، كان تركيزها قائما على طرف واحد هو الجماهير في حركتها العفوية، وإهمالها للدور الطليعي للتنظيم كمنظمة للمحترفين الثوريين، الدور الذي يتدعم ويترسخ من خلال ترسخ التنظيم، تجذره واندماجه بحركة الجماهير وعلى رأسها الطبقة العاملة، وممارسته لعمل سياسي وتنظيمي طويل النفس داخلها وفي مواقعها المتقدمة، وهو الدور الذي يتطلب تنظيما مركزيا متينا وقيادة صلبة.

نتيجة إذن لنقدها العميق لخطها التنظيمي[29]، وبناء على نقدها لخط العفوية الذي ميز طور تأسيسها، وضمن سيرورة تعميق وتدقيق خط "القواعد الحمراء"، عملت المنظمة خلال هذه السيرورة على وضع مجموعة من المحاور الرئيسية**لانطلاقتها التنظيمية الجديدة نحو منظمة ثورية**:

ـ **مهيكلة من المحترفين الثوريين الذين يكرسون حياتهم وعملهم اليومي للثورة،** ينبثقون من النضال الجماهيري ويشكلون طليعته، وعلى هذا الأساس، يتحدد أعضاؤها وتتحدد مقاييس استقطابهم.

تندمج بحركة الجماهير، وتعمل على بلورة القوى المتقدمة من حركة الجماهير في كل مرحلة .

ـ **تستند على الدور الطليعي للبروليتاريا في الخط والممارسة،** وتضع مهمة التجذر داخل الطبقة العاملة في مقدمة كل المهام، من أجل بناء الطليعة البروليتارية.

29 ـ أنظر بهذا الصدد وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي". (المعروفة ب "تقرير 20 نونبر")

ـ **تستعمل نظرية البروليتاريا: الماركسية ـ اللينينية في تحليل الواقع الملموس** لبلادنا، وخوض نضال حازم ضد مختلف الإيديولوجيات البرجوازية.

ـ **تستند على المركزية الديمقراطية في ديناميتها الداخلية**، في جدلية القيادة والخلايا، وتستمد حيويتها من جدلية المنظمة والجماهير، منظمة مبنية على وحدة الإرادة ووحدة الفكر والممارسة الجماعية، مركزية لبناء وحدة متينة سياسية وإيديولوجية وتنظيمية، وتركيز التنظيم كبلورة للقوى الطليعية للجماهير، وديمقراطية تفتح مجال المبادرة والانتقاد داخل التنظيم.

ـ **ذات قيادة صلبة ومتينة**، قادرة على **بناء الخط السياسي وضمان تطبيقه** في كل مرحلة، وتطوير ممارسة التنظيم، وقادرة على **ضمان الوحدة السياسية والإيديولوجية والتنظيمية، وعلى نهج المركزية الديمقراطية داخل التنظيم**، يلتزم أفرادها بالانضباط الصارم على كافة المستويات.

ـ **ذات خط سياسي سديد**، ينبع من الاستيعاب الدائم لخصائص الوضع ببلادنا وتطوراته، والقدرة على استعمال المنهج الماركسي-اللينيني في تحديد هذا الخط. خط سياسي **يستند على تطوير حركة الجماهير الثورية والسير على رأسها، وفي مقدمتها الفلاحون الفقراء وشبه البروليتاريا ومجموع قوى الشعب الثورية، بطليعة البروليتاريا وحزبها الطليعي، نحو آفاق الحرب الشعبية، ودمج العنف الثوري بمسيرة حركة الجماهير نحو الحرب الشعبية.**

ـ تساهم بصفة فعالة في **وحدة الماركسيين اللينينيين**.... من أجل منظمة ماركسية - لينينية موحدة **نحو بناء الحزب الثوري.**

كما وضعت المنظمة مبادئ أساسية خمسة وهي : المركزية الديمقراطية، القيادة الجماعية، الانضباط البروليتاري، النقد والنقد الذاتي وبناء التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية، مع ضرورة توفير شروط تعزيز الطابع البروليتاري للمنظمة وبلترة الأطر،

وتسديد التثقيف النظري والتطبيق المتواصل لخطها مع انتقاده وإنمائه، والعمل على التطهير المستمر للمنظمة من كافة العناصر المنحرفة والمتفسخة والمرتدة وتجديد دمائها باستمرار، كما حددت هياكلها التنظيمية في الهيئات المركزية : المؤتمر الوطني العام، اللجنة المركزية، المكتب السياسي والمجلس الوطني العام، وفي المنظمات الفرعية والمحلية والقاعدية.

5 ـ ما قبل التصدع التنظيمي والانزلاق السياسي:

لقد تمت هذه السيرورة، المتميزة بنقد خط "الانطلاقة الثورية" وتدقيق وتثبيت خط "القواعد الحمراء"، ومحاكمة الخط التنظيمي ونقده تحت شعار "من أجل بناء منظمة طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا" تتشكل من المحترفين الثوريين وتعمل على تحقيق وحدة الحملم وبناء حزب البروليتاريا المغربي ، في ظل وضع سياسي متوتر ودقيق جدا، حيث عرف النظام الكمبرادوري الملكي ، وللمرة الثانية، بعد سنة على المحاولة الأولى، محاولة انقلابية عسكرية ثانية (16 غشت 1972) أبرزت حدة التناقضات بين الأمبرياليتين الأمريكية والفرنسية، وعلى الخصوص تصاعد النضالات الجماهيرية التي قابلها النظام بسن الطريق الفاشستي لإحكام قبضته على الجماهير الشعبية.

هكذا، فبعد صعود الح. الم. الل. الم. لقيادة المنظمة الطلابية (أ.و.ط.م.) في المؤتمر الخامس عشر (غشت 1972) الذي تزامن مع المحاولة الانقلابية العسكرية الثانية، سارع النظام بعدها إلى الهجوم على الحركة الطلابية واعتقال مناضليها

وقادتها، ليتم حل المنظمة الطلابية بعد ذلك في 24 يناير 1973، كما لم تسلم النقابة الوطنية للتلاميذ (تأسست رسميا في 22 أبريل 1972) من هجوم النظام واعتقال جزء من قيادتها وأطرها في مارس 1973. وعرف الوضع السياسي لهذه الفترة، على الخصوص، المحاولة المسلحة التي قاد عملياتها ما يسمى ب "تيار الرباط"، الجناح الوطني الثوري وسط إ.و.ق.ش.، أو ما يعرف ب حركة "3 مارس"، والتي انتهت بتصفيتها عن طريق إعدام واعتقال العديد من مناضليها.

ورغم ما ميز هذه الفترة من هجوم فاشستي للنظام، فقد شكلت مستوى عاليا من تقدم وتطور المنظمة، لا من حيث خطها الاستراتيجي، السياسي والتنظيمي، ولا من حيث توسع قاعدتها النضالية، وبشهادة من سيصبح لاحقا أحد قادة الخط اليميني وسطها بعد هذه الفترة، حيث ضمت المنظمة العديد من المناضلين من الوسط الشبيبي، الطلابي والتلاميذي، ومن وسط العمال والفلاحين والأحياء الشعبية، ومن رجال التعليم والمهندسين...، واستطاعت المنظمة اختراق مجموعة من المواقع العمالية الأساسية، كمعامل الفحم بجرادة، والفوسفاط بخريبكة، وعمال النسيج والسكك الحديدية والمكتب "الوطني" للكهرباء... كذلك العمل وسط الفلاحين (في منطقة الغرب ونواحي بني ملال مثلا)... كما استطاعت المنظمة في هذه الفترة بلورة وصياغة أول نظام داخلي لها، وذلك في أكتوبر 1974، بعد أن انطلق بخصوصه النقاش الداخلي منذ بدايات تلك السنة، والذي جاء ليؤكد على كل القضايا المركزية في خط المنظمة العام، حيث أكد بهذا الصدد، إيديولوجيا، على الخط الماركسي ـ اللينيني وإسهامات الرفيق ماو[30] (أو الماركسية ـ اللينينية خط ماو)، واستراتيجيا على خط الثورة الوطنية

30 ـ وجب التذكير هنا، أن حسم الخط الإيديولوجي للمنظمة وطرحه في نظامها الداخلي، ما هو إلا تأكيد منها على الحضور القوي لفكر وإسهامات الرفيق ماو تسي تونغ في خط المنظمة. هكذا نجد مثلا في وثيقة " **عشرة أشهر من كفاح التنظيم ـ نقد ونقد ذاتي** أن "**الأفكار الكبرى للثورة الثقافية البروليتارية العظمى في الصين** قد مكنت من **إحياء وإغناء النظرية الماركسية-اللينينية** التي كانت التحريفية العالمية وعلى رأسها، الاتحاد السوفياتي: بلد أكتوبر وبلد لينين قد أسدلت عليها ستارا كثيفا من التحريف والتشويه. لقد **أعادت الثورة الثقافية رفع الراية المجيدة للأممية البروليتارية و لدكتاتورية البروليتاريا و رفع راية**

الديمقراطية الشعبية، من أجل نظام الجمهورية الديمقراطية الشعبية، بسلطة المجالس العمالية والشعبية، وعلى قضية الحزب الثوري البروليتاري المغربي، والتحالف العمالي ـ الفلاحي والجبهة الوطنية المتحدة، وعلى طريق حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد.

الخط الجماهيري و نحن الماركسيون-اللينينيون المغاربة لم يكن انفصالنا قطيعة مع التحريفية المحلية فقط بل و مع كل خط التحريفية العالمية، و في نفس الوقت **استيعاب المساهمة العظيمة للثورة الثقافية و لخطها الجماهيري**، الذي يستند على قدرة الجماهير الخلاقة في صنع الثورة و قيادتها، و **استنادا على هذه المساهمة استطاع المناضلون الثوريون في مختلف جهات العالم إدراك خيانات التحريفية، و إزالة التشويهات و الغموض التي كانت تحجب بها المبادئ العظيمة للماركسية اللينينية**"

وقبل هذا، فاستخدام المنظمة لمفهوم "البرجوازية الكمبرادورية" والذي يحدد طبيعة البرجوازية في البلدان التابعة (المستعمرة والشبه المستعمرة)، هو من إحدى الإسهامات النظرية للرفيق ماو تسي تونغ التي أغنت الماركسية ـ اللينينية. وتبني المنظمة ل"خط الجماهير" و"علم الدفاع الاستراتيجي"، و"الجبهة الثورية المتحدة (أو "الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية") كلها تؤكد على الحضور الفعلي والقوي لخط ماو في خط المنظمة.

كذلك تبني المنظمة ل"الحرب الشعبية الطويلة الأمد" منذ التأسيس، وتحديد دور الفلاحين في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، التي أكدت عليها مجموعة من الوثائق الاستراتيجية للمنظمة، كوثيقة "**الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية ـ اللينينية**"، حيث نقرأ: "إن هذه الشروط تظهر بشكل قاطع صحة طريق الحرب الشعبية، الطريق الوحيد للثورة في بلادنا، طريق بناء الطليعة البروليتارية، وبناء جبهة العمال والفلاحين الفقراء المعتمدة على نضال الفلاحين في الاستيلاء على الأرض وتصفية المعمرين الجدد، وتأسيس الكتائب الأولى من الجيش الأحمر في شكل القواعد الحمراء المتحركة لتجنب سرعة تدخل قوات العدو، وتوسيع وتعميق نضال الجماهير الشعبية في المدن، وصولا إلى بناء المناطق المحررة الأولى لجمهورية مجالس العمال والفلاحين، وتوسيع جبهة الكفاح في المنطقة إلى معركة التحرر الوطني في الصحراء الغربية وكفاح الشعب الموريطاني."

وفي وثيقة "**من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي**":

"لقد أشرنا بوضوح إلى أن الطريق الثوري ببلادنا هو العنف الثوري الجماهيري في شكل حرب التحرير الشعبية، إن هذا الاختيار السديد يفرضه التحليل السديد لواقعنا الوطني والظروف الدولية المحيطة به، وقد أشرنا إلى هذا التحليل بصورة موجزة في وثيقة "حول الاستراتيجية الثورية" وطورناه في عدد من التحاليل

عرفت هذه الفترة كذلك فصول متناقضة بخصوص علاقة التنسيق السياسي بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، حيث بعد فترة التنسيق الأولى، التي توجت بلجنة للتوحيد في أكتوبر 1972، دخلت المنظمتان ابتداء من مارس 1973، وعلى أرضية مجموع الأحداث السياسية المتوترة والمتسارعة التي عرفتها الفترة[31]، في صراع إيديولوجي وسياسي جماهيري استمر إلى حدود مارس 1974، حيث بلورت منظمة "إلى الامام" خلالها، مجموعة من الوثائق ردا على أطروحات الخط اليميني المهيمن على قيادة "23 مارس"[32]، بعد ذلك، انطلق الطرفان من جديد، خصوصا بعد انبثاق لجنة وطنية جديدة أغلب عناصرها مما اعتبرته المنظمة ب "الخط الإيجابي" وسط منظمة "23 مارس"، في عملية التنسيق السياسي والنضالي الذي توج بداية ببيان " 22 يونيو" 1974، و ب"الخطة التكتيكية المشتركة" (أكتوبر 1974).

الأخرى وعلى صفحات "إلى الأمام"" .

هذا الطريق الثوري الذي طرحته هنا المنظمة، بخصوص حرب التحرير الشعبية، يشهد على الحضور القوي والمكثف لإسهامات الرفيق ماو في خط المنظمة.

كما نجد في نفس الوثيقة، تعبيرا صريحا عن تبني إسهامات الرفيق ماو:

"هذه الأطر تندمج بأصلب المثقفين الثوريين، وتتسلح ليس فقط "بتكوين إيديولوجي عام" و"خط سياسي عام"، بل أن تستوعب الجوهر الخلاق **للماركسية اللينينية، ولإسهامات الرفيق ماو تسي تونغ**، وتستوعب الخط السياسي المحدد للثورة المغربية، إن هذا الاستيعاب الجدلي والحي **لنظرية ماركس وإنجلز ولينين وماو تسي تونغ**، مسألة حاسمة في تكوين هذه الأطر، على أساس إجادة استعمالها في تحليل الواقع الملموس."

31 ـ ميز هذه الفترة انطلاق مسلسل استرداد أراضي المعمرين (2 مارس 1973)، حيث تم تمرير جزء كبير من الأراضي للأعيان، القاعدة الاجتماعية الأكثر إخلاصا للنظام بالقرى والأرياف، علما أن 64% من مجموع السكان في هذه الفترة كانت تعيش في القرى والأرياف، وهي تتشكل من الفلاحين بمختلف أصنافهم، كما تم تمرير جزء من هذه الأراضي لملك الدولة (العمومي) ليتم تمريرها بعد ذلك لكوادر النظام وضباطه وخدامه، هذا في الوقت ذاته الذي كانت أحزاب المعارضة الإصلاحية تطالب فيه بالإصلاح الزراعي.

32 ـ انظر كتاب "قضايا الخلاف داخل الحملم ـ وجهة نظر منظمة "إلى الامام" "، منشورات موقع 30 غشت / يناير 2016.

إلا أن الهجوم الفاشستي للنظام، خصوصا وأن قضية الصحراء الغربية أصبحت في هذه الفترة تتصدر شيئا فشيئا قضايا الصراع السياسي، وعلى الخصوص بعد مرور سنة على تأسيس "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"، وكذا قرار النظام الفاشي بإسبانيا في أبريل 1974 الإسراع ب "استفتاء الحكم الذاتي" تحت مظلته، وإعلان النظام الكمبرادوري في 8 يوليوز 1974 بتخصيص سنة 1975 لما أسماه ب "تحرير الأراضي المغربية"، وإعلانه بعد ذلك (أواخر 1974، خطاب أكادير) عن نيته في اجتثاث الحملم وكل الحركة الثورية. هذا الهجوم المصاحب بجذبة غير مسبوقة للأحزاب الإصلاحية، التي التفت حول النظام بشعار "استرجاع الأراضي المستعمرة في الصحراء"[33]، أسقط وبسرعة كل أطر وقيادة "23 مارس" في أيدي الاجهزة القمعية، واضعا بذلك حدا لعملية التنسيق بين المنظمتين من جهة، ومعلنا دخول منظمة "إلى الأمام" فترة عصيبة من وجودها السياسي والتنظيمي من جهة ثانية، خصوصا وأن العديد من أطرها وقادتها سيتعرضون هم كذلك للاعتقال.

33 . منذ ماي 1974 عملت الأحزاب الإصلاحية على طمأنة النظام بتعبيرها عن استعدادها لمساندته ودعمه من أجل ما أسمته ب "استرجاع الأراضي". هكذا بعث مثلا "علي يعتة" في 24 ماي 1974، رسالة إلى رأس النظام الكمبرادوري يؤكد فيها دعمه للقصر من أجل "استرجاع الصحراء" (في 27 غشت 1974 يحصل "شيوعيو" علي يعتة على الترخيص باسم حزب "التقدم والاشتراكية")، وتم تعيين "علي يعتة" مبعوثا خاصا للدولة في دول أوربا الشرقية من أجل تعزيز وجهة نظر الدولة. كما دعا "علال الفاسي" الاستقلالي من الكويت أنظمة الدول العربية لمساندة النظام، فانطلقت كل الأحزاب الإصلاحية بعد إعلان الحسن ل 8 يوليوز 1974 في حملة دعائية غطت شرق وغرب البلاد، بها تهيئت الطريق نحو تشييد "الوحدة المقدسة" بينهما، وعلى الخصوص بعد إعلان الحسن في 20 غشت 1974 على أن "الاستفتاء" لا يعني سوى "إعادة إدماج الصحراء بالمغرب"، وجاء رد جبهة "البوليساريو" بعدها مباشرة من خلال مؤتمرها الثاني في 25 ـ 30 غشت 1974 ب "الاستقلال الشامل للصحراء الغربية"، ليصبح الوضع على أبواب الحرب.

الجزء الثاني: طور التصدع التنظيمي، الانزلاق السياسي اليميني وفصل المهام الاستراتيجية عن الخطط التكتيكية (من أواسط 1974 إلى ربيع 1976).

1 . بعض الملامح الأساسية للفترة:

في هذه الفترة كان النظام يعمل على تصفية قضية الصحراء الغربية بمعية نظام موريتانيا، حيث عمل النظامان، بعد قمتهما سنة قبل ذلك (نونبر 1974) فيما سمي بقمة "الرباط" التي هيئت الأرضية لذلك، على اقتسام أراضي الصحراء الغربية، ضمن اتفاقية مدريد الثلاثية، بتاريخ 14 نونبر 1975 (في هذا التاريخ بالضبط كان الفاشي فرانكو يعيش آخر أيامه وهو في حالة غيبوبة، وهي الاتفاقية التي صادق عليها البرلمان الاسباني في 18 نونبر[34])، ليضع النظام الكمبرادوري يده على منطقة الساقية الحمراء الغنية بفوسفاط بوكراع، ووضع نظام موريتانيا اليد على وادي الذهب، ثم بعدها يتم اقتحام مدينة العيون، المدينة الرئيسية للساقية الحمراء، من طرف جيوش النظام الكمبرادوري (4000 جندي، وذلك بتاريخ 11 دجنبر 1975) لتنطلق أولى أشواط الحرب في "أمكالة" في 27 يناير 1976 وتستمر إلى حدود 15 فبراير من نفس السنة، لتعلن الجبهة الشعبية" (البوليساريو) عن تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في يوم 27 فبراير، وتشكيل أول حكومة لها في 6 مارس من نفس السنة، ليصدر بعدها "إعلان إسبانيا" بالانسحاب كليا من الصحراء بتاريخ 26 مارس 1976.

وجب التذكير هنا بالالتفاف الشوفيني للأحزاب الإصلاحية حول النظام، الذي انطلق منذ بدايات 1974، في ما سمي ب "استرجاع الأراضي المغربية بالصحراء"، واستطاع النظام، مرة أخرى، جر تلك الأحزاب إلى لعبته السياسية السخيفة، حيث

34 . كانت تعيش إسبانيا على وقع نهاية مرحلة نظام فرانكو الفاشي الذي توفي في 20 نونبر 1975.

ألقى بطعم المسلسل الانتخابي اتجاهها، وإعلانه إجرائها في أكتوبر 1975، في إطار ما سمي ب "تفتح" النظام اتجاه الاحزاب الإصلاحية، خصوصا بعد تطويع "جناح الرباط" والتحاقه بحظيرة "السلم / النضال الديمقراطي" وتأسيس بوعبيد لاتحاده "الاشتراكي للقوات الشعبية" في يناير 1975، وعودة إصدار جريدة "المحرر". على وقع هذه الأحداث السياسية التي هيأ بها النظام ما أطلق عليه ب "الإجماع الوطني" وبسط أرضية ما سيسمى لاحقا في خريف 1976 ب"المسلسل الديمقراطي" (انطلق هذا المسلسل رسميا مع انتخابات 12 نونبر 1976 التي شكلت فعلا حجر الزاوية في هذه المسلسل)، لم تتوقف النضالات الجماهيرية، رغم تخلي الأحزاب الإصلاحية عنها، حيث استمرت النضالات العمالية رغم مناورات النظام، بمعية الباطرونا، وتخاذل قيادة نقابة "إ.م.ش."، واستمرار جماهير الفلاحين في مقاومة القمع اليومي للنظام وأعيانه بالقرى والأرياف، حيث لم تتوقف عمليات تجريدهم من أراضيهم، وكذلك، ورغم الحظر والقمع المسلط على النقابتين الطلابية والتلاميذية، استمرت الجماهير الشبيبية في النضال والمقاومة، من أجل استرجاع "الشرعية القانونية"، ومن أجل الحريات الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، الذين كانوا حينها يخوضون إضرابا عن الطعام بسجن النظام بالدارالبيضاء.

2 . ضربات نونبر 1974 / يناير 1975 وانطلاق مسلسل التصدع التنظيمي

عرفت منظمة "إلى الأمام" منذ تأسيسها وإلى حدود منتصف سنة 1974، ضربات مختلفة لشل حركتها، عن طريق حملات الاعتقالات التي مست مجموعة من مناضليها وأطرها، وفي كل مرة كانت المنظمة تجتاز تلك الضربات[35] بصمود واستمرارية، سواء في بناء تنظيمها المركزي، أو تنظيماتها الجماهيرية وشبه الجماهيرية، أو في بناء وتدقيق خطها الاستراتيجي، السياسي

35 . انظر مقالة على موقع 30 غشت بعنوان "النضال الثوري للمنظمة الماركسية . اللينينية المغربية" إلى الأمام " ومسلسل الاعتقالات"، محور:" منظمة "إلى الأمام" ومسلسل الاعتقالات من غشت 1970 إلى نونبر 1972""، بقلم الرفيق فؤاد الهيلالي.

والتنظيمي الذي توجته بالأطروحة الثورية ل"القواعد الحمراء المتحركة وقواعد السلطة الحمراء الدائمة"، كمرحلتين متداخلتين ومتكاملتين من تطور حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، كخيار استراتيجي ثابت للمنظمة منذ التأسيس. إلا أن سيرورة هجوم النظام، وعلى الخصوص حملته الشرسة في بداية نونبر 1974، التي من خلالها تم الاجتثاث التنظيمي لمنظمة " 23 مارس" واعتقال كل قيادتها وجل أطرها ومناضليها، شكل، في مجرى التنسيق السياسي بين المنظمتين، "مقدمة" لضربة قوية، أتت، في تلك الفترة، على أعمدة الخط الثوري من الأطر المحترفة لمنظمة "إلى الأمام" وقيادييها، اعتقال القيادي عبداللطيف زروال في 5 نونبر 1974 واستشهاده تحت التعذيب في 14 نونبر، واعتقال أبراهام السرفاتي في 9 نونبر من نفس السنة[36]. كما تمكن هذا الهجوم، بعد ذلك، من احتلال المقر التقني المركزي للمنظمة من طرف الجهاز البوليسي للنظام، واكتشاف العديد من مقراتها، بما فيها وضع اليد على وثائقها وأرشيفها[37].

لم تنقطع سلسلة هذه الضربات، بل تعمقت لتشمل العديد من الأطر الثورية المحترفة للمنظمة، إلى حين أن تم السقوط شبه الكلي في أيدي النظام في مارس 1976(تعرض المنظمة المركزية للاجتثاث مع نجاة العديد من مناضلي التنظيمات شبه الجماهيرية التابعة للمنظمة)، حيث لم يتبقى من قيادة المنظمة ما بين ضربات نونبر 74 / يناير 75 وبين السقوط الكلي

36 . إن أمر هذه الضربة التي تعرضت لها المنظمة في نونبر 74، باعتقال الشهيد عبداللطيف زروال خلال حملة التمشيط التي تعرضت لها منظمة " 23 مارس"، يدفع وبشكل طبيعي إلى طرح تساؤل حول مغزى استمرار قيادة المنظمة وبنفس "الطرق" في عملية التنسيق السياسي بينها وبين منظمة " 23 مارس"، من دون أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة لتلك الفترة والمتسمة بهجوم غير مسبوق للنظام على الحملم، وعلى الخصوص الاجتثاث الكلي التي تعرضت له منظمة "23 مارس" في بداية نونبر 1974. فالطبيعي جدا هو العمل على وضع خطة في عملية تنظيم التنسيق تلك ومجرياته، كرد فعل طبيعي، وليس الحفاظ على روتينيته رغم مستجد الهجمة المسعورة للنظام.

37 . للمزيد من التدقيق ومعرفة حملات النظام الهمجية، انظر على موقع 30 غشت مقالتين بعنوان:"النضال الثوري لمنظمة "إلى الأمام" ومسلسل الاعتقالات"، "من نونبر 1972 إلى نونبر 1974" و "من يناير 1975 إلى أبريل 1976"، بقلم الرفيق فؤاد الهيلالي.

للتنظيم المركزي في مارس 1976، إلا ثلاثة أعضاء قياديين وهم: المشتري بلعباس، عبدالفتاح الفاكهاني (عضوي الكتابة الوطنية) والصافي حمادي (عضو اللجنة الوطنية).

في هذه الفترة، وقبلها بقليل، وتحديدا خلال عودة عمل التنسيق السياسي بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس" في أواسط 1974 بعد انفجاره في مارس 1973، تمت استعادة بعض المفاهيم السياسية من جهة منظمة "إلى الأمام" والتي كانت ثانوية في خطها السياسي[38]، لبلورة خط "سياسي مشترك"، هدفت من خلاله منظمة "إلى الامام" عزل الخط اليميني وسط منظمة "23 مارس" وبناء الوحدة الإيديولوجية والسياسية بأفق الوحدة التنظيمية مع ما أطلق عليه ب "الخط الإيجابي". وعلى الخصوص، تمت استعادة هذه المفاهيم "من جديد"، بعد أن تعززت خلال حملات الدعاية السياسية ضد النظام، وخلال سيرورة عملية التنسيق السياسي في النصف الثاني من سنة 1974، لتبرز ملامحها أكثر فأكثر في فترة التصدع التنظيمي لما بعد ضربات نونبر 74 / يناير 75، وتحت قيادة من تبقى من الكتابة الوطنية للمنظمة، وتشكل بعد ذلك، ما بعد ربيع 1976، الهيكل الإيديولوجي لانبثاق خط سياسي يميني وسط منظمة "إلى الأمام"، حيث تبنينت بعض عناصرها الرئيسية في هذه الفترة من التصدع التنظيمي، وحيث شكلت سابقا، في فترة العمل السياسي المشترك قبل ضربات نونبر 74، منظورا إليها من زاوية الخط السياسي والاستراتيجي العام للمنظمة، انتهازية سياسية، لتصبح تحت قيادة من تبقى من أعضاء الكتابة الوطنية للمنظمة، انزلاقا سياسيا يمينيا في خط المنظمة السياسي ومقدمة لفصل مهامها الاستراتيجية عن خططها التكتيكية.

38 . قد تكون "هفوات مفاهيمية" في بداية انطلاقة المنظمة حين تسجيل الأرضية السياسية للانفصال عن الحزب التحريفي ل "علي يعتة"، أو هي عناصر ثانوية استمرت ضمن سيرورة تلك القطيعة السياسية والتنظيمية، حيث تم استعمالها، في بدايات 1974 في التحريض والدعاية الإيديولوجية والسياسية للمنظمة ضد النظام.

3 ـ من ازدواجية المفاهيم السياسية إلى الانزلاق السياسي اليميني: مفاهيمه وطبيعته

توضيح أولي:

إن استعمال مفهوم "الانزلاق السياسي اليميني" هنا، هو ليس حكما من طرف هذه المقالة التركيبية في حق الخط السياسي العام لمنظمة "إلى الأمام" لهذه الفترة، بل هو مفهوم تم استعماله في الفترة اللاحقة عليها، والتي فيها عرفت منظمة "إلى الأمام" سيرورة من الانفجار التنظيمي والسياسي، حيث فيها تمت العودة، ضمن صراعاتها الداخلية، إلى النظر في تطورات خطها السياسي العام، وفي هذا الصدد، فقد اعترف أحد قياديي المنظمة، الذي ساهم وانتقل بين مختلف أطروحاتها السياسية، في نقده الذاتي[39]، أبراهام السرفاتي، أن الخط السياسي للمنظمة لهذه الفترة عرف "انزلاقا يمينيا" قام به التنظيم سنة 1974، والمقصود به هنا، هو إصدار وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" لأكتوبر 1974، التي فيها تم استعمال "مفاهيم سياسية" جد محددة، سواء تعلق الأمر بمفهوم "النظام" (طبيعته ومضمونه)، أو بمفهوم وطبيعة "الجبهة العريضة لعزل النظام"، وقبلها، بخصوص الموقف من قضية الصحراء الغربية، حين إصدار "بيان 22 يونيو 1974" المشترك بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس".

إن "المفاهيم السياسية"، التي تم الارتكاز إليها في هذه الفترة، هي "دخيلة" على الخط السياسي العام لمنظمة "إلى الأمام"، وتعتبر عناصرا لخط سياسي لم يبرز بعد، في هذه الفترة ووسط المنظمة، هيكله الأساسي ولا توجهاته العامة، لكنها شكلت، في

39 ـ "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979 "، أبراهام السرفاتي، 17 مارس 1980.

هذه الفترة بالضبط، من جهة، انزياحا عن بعض المفاهيم السياسية المركزية التي بلورتها المنظمة[40]، ومن جهة ثانية، تلامس، في شكلها ومضمونها، مجموعة من المفاهيم السياسية المستهلكة من طرف الاتجاه اليميني وسط الحملم، وكذا من طرف القوى السياسية الإصلاحية لهذه الفترة.

وللتأكيد مجددا، فإن هذه المقالة التركيبية التي حددت سابقا، في مقدمتها، إطار عملها وهدفها (أنظر تقديم المقالة في الجزء الاول)، لن تخوض في تبيان العلاقات التي تربط هذه المفاهيم السياسية "الدخيلة" على الخط السياسي العام لمنظمة "إلى الأمام"، بأطروحات سياسية يمينية إصلاحية، سواء تلك التي كانت مطروحة في تلك الفترة وسط منظمة "23 مارس"، أو بشكل عام، تلك التي كانت تشكل مفاهيم سياسية مركزية لخط سياسي إصلاحي عرف بخط " النضال الديمقراطي"، والذي يضع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وبشكل عام كل الفئات الاجتماعية المستغلة و المضطهدة في ذيل الأحزاب الإصلاحية، الممثلة سياسيا للبرجوازية الصغيرة والمتوسطة، أو ربط هذه المفاهيم بما آلت إليه هي ذاتها بعد ذلك، ضمن خط سياسي كشف عن يمينيته وسط منظمة "إلى الأمام" في فترة لاحقة، بل ستعمل المقالة هنا فقط على كشف هذه المفاهيم السياسية وتقديمها بما حملته من مضمون في فترة بروزها تلك[41].

40 ـ أنظر كراسة الوثائق الأساسية للمنظمة لفترة 1970 ـ 1974، وعلى الخصوص وثائق كراسة "قضايا الخلاف داخل الحملم، وجهة نظر منظمة "إلى الأمام".

41 ـ بهذا الصدد، يمكن العودة إلى التحليل المقدم في دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، بقلم الرفيق فؤاد الهيلالي والمنشورة على موقع 30 غشت.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه المقالة التركيبية لا تتعامل مع فترات تحولات الخط السياسي والاستراتيجي للمنظمة، بما فيها المفاهيم التي بها عبرت المنظمة عنهما، بشكل قطعي يضع هذه الفترات منفصلة كليا عن بعضها البعض، بل، وهو الأكيد، أن تلك الفترات تتداخل فيما بينها، وما كان ثانويا أو هامشيا في فترة ما، قد يحتل الواجهة الرئيسية في الفترة اللاحقة عليها (جدلية التداخل والتحول)

1 . 3 ـ من مفهوم "النظام الكمبرادوري" إلى مفهوم "كمشة الحكم" أو "العصابة"

حين تأسيسها، استعملت منظمة "إلى الأمام" مفهوم "**الأوليغارشيا الكمبرادورية**"، حيث اعتبرتها، آنذاك، "**شرذمة من الأفراد**"[42]، أو "**طغمة من الناهبين**"[43] تمارس سلطة سياسية مطلقة، وتسيطر على مختلف القطاعات الاقتصادية، من صناعة وتجارة وفلاحة بارتباط وثيق مع الرأسمال الأجنبي، كما حددت مهمتها في "**عزل الأوليغارشية الكمبرادورية**" وبناء السلطة الديكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء.

لكن، وفي سياق نقد وتعميق المنظمة لخطها السياسي والاستراتيجي والتنظيمي في معمعان الصراع الطبقي، وبشكل عام ما بين سنتي 1972 و بدايات سنة 1974، استطاعت المنظمة تحديد طبيعة النظام، كـ**نظام كمبرادوري مندمج بالرأسمال الامبريالي**، وكذا بناؤها **للخط الثوري** من أجل " **الإطاحة بسلطة الديكتاتورية الملكية والطبقة الكمبرادورية والإمبريالية و إرساء ديكتاتورية شعبية**" تجسدها **السلطة الثورية لمجالس العمال والفلاحين** ، عن طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية كمرحلة أولى، بقيادة الجبهة الثورية الشعبية، تشكل فيها اللجان الثورية (لجان العمال و الفلاحين والشباب والجنود) بقيادة حزب البروليتاريا الماركسي ـ اللينيني ، وسيلتها الرئيسية في ممارسة السلطة الثورية، على طريق الثورة الاشتراكية، كمرحلة ثانية، مباشرة وغير منفصلة عن الأولى.

42 . انظر وثيقة الأطروحة التأسيسية: "سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري" يونيو 1972.
43 . انظر وثيقة "الثورة في الغرب العربي في المرحلة التاريخية من تصفية الامبريالية" 4 ماي-1971.

في هذه الفترة بالضبط ، وعلى جهة التنسيق السياسي بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، بعد أن عادت الروح الثورية الوحدوية بينهما[44]، حيث كانت قد عرفت قبل ذلك طورا من الصراع الجماهيري (في مارس 1973 [45])، تم التركيز في "الخط السياسي المشترك" الذي عبرت عنه وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" (أكتوبر 1974)، على مفهوم "**عزل النظام القائم**"، أو استعمال مفهوم "**النظام الحالي**"[46]، وبعدها، بعد ضربات نونبر 1974 / يناير 1975، وتحت قيادة من تبقى من الكتابة الوطنية للمنظمة، في وثيقة 12 فبراير 1975 بعنوان: "من أجل **عزل الحكم** الرجعي العميل، تعزيز الوحدة النضالية، تحقيق البرنامج الديمقراطي"[47]، وهو المفهوم الذي اتخذ، ظاهريا، في هذه الفترة، عناوينا متنوعة، لكنه ظل يحمل مضمون "الطغمة الثلاثية : الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي"، والنضال لأجل "عزلها".

لقد تعزز هذا المفهوم خلال عملية التنسيق بين المنظمة وفصيلي الحركة الم.الل.الم، وأصبح هو المفهوم السائد في فترة التصدع التنظيمي، أي في فترة ما بعد ضربات نونبر 74 / يناير 75، إلا أنه، في صيغته المعبر عنها ب : "الطغمة الثلاثية الحسن

---

44 ـ صدور البيان السياسي ل 22 يونيو، وهو مشترك بين قيادة كل من منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، وكراس "طريقان لتحرير الصحراء" في شتنبر 1974.

45 ـ وهي السنة التي سيتم فيها بلورة مجموعة من الوثائق التي تعبر عن الخط الإيديولوجي والسياسي والاستراتيجي للمنظمة: " الوضع الراهن والمهام العاجلة للحملم"، "لنبن الحزب الثوري تحت نيران العدو" و "نحو تهيئ شروط قيادة النضال الدفاعي للحركة الجماهيرية"، والتي من خلالها عبرت منظمة "إلى الأمام" عن وجهة نظرها ضمن الصراع الذي خاضته ضد خط التراجع الذي هيمن وسط منظمة "23 مارس".

46 ـ بهذا الخصوص، تقول وثيقة النقد الذاتي الذي قدمه أبراهام السرفاتي سنة 1980، هذا التعبير "النظام الحالي" في السياق المحدد للأطروحات، المنتسبة للفترة، لم يكن يعني أبدا أكثر من "الطغمة الحاكمة" بعناصرها الثلاثة (الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي) المفترض انها تمثل عقبة كبرى أمام تقدم ديمقراطي..."

47 ـ صدرت هذه الوثيقة في الفترة التي لم يتبق فيها من قيادة المنظمة إلا عضوي الكتابة الوطنية: المشتري بلعباس و عبدالفتاح الفاكهاني، وعضو واحد باللجنة الوطنية: الصافي حمادي.

ـ عبدالله ـ الدليمي"، يعود إلى بدايات 1974 ووسط منظمة "إلى الأمام" نفسها، حيث جاء التعبير عن "النظام"، في افتتاحية جريدة "إلى الأمام" عدد 19 يناير 1974 وتحت عنوان: " الموقف الوطني الحقيقي من الصحراء ومهام الحركة الجماهيرية وقواها الثورية والديمقراطية"، بصيغة "**كمشة الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي**"، و "**حكم عصابة الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي**"، وهو المفهوم الذي لم تسلم منه إحدى الوثائق الأساسية للمنظمة لهذه الفترة، وهي وثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي " (8مارس 1974) الموجهة للنقاش مع "الخط الثالث" وسط الحملم، حيث فيها تمت "المزاوجة" بين مفهوم "نظام الديكتاتورية الملكية والطبقة الكمبرادورية" والعمل على "الإطاحة بسلطتها وإرساء السلطة الشعبية الثورية"، وبين مفهوم "نظام / طغمة / حكم الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي" والنضال لأجل "عزله". هذا وقد تم ربط مفهوم "الطغمة الثلاثية" بمفهوم وطبيعة "الجبهة"، التي تمت فيها هي الاخرى "المزاوجة" بين مفهوم "الجبهة الثورية الشعبية" (أنظر طبيعة هذه الجبهة وأهدافها في الجزء الأول لهذه المقالة) وبين مفهوم "الجبهة العريضة"، بهدف "عزل تلك الطغمة"، حيث تقول المنظمة بهذا الصدد وفي نفس الوثيقة: " بل يجب أن نعمل على مد جسور التحالف الوطني الواسع، للاستفادة حتى من تناقضات العدو، وعزل العدو الأكثر شراسة في كل مرحلة (وهو في المرحلة الراهنة طغمة الحسن-عبد الله-الدليمي والإمبريالية) تمهيدا للإطاحة به."

فهذه الصيغة الأخيرة، صيغة "الطغمة الثلاثية"، هي ذاتها التي تمت استعادتها، وبشكل حصري هذه المرة، في المنشور الموقع باسم منظمة "إلى الأمام" بتاريخ 29 يوليوز 1974 حول الأوضاع المزرية بمدينة طنجة[48]، وهي الصيغة التي سادت ولوحدها

48 ـ المقصود هنا، منشور بعنوان: " حكم الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي، حكم العطش والجوع والطرد والسيمي".

في خط المنظمة لفترة التصدع التنظيمي لما بين حملة الاعتقالات في نونبر 1974/يناير 1975 واعتقال ما تبقى من قيادة المنظمة في مارس 1976.

3 ـ 2 ـ من مفهوم "الجبهة الثورية الشعبية لإرساء سلطة القواعد الحمراء الدائمة" في مرحلة الث. الو. الد. الش.، إلى مفهوم "الجبهة العريضة لعزل الطغمة الثلاثية"

سبق وأن طرحت هذه المقالة التركيبية، في جزءها الأول، موضوعة "الجبهة الثورية الشعبية" في خط المنظمة الاستراتيجي، وهي بكل تركيز **جبهة طبقية** لكافة الطبقات الوطنية، **قاعدتها هي اللجان الثورية** (للعمال والفلاحين والجنود والشباب وجماهير البرجوازية الصغيرة) و**بقيادة البروليتاريا عن طريق الحزب الماركسي ـ اللينيني**، وتعتبر الجبهة **الصياغة السياسية والتنظيمية للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية (الجبهة الو.الد.الش.**[49]) بهدف **تحطيم النظام التبعي (البنية الامبريالو. كمبرادورية) وإقامة سلطة المجالس الثورية**. طبيعة هذه "الجبهة" في خط المنظمة، هي استراتيجية مرتبطة بمفهوم "الجبهة الغربية للثورة العربية" المندرجة ضمن استراتيجية أوسع بقيادة البروليتاريا، بهدف القضاء على الوجود الامبريالي والصهيوني بالمنطقة العربية، وتعزيز الخط البروليتاري الثوري السديد أمميا.

كانت هذه الموضوعة حول "الجبهة الثورية الشعبية" مركزية في الخط الاستراتيجي العام للمنظمة لهذه الفترة، ومسيرة بنائها هي واحدة ومسيرة بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني الثوري، الذي يعتبر شرطا أساسيا لقيام هذه الجبهة، عن طريق قيادته لها،

49 ـ أنظر هامش سابق في الجزء الأول، حول تعدد الأسماء التي حملها مفهوم "الجبهة الثورية الشعبية" في خط المنظمة. على أي حال، لا يجب خلط هذا الطرح الاستراتيجي للجبهة، مع مفهوم آخر سبق وأن طرحته المنظمة والذي كان من بين تعبيراته مثلا "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين"، ما عرف في أدبيات الحركة الطلابية ب "الجبهويين " وهي عبارة عن تنظيم شبه جماهيري تحت قيادة وتأطير اليسار الثوري الماركسي اللينيني.

إلى جانب شرط بناء التحالف العمالي ـ الفلاحي (الفلاحين الفقراء والمعدمين، الحليف الموثوق به بالنسبة للبروليتاريا.)، إلا أنه في بدايات 1974، خلال عملية التنسيق السياسي بين فصائل الحملم وضمن منظور بناء منظمة ثورية ماركسية ـ لينينية واحدة، تكون نواة الحزب البروليتاري الماركسي ـ اللينيني، تمت الإشارة في وثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني"، إلى "أن قدرة الحركة الماركسية ـ اللينينية على جر القوى الديمقراطية إليها، ودفعها إلى النضال ضد الحكم المتعفن، وتوسيع عزلته، سيعطي مضمونا واسعا لنضال الجماهير"، وأن هذه المهمة "ترتبط جدليا بمهمة انتقاد ميولاتها الانتهازية اليمينية في التعامل مع الحكم، وتشطيب هيمنة أيديولوجيتها البرجوازية على الجماهير الكادحة، وانتقاد ميولاتها اليسارية المتطرفة (البصريين).."[50] . لتنتقل "فكرة" "جر القوى الديمقراطية ودفعها إلى النضال ضد الحكم..."، المدرجة ثانويا / (تكتيكيا) بجانب موضوعة "الجبهة الثورية الشعبية" كجبهة طبقية مركزية في الخط السياسي ، التنظيمي والاستراتيجي للمنظمة، إلى طرح بناء "أوسع جبهة معارضة للحكم... على أساس التهييء لقيام الشروط الحقيقية لجبهة ثورية متحدة"[51].

في الحقيقة، فوثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي" لم تطرح بشكل واضح ودقيق عملية التمفصل بين مضمون (مفهوم) "أوسع جبهة معارضة..."، أو "الجبهة العريضة..."، والموضوعة الاستراتيجية الثورية للمنظمة حول "الجبهة الثورية الشعبية"، التي طرحتها قبل ذلك بعض الوثائق الاستراتيجية للمنظمة في فترة نقد وتعميق الخط الاستراتيجي والسياسي.

50 ـ لقد وضع هذا "الطرح" في سياق "ضرورة نهج خط وطني ـ ديمقراطي ، يستجيب لطابع الثورة في المرحلة الراهنة، ويدمج المصلحة الوطنية لأوسع الطبقات والفئات الوطنية بالأهداف البعيدة للبروليتاريا". فالمرحلة كما حددتها المنظمة هي مرحلة "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية" وأن "الاتجاه الرئيسي هو الثورة".

51 ـ أنظر وثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي"، 8 مارس 1974.

فنجد مثلا، في تعبيرها عن مضمون عملية جر "الفصائل الجذرية داخل الأحزاب.."، تقول المنظمة: "إننا لا نسد باب الجبهة في وجه جميع هذه الفصائل والعناصر الجذرية داخل هذه الأحزاب وخارجها"، والقصد هنا هو باب "الجبهة الثورية الشعبية"، حيث تعلل المنظمة ذلك، ب "أن من مصلحة البروليتاريا وحلفائها الثوريين أن تضم هذه الجبهة أوسع الطبقات والفئات، والعناصر الوطنية المعادية للإمبريالية ولطغمة الحسن-عبد الله-الدليمي، بل تقوم إحدى مهماتها الأساسية في هذا الاتجاه، إلى دفع هذه الأجنحة والعناصر الجذرية إلى التعبير عن نفسها بشكل مستقل، ودفعها للانخراط في الجبهة الثورية المتحدة.".

في هذا الاتجاه، حددت المنظمة هذه الفصائل السياسية التي يجب العمل على نقدها ودفعها إلى الانخراط في "الجبهة الثورية الشعبية"، في:

1 ـ " اتحاد بوعبيد: وهي فئة سياسية تعبر عن اتجاه البرجوازية الصغيرة الإصلاحي، وتشكل في ذات الوقت الواجهة السياسية لجناح البصري، وهي مؤهلة لتأييد الجبهة الثورية والانخراط فيها، ويتطلب الأمر نضالا إيديولوجيا وسياسيا عنيدا ضد ميلها الإصلاحي."

2 ـ "جناح البصري: هو الفئة التي تعبر عن الميل الديمقراطي الثوري داخل البرجوازية الصغيرة، واتجاهها البلانكي في الاستيلاء على السلطة، وهي أكثر القوى السياسية استعدادا من الناحية الموضوعية، للانضمام كطرف فعال في الجبهة الثورية، لكن لا ينبغي أن نعتبر أن جناح البصري، زائد الحركة الماركسية اللينينية يشكل الجبهة الثورية المتحدة، إن هذا إنما يقفز عن طبقات وطنية وعناصر مستقلة لا يمثلها هذا الجناح، ولا الحركة الماركسية اللينينية، ستشكل أطرافا فعالة في الجبهة. "

هذا وقد ربطت المنظمة هنا انخراط هذا الجناح الأخير "كطرف فعال في الجبهة" بتوفر شروط تطوره في "اتجاه ديمقراطي وطني جذري" و "على أنقاض اندحار خطه البلانكي البرجوازي الصغير".

وللإشارة هنا، لم يفت المنظمة بهذا الصدد، "احتمال ...تطور اتجاه آخر في ظل نمو الشروط الموضوعية للصراع الطبقي داخل الجيش، هو اتجاه الضباط الوطنيين"، حيث أن بروزه، تقول المنظمة، "رهين بمدى قدرة الطليعة البروليتارية على التقاط النزعة الوطنية التي تنمو داخل الجيش، في إطار عمل سياسي منظم، ودفعها إلى جانب الثورة الشعبية".

على خلاف ما قدمته هنا المنظمة، بخصوص عملية جر "الفصائل الجذرية" و "انخراطها" في مشروع "الجبهة الثورية الشعبية"، ضمن تطوير "الاتجاه الديمقراطي الوطني الجذري" بشكل عام، تمت كذلك الإشارة، في ذات الوثيقة، ولأول مرة في خطها السياسي والاستراتيجي العام[52]، أن تنمية هذا "الاتجاه الديمقراطي الثوري"، ليس "من أجل بناء جبهة في المدى القريب"، والقصد هنا هو "الجبهة الثورية الشعبية"، بل، تقول المنظمة، "من أجل بناء أوسع جبهة معارضة للحكم... وعلى أساس التهييء لقيام الشروط الحقيقية لجبهة ثورية متحدة مكافحة، من أجل انتصار الثو. الو. الد. الش."، كما أنها، تضيف المنظمة، "إننا لا نلغي الدور الإيجابي ذاته للقوى الديمقراطية الإصلاحية، لكن ليس من أجل جبهة متحدة، بل في اتجاه تنمية جميع مظاهر المعارضة لنظام الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي، ذلك أن من مهمة الثوريين الماركسيين اللينينيين، التقاط واستيعاب

52 ـ الأمر يتعلق هنا بالخط العام، وهو لا يعني بأن هذه الأطروحات لم تتواجد وسط المنظمة، بل وجب التأكيد على أن المنظمة كانت تعيش على وقع صراعات مجموعة من الأطروحات السياسية والاستراتيجية وسطها، وأن الخط العام لم يكن سوى حصيلة تلك الصراعات الداخلية التي فيها تتم سيادة، وبشكل عام، هذه الأطروحة أو تلك، طبعا في تفاعل ـ تداخل وصراع مع الأطروحات الأخرى بهذا الصدد، ولمعرفة صراع مجمل الاطروحات التي عرفتها المنظمة، انظر دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" ".

كافة أشكال وإمكانيات المعارضة والاحتجاج والتناقضات، لمصلحة عزل النظام القائم لأقصى حد، وصياغة الخطط والشعارات السياسية والأشكال التنظيمية لأجل ذلك."

فرغم أن طرح "بناء أوسع جبهة معارضة للحكم..." شكل، في هذه اللحظة، حلقة (تكتيكية) جديدة في الخط العام للمنظمة، إلا أنه، من جهة، كان ثانويا إن تم وضعه أمام مجموع المهام المركزية التي سطرتها المنظمة في ذات الوثيقة وقبلها في وثائقها الأساسية، ومن جهة ثانية، فهذه الحلقة الجديدة لم تشكل حينها أي قطع مع المهام الاستراتيجية للمنظمة، أو خروج عن إطارها، بل وضعت، وإن لم يتم التوضيح والتدقيق في تمفصلاتهما، لخدمة الاستراتيجية التي حددتها المنظمة في تلك المرحلة (مرحلة الث. الو. الد. الش.).

إن هذا الأمر تؤكده فكرة المنظمة حول هذه الحلقة التي أطلقت عليها وفي نفس الوثيقة، مفهوم "الأشكال الأولية للجبهة"، والتي وضعت لها المنظمة " كهدف مباشر، خدمة الحلقة المركزية من مهام الماركسيين اللينينيين: بناء الحزب البروليتاري الماركسي اللينيني، ثم هدف الجبهة المتحدة وعزل النظام القائم كأهداف غير مباشرة.".

لم يكن، لحظتها، في بدايات 1974، لهذه "الأشكال الأولية للجبهة"، ولا لمجموع المفاهيم السياسية، التي برزت حينها **بشكل ثانوي** في الخط السياسي والاستراتيجي العام لمنظمة "إلى الأمام"، تأثيرا كافيا يمكن نعته بالتحول في هذا الخط ، أمام الحضور القوي والمكثف للمفاهيم المركزية، ولأطروحة "القواعد الحمراء" الثورية، كما أن المنظمة، من خلال طرح هذه "الأشكال الأولية للجبهة"، لم تكن تدعو لأي نوع من أي "تحالف سياسي" مع الأحزاب السياسية الإصلاحية، حيث لم تتوقف، حينها، عن نقدها وفضحها من جهة، ومن جهة ثانية، فقد تم طرح عمل هذه "الفصائل الجذرية" ضمن منظور عمل "اللجان

الثورية" على "تنظيم أوسع الجماهير وفي مجموع الطبقات، وتعبئتها في النضال الوطني الديمقراطي كتنظيم قاعدي للجبهة الثورية الشعبية".

إلا أن هذا "الطرح" الثانوي / (التكتيكي) في خط المنظمة لبدايات 1974، سيصبح **محورا رئيسيا** في "الخطة التكتيكية المشتركة" لأكتوبر 1974، ضمن عملية التنسيق السياسي للمنظمة مع منظمة "23 مارس"، والتي في إطارها سيتم القفز على عملية "جر القوى الديمقراطية للنضال ضد الحكم.."، إلى الدعوة للتحالف مع هذه الأحزاب السياسية الإصلاحية، لتشكيل ما سمي ب "الجبهة العريضة" بهدف "عزل النظام"[53]، لتأتي بعدها ضربات نونبر 74/ يناير 75، أي فترة التصدع التنظيمي، وتحت قيادة ما تبقى من الكتابة الوطنية للمنظمة، فتحتل هذه الأطروحة التكتيكية المشتركة، المحور الرئيسي والوحيد لخط المنظمة السياسي، ومن دون أي ربط بالاستراتيجية التي وضعتها المنظمة قبل هذه الفترة، هذه المسألة، تؤكدها وثيقة (بيان) 12 فبراير 1975 الداعية للتحالف مع القوى الاصلاحية الملتفة لحظتها حول النظام، والمركزة سياسيا على (شعار) مفهوم "عزل الطغمة الثلاثية : الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي"، مع ما صاحب دعوة التحالف هذه، من وضع برنامج، وباسم المنظمة، قالت القيادة المتبقية أنه "يشكل قاعدة النضال الديمقراطي في المرحلة الراهنة"، حيث اعتبرت أن هذه الاخيرة هي "مرحلة ديمقراطية" من دون أي تحديد لطبيعة هذه "الديمقراطية" ولا لمضمونها، ومن دون تقديم أي تحليل، قد تستند عليه هذه القيادة لتبرير الطبيعة "الديمقراطية" لهذه المرحلة، وكذا ما صاحبها من تجميد سلاح النقد والفضح اتجاه هذه الأحزاب الإصلاحية، التي أصبحت في منظور القيادة المتبقية، قوى "وطنية وديمقراطية" رغم حملة هذه الأخيرة

53 ـ طبيعة النظام هذه، لم تكن سوى "الطغمة الثلاثية: الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي"، ولا تعني بأي حال البنية الإمبريالو ـ كمبرادورية.

ضد المنظمة بخصوص موقفها من قضية الصحراء الغربية، ورغم تخلي هذه القوى الاصلاحية عن نضالات ومطالب الجماهير، بسبب التحاقها بالنظام، و ب"وحدته الوطنية" و بعد ذلك "مسلسله الديمقراطي".

هكذا إذن، تحول طرح "بناء أوسع جبهة معارضة للحكم" كحلقة "تكتيكية" جديدة وثانوية في الخط العام للمنظمة في بدايات 1974، إلى مهمة مركزية ووحيدة في هذا الخط لفترة التصدع التنظيمي (ما بعد ضربات 74 / 75 إلى حدود مارس 76)، وأصبح معه هذا الطرح الثانوي، في هذه الفترة، مفصولا كليا عن المهام الاستراتيجية للمنظمة، وعلى الخصوص مهام بناء "الجبهة الثورية الشعبية" وكل المهام المرتبطة بها، وهو بهذا لا يخدم بأي حال مهام الث.الو.الد.الش.، لكون "الجبهة الثورية الشعبية" كما حددتها المنظمة، هي الصيغة التنظيمية والسياسية لهذه الثورة، بل إن الطرح "التكتيكي" إياه، كان قد شكل لحظتها طرحا مركزيا لما سمي ب "خط النضال الديمقراطي" الذي دشنته القوى الإصلاحية.

3 . 3 . من مفهوم" الشعب الصحراوي" إلى مفهوم "جماهير الصحراء"

لقد كان أول **إعلان جماهيري** لمنظمة "إلى الأمام" بصدد **الموقف من قضية الصحراء الغربية**، هو الموقف الذي أصدره المؤتمر الخامس عشر للمنظمة الطلابية أ. و. ط .م. في صيف 1972، والذي تبنى في إحدى توصياته "**حق تقرير المصير للشعب العربي في الصحراء**". إلا أن موقفها بهذا الصدد، قد تم اتخاذه منذ انطلاقتها (انظر الوثيقة التأسيسية : "سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري" 30 غشت 1970)، لتعمل منظمة "إلى الأمام"، خلال طور تعميق خطها السياسي والاستراتيجي، على تعميق وتدقيق **موقفها من الصحراء الغربية ضمن تصور استراتيجي يدمج كفاح التحرر الوطني في الصحراء الغربية بالثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية**، في استراتيجية واحدة وجبهة واحدة (**الثورة في الغرب العربي**)،

ضمن سياق الثورة العربية بقيادة البروليتاريا، وعلى قاعدة الأممية البروليتارية، وتوطيد الخط البروليتاري السديد على المستوى العالمي. هكذا نجد موقف المنظمة المعبر عنه في وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" في 30 يونيو 1972 ("...**الجبهة الواسعة لشعوب منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط: الشعب الصحراوي، الشعب الموريتاني**...")، وبعدها في وثيقة "تناقضات العدو والأفق الثوري بالمغرب" في 10 شتنبر 1972.

في بدايات سنة 1974، أصبحت قضية الصحراء الغربية تتصدر تدريجيا قضايا الصراع السياسي، وهو ما دفع بالمنظمة، في ظل التحاق كل القوى الإصلاحية بالموقف الشوفيني للنظام، إلى إصدار موقفها مجددا في وثيقة "الموقف الوطني الحقيقي من الصحراء، ومهام الحركة الجماهيرية وقواها الثورية والديمقراطية" (يناير 1974)، والتي فيها تم طرح وبشكل حصري مفهوم "جماهير الصحراء". ففي هذه الفترة بالضبط، عرف موقف المنظمة، على مستوى المفهوم التاريخي والسياسي ل "الشعب الصحراوي / جماهير الصحراء"، تأرجحا بين الإثنين ، لكنه لم يكن ليؤثر على مفاهيمها المكونة لخطها الاستراتيجي، الذي عبر عنه مفهوم "الجبهة الموحدة للتحرير" لمنطقة الغرب العربي، والذي أكدت عليه بعد ذلك الوثيقة الموجهة للنقاش مع الفصيل الثالث وسط الحملم (فصيل "لنخدم الشعب")، وهي وثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي" في 8 مارس 1974، التي اعتمدت مفهوم "الشعب العربي في الصحراء الغربية". لكن، ومع عودة روح العمل الوحدوي بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، بعد الندوة الوطنية لهذه الأخيرة في أبريل 1974 التي انبثقت عنها لجنة وطنية أغلبيتها مما اعتبرته منظمة "إلى الأمام" ب "الخط الإيجابي"، وهي الندوة التي تبنت موقف "حق تقرير المصير لجماهير الصحراء"، أصدرت قيادة المنظمتين "بيان 22 يونيو 1974" الذي فيه تخلت / تنازلت منظمة "إلى

الأمام" عن مفهوم "الشعب الصحراوي" الذي تضمنه النص الاولي للبيان، لصالح صيغة "جماهير صحراوية" بهدف انخراط منظمة "23 مارس" في توقيع البيان إياه[54].

لقد تم خلال هذه الفترة التي سبقت حملة النظام لنونبر 74 / يناير 75، التركيز فيها سياسيا على مفهوم "الطغمة الحاكمة بعناصرها الثلاث: الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي" بهدف "عزلها" عن طريق "الجبهة العريضة" (جبهة حزبية سياسية)، والذي عبرت عنه وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" لأكتوبر 1974، كما تم فيها كذلك التخلي تدريجيا عن مفهوم "الشعب الصحراوي" لصالح مفهوم "جماهير الصحراء"، عبر عنه المنشور الصادر باسم منظمة "إلى الأمام" بتاريخ 29 يوليوز 1974 تحت عنوان "حكم الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي، حكم العطش والجوع والسيمي والطرد"، الذي جاء بعد البيان المشترك ل "22 يونيو 1974". ليتم بعد حملة النظام تلك، التي فيها أصبحت المنظمة تحت قيادة عضوين من كتابتها الوطنية (المشتري بلعباس وعبدالفتاح الفاكهاني)، ليس العمل على تصحيح وتدقيق موقف المنظمة المبدئي من قضية الصحراء[55] بناءا على أطروحاتها ومهامها الاستراتيجية، خصوصا وأن هذه القضية أصبحت محورا مركزيا في سياسات النظام، ولا العمل على تصويب وتدقيق المفاهيم السياسية المركزية في خط المنظمة حول "النظام" و"الجبهة"، بل تم العمل

54 ـ مسألة التنازل عن مفهوم "الشعب الصحراوي" الذي تضمنه النص الأولي للبيان، لصالح صيغة "جماهير الصحراء"، اعتبر سلوكا سياسيا انتهازيا من منظمة "إلى الأمام"، خصوصا وأن وثيقة 8 مارس 1974 "من أجل خط ماركسي ـ لينيني ..."، قد حسمت مع هذا المفهوم المركزي في خط المنظمة الاستراتيجي، بعد أن تمت، قبل ذلك، المزاوجة بينه وبين مفهوم "جماهير الصحراء".
هكذا، بموجب طرح مفهوم "الشعب الصحراوي" في النقاش مع الفصيل الثالث "لنخدم الشعب"، والتنازل عنه بعد ذلك، في البيان المشترك مع "منظمة 23 مارس"، اعتبر سلوكا سياسيا انتهازيا من المنظمة، تم به التخلي عن أحد المفاهيم الرئيسية في الخط الاستراتيجي للمنظمة.
55 ـ هذا الأمر لن يتم إلا في أكتوبر 1976 الذي فيه صدرت وثيقة "هل يشكل سكان الصحراء الغربية شعبا؟".

على تثبيت هذه الصيغ المفاهيمية "الجديدة" في خط المنظمة والتي تؤكدها وثيقة 12 فبراير 1975 "من أجل عزل الحكم الرجعي، تعزيز الوحدة النضالية، تحقيق البرنامج الديمقراطي"، وبيان المنظمة حول المسيرة الخضراء (19 أكتوبر 1975).

3 . 4 ـ من خط تنظيمي مركزي ديمقراطي، إلى نهج بيروقراطي

على المستوى التنظيمي، وخلافا لما أسست له المنظمة قبل ذلك، وعلى الخصوص في فترة 72 / 74، التي عملت فيها على تقييم تجربتها التنظيمية، وتقديم النقد اللازم لتطوريها ضمن عملية نقدها وتعميقها لخطها السياسي والاستراتيجي، لم تعمل القيادة المتبقية للمنظمة في فترة التصدع التنظيمي إلا على تقديم "تقييم تقنوي"[56] (مشكلة المفاتيح، المواعيد..) لهجوم النظام وحملة الاعتقالات والتمشيط الذي تعرضت له المنظمة، خال من أي بعد سياسي وإيديولوجي يدفع بالمنظمة إلى تجاوز تلك الضربة[57]، ويفتح أمامها الطريق نحو إنجاز مهامها الثورية. هكذا أضحت عملية البناء السياسي والإيديولوجي للكوادر التنظيمية (سياسة بناء الأطر الثورية)، ضمن سياق حملة الاعتقالات التي مست الأطر الثورية المحترفة للمنظمة، مجرد عمل داخلي تكويني "مثقفي" تمحور حول وثائق المنظمة، وأصبحت القيادة ودورها في تقييم، نقد وبناء الخط السياسي وعلى أساس مبدأ القيادة الجماعية مع ضرب كافة أشكال التسلط الفردي والمبادرات الفردية اللامسؤولة، حكرا على من تبقى من أعضاء الكتابة الوطنية التي ضيعت مهمة تجديد دماء المنظمة وكوادرها، وكذا تطوير خطها السياسي والتنظيمي.

بهذا فتحت هذه القيادة الطريق أمام نهج بيروقراطي، أصبح قائما في فترة التصدع التنظيمي هذه، حيث ظل العديد من المناضلين مجرد منفذين لخطة القيادة، التي، من جهة، زاوجت بين مغازلة القوى السياسية الاصلاحية لأجل التحالف معها

56 . لم يصدر هذا التقييم "التقنوي" الذي غطى فقط سنتي 74 / 75 إلا في صيف 1975.

57 . انظر بهذا الصدد تجربة فترة 70 . 72 وفترة 72 . 74، وكيف عملت المنظمة على التجاوز الإيديولوجي، السياسي والتنظيمي لضربات النظام.

وفق ما أسمته ب "البرنامج الديمقراطي"، وبين نقدها لها، الذي جاء بعد صمتها عنها لمدة سنة تقريبا، ومن جهة ثانية، خطتها الدعائية التي زجت بالمنظمة في معركة خاسرة ضد النظام الكمبرادوري والقوى السياسية الملتفة حوله، وعلى الخصوص تحويل قضية الصحراء إلى نقطة مركزية ووحيدة في صراعها السياسي وسقوطها في طرح مجرد لشعار "تقرير المصير"، خارج أي إطار لأي مشروع ثوري، وبالتحديد خارج إطار "الثورة في الغربي العربي" الذي طرحته له المنظمة.

خلاصة مركزة للجزئين الأول والثاني:

لقد ساد في الطور الأول لتأسيس المنظمة مفهوم "الانطلاقة الثورية" بهدف "تفكيك الجهاز الحاكم" ("شرذمة من الأفراد")، حيث غابت عن هذه الأطروحة السياسية التأسيسية استراتيجية بناء السلطة الطبقية البديلة ضمن سيرورة "تفكيك النظام".

في طور النقد والتعميق، وضعت المنظمة استراتيجية بناء "السلطة الثورية الشعبية" (سلطة "اللجان الثورية": العمال، الفلاحين، الجنود، الشباب وجماهير البرجوازية الصغيرة) البديلة للنظام ضمن سيرورة "الإطاحة بالبنية الإمبريالو.كمبرادورية"، وذلك بواسطة "الجبهة الثورية الشعبية" (**جبهة الجماهير**) تحت قيادة البروليتاريا والفلاحين عن طريق الحزب الثوري الماركسي ـ اللينيني.

في طور التصدع التنظيمي، تمت العودة إلى حد ما إلى **نفس المنطق** الذي حكم خط المنظمة في طور التأسيس، وهو "عزل النظام القائم" (تفكيك النظام، شرذمة من الأفراد، الطغمة الثلاثية.. كمشة الحكم.. العصابة الحاكمة.. النواة الشرسة..) في **غياب استراتيجية بناء السلطة الطبقية البديلة**. وكأنه تم تعويض مفهوم "الانطلاقة الثورية" التي

اعتمدت **عفوية الجماهير** محورا أساسيا لها من أجل "تفكيك النظام"، بمفهوم "الجبهة العريضة" التي اعتمدت القوى السياسية المعارضة (**تغييب الجماهير**) محورا لها من أجل "عزل النظام".

خطاطة

"الانطلاقة الثورية":

. عفوية الجماهير (الانتفاضة الفاشلة)

. الهدف: تفكيك النظام (شرذمة من الأفراد تهيمن اقتصاديا وسياسيا)

. مع تسجيل غياب استراتيجية بناء السلطة الطبقية البديلة ضمن سيرورة تفكيك النظام

"الجبهة الثورية الشعبية":

. جبهة الجماهير بقيادة الحزب الثوري (خط الجماهير، الجماهير هي صانعة التاريخ)

. الهدف: الاطاحة بالنظام كبنية إمبريالو ـ كمبرادورية (شكلها السياسي هو الملكية)

. مع تسجيل حضور استراتيجية بناء السلطة الطبقية البديلة: السلطة الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين (بناء حكم اللجان الثورية) ضمن سيرورة الاطاحة بالنظام.

"الجبهة العريضة":

. جبهة حزبية سياسية (القوى المعارضة) مع تغييب الجماهير (استغلال عفويتها في الانسياق وراء "الجبهة العريضة")

. الهدف: عزل النظام القائم (الطغمة الثلاثية، كمشة الحكم، النواة الشرسة...)

. مع تسجيل غياب استراتيجية بناء السلطة الطبقية البديلة ضمن سيرورة عملية العزل السياسي ل "الطغمة الثلاثية".

لقد شكلت مجمل هذه المفاهيم السياسية (مفهوم "الطغمة الثلاثية" للتعبير عن النظام، ومفهوم "الجبهة العريضة" كتحالف حزبي سياسي) في الفترة اللاحقة، وهي فترة انطلاق مسلسل الانفجار السياسي والتنظيمي، ركائزا في سيرورة تشكل وتطور خط سياسي يميني وسط المنظمة، والتي أظهرت، في فترتها تلك، أنها لم تكن تعني في أهدافها، سوى فتح "هامش ديمقراطي " عن طريق "العزل السياسي " ل"الطغمة الثلاثية" في ظل استمرار السيطرة الطبقية للبرجوازية الكمبرودورية والملاكين العقاريين الكبار، أو في حدودها القصوى، سوى خوض "طريق الديمقراطية البرجوازية" تحت قيادة سياسية برجوازية، وهو ما سمي ب "مرحلة الثورة الديمقراطية البرجوازية" لبناء «رأسمالية وطنية» (أفق ديمقراطي برجوازي يفتح بعد ذلك الطريق أمام نمو وتطور البروليتاريا ويوفر لها شروط بناء حزبها.). ففي كلتا هاتين الحالتين، تم التخلي عن كل المهام المركزية للمنظمة في المرحلة التي حددتها في مشروع "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية".

الجزء الثالث: طور الانفجار التنظيمي والسياسي داخل منظمة "إلى الأمام"

الخط العام للمنظمة وتشكل الإصلاحية والتصفوية

(ربيع 1976 ـ 30 غشت 1980 [58])

1 ـ تقديم:

لقد تم وضع تاريخ ربيع 1976 هنا ك"بداية" لانطلاق فترة سيرورة الانفجار التنظيمي والسياسي وسط المنظمة، كونه يمثل بالضبط، تاريخ الاجتثاث الكلي للتنظيم المركزي للمنظمة، حيث أصبح معه كل أعضاء قيادة التنظيم داخل مراكز التعذيب والسجون، بعدما كانت المنظمة في الفترة السابقة عليها، فترة التصدع التنظيمي والانزلاق السياسي اليميني (نونبر 1974 ـ يناير

58 ـ إن هذه المقالة لا تعتمد هذه التواريخ إلا لتمييز فترة أو مرحلة عن أخرى، وهي لا تعني أنها ترسم هنا حدودا فاصلة وقطعية بين فترتين أو مرحلتين، فهذه الفترات والمراحل هي تتداخل فيما بينها، حيث أن انطلاق سيرورة فترة ما، أو مرحلة ما، يحدث في سياق سيادة سيرورة أخرى للفترة السابقة عليها، أو المرحلة السابقة عليها.
فيمكن ملاحظة مثلا، أن فترة الانزلاق السياسي اليميني، قد انطلقت عناصرها قبل الحملة الشرسة ل نونبر 74 ـ يناير 1975، وذلك في ظل سيادة خط سياسي واستراتيجي ثوري على مستوى الخط العام للمنظمة، ولم يبرز هيكلها الأساسي، وفصلها عن الخط الاستراتيجي للمنظمة، إلا في فترة التصدع التنظيمي، فترة ما بعد الحملة الشرسة إلى حدود ربيع 1976. كما أن الفترة التي هي هذه المقالة بصددها هنا، والتي حددت نهايتها في 30 غشت 1980، قد عرفت هي الأخرى تداخلا من جهة الفترة السابقة عليها، ومن جهة الفترة اللاحقة عليها التي سجلت انطلاقة مرحلة جديدة لخط سياسي لا "استراتيجي" حمل اسم "إعادة البناء"، حيث في ظل "سيادة" خط سياسي واستراتيجي ثوري على مستوى الخط العام للمنظمة، كان بيان الذكرى العاشرة للتأسيس آخر تعبير عنه، برزت خطوط سياسية وإيديولوجية تصفوية ويمينية تحريفية قبل إصدار البيان إياه. لمعرفة دقيقة بتداخلات هذه الفترات والمراحل، بشكل تحليلي مادي تاريخي، وكذا لمعرفة سيرورات صراع التوجهات والأطروحات التي شكلت تلك الفترات والمراحل، يستحسن الرجوع إلى دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" ... "

1975 / ربيع 1976) تحت قيادة عضوين من الكتابة الوطنية وعضو للجنة الوطنية، وكذلك، لأن سيرورة الانفجار هذه، من جهة، قد جرت أحداثها وسط السجون وبمعزل عن الحركة الجماهيرية، إطاراتها ومناضليها. ومن جهة ثانية، أخرجت هذه السيرورة من الانفجار التنظيمي والسياسي إلى السطح، ما كان يختمر ويعتمل من تناقضات إيديولوجية وسياسية وسط المنظمة، وعلى الخصوص صعود التناقض الداخلي للمنظمة إلى الواجهة، واشتداده بين الخط السياسي والإيديولوجي الذي غطى الخط العام للمنظمة منذ انطلاقتها، مرورا بفترة النقد والتعميق، إلى حدود البيان المشترك لأكتوبر 1974 وانطلاق حملات الاعتقالات لنونبر من نفس السنة، والخط الثاني الذي بدأت عناصره الأساسية في التشكل حين غطى الخط العام للمنظمة في فترة التصدع التنظيمي والانزلاق السياسي اليميني، إلى حين الاجتثاث الكلي للتنظيم المركزي في مارس 1976.

كما اختارت هذه المقالة تاريخ 30 غشت 1980، تاريخ "نهاية" فترة سيرورة الانفجار السياسي والتنظيمي، التي بها انتهت مرحلة تنظيمية وسياسية كاملة من تاريخ المنظمة[59] وخطها العام، ودخولها مرحلة جديدة، إن على مستوى الخط الإيديولوجي أو السياسي أو "التنظيمي"[60]، ومن دون أي خط استراتيجي محدد. ففي هذا التاريخ تم إصدار آخر بيان سياسي باسم "منظمة "إلى الأمام" الماركسية ـ اللينينية المغربية"، بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيسها، وهو البيان الذي عكس في خطه العام الأطروحات الأساسية للمنظمة قبل التخلي النهائي عنها بعد هذا التاريخ، والقطع مع استراتيجيتها، لصالح أطروحات سياسية وإيديولوجية يمينية وتحريفية حملت شعار "إعادة البناء".

59 ـ انطلقت هذه المرحلة منذ بداية التأسيس، وعرفت فترة من الانزلاق السياسي اليميني، قبل أن تستعيد المنظمة خطها الإستراتيجي والسياسي.

60 ـ يصعب هنا إطلاق مفهوم "التنظيم" على ما سمي ب "الانطلاقة الجديدة" أو ب "إعادة البناء"، حيث لم يكن إلا تجميعا تكتليا سرعان ما تم تهشيمه بأول ضربة يتلقاها في أول خروج سياسي له سنة 1985، وهي الضربة التي أنهت وجوده بداخل البلاد.

تعتبر هذه الفترة من الفترات الأكثر تعقيدا وتشابكا في تاريخ المنظمة، والأكثرها غنى من حيث الأحداث والمعارك التي حبلت بها، وعلى الخصوص تسارع هذه الأحداث وتحولات مجرياتها. فإضافة إلى أن السجون كانت هي ساحة كل هذه الأحداث والمعارك، فإن المنظمة، وتحديدا خطها الثوري، وجدت نفسها، وبشكل عام، أمام ثلاثة محاور من الصراعات غير المتزامنة، والمختلفة من حيث طبيعة ومواقع أطرافها. هكذا نجد الصراع الذي خاضته المنظمة ضد النظام سواء في السجون أو في المحاكم، والصراع الذي خيض ضمن الحملم ضد الخط الانتهازي اليميني ل "23 مارس"، الذي استولى على قيادة هذه الأخيرة والتحق بجوقة "الوحدة الترابية" وخط "النضال الديمقراطي"، ثم الصراع الداخلي، وهو المصيري في تاريخ المنظمة، والذي خاضه خطها الماركسي ـ اللينيني الثوري ضد الخط اليميني الانتهازي من جهة، وضد الخط العدمي التصفوي من جهة ثانية. وهي الصراعات التي أدت في نهاية هذه الفترة، وكل المرحلة التي امتدت منذ التأسيس، إلى "انبثاق" خط إيديولوجي وسياسي هجين ، إنبتق أساسا على الأرضية الإيديولوجية والسياسية للخط الانتهازي اليميني ، لكن بطلاء لغوي ينهل من مجموع المفاهيم والمصطلحات التي حملها الخط العام للمنظمة، والذي يجد، أي هذا الطلاء، مصدره في انتقالات أعضاء هذا الخط أو ذاك إلى موقع هذا الخط "الجديد"، الذي استطاع التكتل والاستفراد بقيادة التنظيم وعزل النواة الثورية لخط المنظمة الثوري، وإطلاق عملية ما أسماه ب"إعادة البناء" التي انهارت أمام أول ضربة للنظام الكمبرودوري في أول خروج "سياسي" باسم "إلى الأمام" سنة 1985.

2 ـ معركة 14 نونبر 1976: هزيمة النظام، والبروز العملي للخط الانتهازي اليميني.

بعد أن تم اعتقال كل أعضاء التنظيم المركزي لمنظمة "إلى الأمام"، وما صاحب هذه الاعتقالات من ممارسات فاشستية، وتعذيب بشع وهمجي في كهوف النظام السرية، تم نقل المعتقلين إلى السجون بعد تقديمهم أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء. هكذا سيتم في غشت 1975 وضع مجموعة ممن شملتهم حملة اعتقالات نونبر 1974 / يناير 1975، "مجموعة 79"، بالسجن المدني بالدار البيضاء (سجن غبيلة)، ثم في يناير 1976 يصل معتقلين أخرين ممن شملتهم نفس الحملة، "مجموعة 26"، إلى نفس السجن، وفي ربيع تلك السنة سيتم وضع "مجموعة 66"، وهم ممن شملتهم حملة دجنبر 75 ـ مارس 76، بسجن عين برجة، لتلتحق بهم "مجموعة 61" في غشت من نفس السنة. كانت هذه المجموعات تضم كذلك أعضاء قادة وأطر منظمة "23 مارس"، ومجموعة من الفصيل الثالث "لنخدم الشعب".

انطلقت المجموعات المعتقلة، وعلى الخصوص مجموعة 26، في نقاشات سياسية وإيديولوجية تخص الوضع السياسي وقضية الصحراء الغربية، قضايا الإستراتيجية الثورية ومسألة الوحدة بين المنظمة والخط الثوري لمنظمة "23 مارس" بقيادة الشهيد جبيهة رحال، وكذا مواجهة أطروحات الخط اليميني الانتهازي الشوفيني وسط هذه الأخيرة، والذي عرف بتيار "مغربية الصحراء". هكذا بلورت المنظمة مجموعة من الوثائق : وثيقة "هل يشكل سكان الصحراء الغربية شعبا؟"، "الجمهورية العربية الصحراوية، انطلاقة الثورة في الغرب العربي"، وبعدهما تم بلورة وثيقتين تعتبران من أهم وثائق الخط الثوري للمنظمة في هذه الفترة: وثيقة "المرحلوية أو المنشفية الجديدة"، ووثيقة "التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي"[61]، حيث تميزتا بتحليل

61 ـ أنظر كتاب "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" ـ الخط الثوري: 1970 ـ 1980 "، على موقع 30 غشت.

علمي وفلسفي من مستوى عال، وشكلتا، من جهة، ردا عميقا على الأطروحات اليمينية التي تبنتها القيادة التي استحوذت على منظمة "23 مارس" بعد سنة 1974، ومن جهة ثانية، ساهمت الوثيقتان (إضافة إلى وثيقة" لنستعد"- تحليل سياسي) في توحيد المواقف بين خط المنظمة الثوري وبين "الخط الإيجابي" وسط منظمة "23 مارس"، وكذا في تهيئ الأرضية الإيديولوجية والفكرية والسياسية الصلبة لمواجهة النظام وجهازه القضائي في محاكمة يناير 1977. لقد شكلت هذه الوثائق (خاصة الأولى والثانية) بعد هذا، أرضية أساسية للخط الثوري داخل منظمة "إلى الأمام" في مواجهته للخط الانتهازي اليميني الذي كشف عن وجهه كاملا سنة 1978.

خلال هذه الدينامية السياسية والفكرية، ستنطلق بتاريخ **14 نونبر 1976**، سنتين على استشهاد أحد أبرز الكوادر الثورية للمنظمة وقادتها، الشهيد عبداللطيف زروال، معركة باسم الشهيد من أجل "**المحاكمة أو إطلاق السراح**"، وهو الإضراب الذي انخرطت فيه كل المجموعات المعتقلة باستثناء مجموعة 61 القابعة بسجن عين برجة، والتي انوجدت تحت تأثير الخط الانتهازي اليميني بقيادة المشتري بلعباس وعبدالله المنصوري والفاكيهاني، حيث عملوا بداية على فرض حالة من الحصار على رفاق المنظمة بسجن "عين برجة"، ومنعوا عنهم أي اتصال أو إيصال للوثائق والمراسلات، كما منعوهم من الالتحاق بمواقف المنظمة[62]، و هكذا قرروا عدم الدخول في المعركة بمبرر أن الظرف السياسي غير ملائم، وأن الدفع في اتجاه المحاكمة ومواجهة النظام، بطرح، والدفاع عن المواقف الثورية للمنظمة خلالها، سيؤدي إلى عزل الحملم، وإلى أن تكون أحكام النظام قاسية في حالة التعبير عنها، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه حزب "الاتحاد الاشتراكي" الذي دعا إلى عدم مواجهة النظام خلال المحاكمة و التخلي عن المواقف الثورية مقابل التخفيف عن الأحكام.

62 . استطاع رفاق المنظمة بعد ذلك إيصال مواقفهم، والإبلاغ بمعطيات حول الاعتقالات وممارسات تلك العناصر اليمينية.

لقد استطاعت هذه المعركة التي دامت 19 يوما من الإضراب عن الطعام، أن تفرض على النظام تحديد تاريخ المحاكمة، وإطلاق سراح 105 من المناضلين، حيث لم يتبق من معتقلي مجموعة 66 إلا 7 مناضلين، وهي بهذا، شكلت هزيمة سياسية واندحارا للخط الانتهازي اليميني.

في الواقع، إن تلاقي هؤلاء مع موقف حزب "الاتحاد الاشتراكي"، قد كانوا فيه منسجمين مع مواقفهم السياسية السابقة التي بلوروها في فترة التصدع التنظيمي والانزلاق السياسي اليميني (خريف 74 / ربيع 76)، وعلى الخصوص أطروحتهم آنذاك، باسم "إلى الأمام"، في التحالف مع القوى الملتفة حول النظام التي أسموها ب "القوى الوطنية والديمقراطية".

للإشارة، فإن انطلاق هذه المعركة التي رفض الخط الانتهازي اليميني المشاركة فيها، قد تزامنت مع الانطلاق الرسمي لمسلسل النظام الذي أسماه "ديموقراطيا"، عن طريق إجراءه للانتخابات الجماعية في 12 نونبر 1976 (وهي الانتخابات التي أعلن النظام أنها ستتبع في يونيو 1977 بالانتخابات التشريعية)، بعد إصداره لما سمي ب "ميثاق الجماعات المحلية" (شتنبر 1976)، وتدشين ما عرف ب سياسية "اللامركزية الإدارية". بهذا، ومع انطلاق ما سمي ب "المسلسل الديمقراطي"، اكتملت "الوحدة المقدسة" بين الأحزاب الإصلاحية والنظام الكمبرادوري بشعارات "الإجماع الوطني" من أجل "استرجاع الأراضي بالصحراء" الذي عرف انطلاقته في بدايات 1974، وما سيفرضه بعد ذلك هذا الإجماع والمسلسل معا من "سلم اجتماعي"، دفعت في مواجهته والتصدي له الجماهير الشعبية والحملم ثمنا غاليا.

3 ـ في السجون: تنظيم الصفوف، تطهير التنظيم وإطلاق المعارك:

بعد صدور الأحكام القاسية لمحاكمة 3 يناير/ 14 فبراير 1977، التي رفض قياديو الخط الانتهازي اليميني خلال أطوارها، تماشيا مع مواقفهم اليمينية السابقة، طرح قضية "الصحراء الغربية" ومفهوم "الشعب الصحراوي" خلافا لما بلورته المنظمة في خطها العام الثوري من مواقف بهذا الصدد، سيصل معتقلو المنظمة والحملم إلى السجن المركزي بالقنيطرة، لتتشكل حينها لجنة قيادية لمنظمة "إلى الأمام" بالسجن، مدعمة من أغلبية المناضلين والرفاق، والتي ستعمل على التداول في الأوضاع الداخلية للتنظيم، والاستماع لتقارير أطر وقواعد المنظمة، حيث ستصدر على إثرها، بناء على النظام الداخلي ومبادئ المنظمة، القرارات التنظيمية المعروفة بقرارات "يونيو 77". هكذا سيتم طرد بعض العناصر، وتجميد عضوية مجموعة من أطر ورفاق المنظمة (المشتري بلعباس، عبدالله المنصوري، عبدالله زعزاع، الفاكيهاني...) مع مطالبتهم بتقديم نقد ذاتي عن ممارساتهم خلال فترة الاعتقال السري، حيث وافقوا بهذا الخصوص على تقديمه بخلاف زعيمي الخط الانتهازي اليميني (المشتري بلعباس وعبدالله المنصوري) اللذان رفضا تلك القرارات ورفضا تقديم أي نقد ذاتي عن ممارساتهم رغم خطورتها.

بعد صدور هذه القرارات التنظيمية، التي كان لها وقع إيجابي وسط المناضلين، حيث أعادت اللحمة والثقة لأعضاء المنظمة، ومع انطلاق نقاشات سياسية واسعة داخلها، تم تحديد مهمة إطلاق معركة نضالية من داخل السجون، وذلك ضمن برنامج وضعته قيادة المنظمة بالسجن، والذي يروم:

1 ـ العمل على إنجاز تقييم شامل لتجربة منظمة "إلى الأمام" والحملم بشكل عام.

2 ـ العمل على إنجاز وحدة الماركسيين ـ اللينينيين المغاربة (وحدة الفصائل الثورية للحملم).

3 ـ العمل على إعادة بناء منظمة ماركسية ـ لينينية موحدة (الوحدة الاندماجية لفصائل الحملم الثورية).

هكذا عملت اللجنة القيادية للمنظمة بالسجن المركزي على تنسيق الاستعدادات بين مجموعات المعتقلين[63]، والتنسيق مع لجنة عائلات المعتقلين السياسيين، كما بلورت لائحة المطالب، وتحديد تاريخ معركة الإضراب اللامحدود عن الطعام، الذي سينطلق بتاريخ 8 نونبر 1977، مع تشكيل لجنة للمفاوضات، وقد استشهدت المناضلة الماركسية ـ اللينينية سعيدة المنبهي خلال هذه المعركة في 11 دجنبر، وحين أسفرت المفاوضات عن وعود بالاستجابة لمطالب المعتقلين، تم توقيف المعركة بعد 45 يوما من الإضراب عن الطعام[64].

لكن بمجرد بروز بوادر تراجع النظام، وتملصه من الاتفاقات والوعود التي خلصت إليها معركة استشهاد سعيدة المنبهي، اتخذ قرار إطلاق معركة أخرى بشعار "من أجل سن قانون المعتقل السياسي" (فبراير 1978)، وهي المعركة التي لم تخضع لنقاش معمق داخل المنظمة أو وسط أطرها، بل كانت في الواقع قرارا "انفراديا" لأحد قيادي منظمة "إلى الأمام"، ليرد النظام الكمبرادوري بسياسة تشتيت وتوزيع المعتقلين السياسيين على مجموعة من المعتقلات وبمدن مختلفة (القنيطرة، الشاون، تازة، سطات، الدارالبيضاء، فاس)، وهو الأمر الذي جعل مهمة التواصل بين المعتقلين أكثر تعقيدا، وساهم في عرقلة تطبيق البرنامج الذي ضمن إطاره خيضت المعركة التي استشهدت فيها الرفيقة المناضلة سعيدة المنبهي (معركة 8 نونبر 77).

63 ـ المقصود هنا هو التنسيق مع مجموعة 44 وهم من مناضلي الحملم الذين اعتقلوا سنة 1972، إضافة إلى مناضلي "حركة 3 مارس الثورية" بالسجن المركزي، ثم رفيقات المنظمة: سعيدة المنبهي، ربيعة لفتوح وفاطمة عكاشة بسجن عين برجة، وأبراهام السرفاتي بسجن غبيلة.

64 ـ لقد قام أبراهام السرفاتي بعمل جد سلبي وضد اتجاه المعركة، حيث أوقف إضرابه عن الطعام خارقا بذلك قرار المنظمة ومجريات المعركة ،كما صاحب "اللجنة البرلمانية" التي شكلها النظام للتفاوض مع المضربين بغرض الضغط عليهم لإيقاف الإضراب اللامحدود عن الطعام، وهو بهذا قد تموقع عمليا عكس خطة المنظمة التي تشكل هذه المعركة إحدى عناصرها.

4 ـ الخط الانتهازي اليميني: تبلور الأطروحة السياسية ومحاولة الاستيلاء على التنظيم

في ظل هذا الوضع من التشتت، انطلقت مجموعة من المعارك بالسجون، سواء من أجل مطالب تخص هذه المجموعة أو تلك، بهذا السجن أو ذاك (المعارك المحلية الخاصة بسجن معين)، أو مطلب إعادة تجميع المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي بالقنيطرة. في هذه الظرفية بالضبط، انطلق الخط الانتهازي اليميني في نسج تحالفاته على أرضية الهجوم على النواة الثورية للمنظمة وخطها الثوري، بشعارات "مواجهة الهيمنة البيروقراطية داخل إلى الأمام" و "مواجهة دغمائية المنظمة"، ومستغلا بالخصوص الانزلاق السياسي اليميني الذي عرفه الخط العام للمنظمة، حين كانت هذه الأخيرة تحت قيادة متزعمي هذا الخط، وهو الانزلاق الذي يجد جذوره السياسية في "الخطة التكتيكية المشتركة"، المبلورة بمعية منظمة "23 مارس"، وكذلك في "البرنامج الديمقراطي" الذي صيغ سنة 1975 إبان فترة التصدع التنظيمي.

على أرضية هذا الانزلاق السياسي اليميني إذن، تبلورت وبشكل أكثر جلاء في هذه الفترة، الأطروحة السياسية للخط الانتهازي اليميني المعبر عنها في وثيقة "موضوعات حول الوضع السياسي"، وهي الوثيقة التي صاغها زعيما هذا الخط: المشتري بلعباس وعبدالله المنصوري، حيث ارتكزا فيها على ما أسموه ب "وحدة القوى الديمقراطية والثورية" من أجل "إسقاط النظام". في الواقع لم تكن هذه الأطروحة سوى تطويرا تمديديا لخط الانزلاق السياسي اليميني المنفصل عن أية استراتيجية (كي لا نقول الخط الإستراتيجي للمنظمة)، والداعي إلى التحالف مع ما اعتبر ب "القوى الوطنية والديمقراطية" في "جبهة عريضة" من أجل "عزل الطغمة الثلاثية"، لكن هذه المرة بشعارات "مثيرة وبراقة" ("وحدة القوى الديمقراطية والثورية" من أجل "إسقاط النظام") قد تفعل فعلها في قواعد المنظمة والحملم، وعلى الخصوص في وضع تشتت المعتقلين في مختلف معتقلات النظام

الذي سببته معركة فبراير 78 التي تم اتخاذ قرار خوضها دون تعبئة داخلية وإعداد تنظيمي كالتي سبقتها في 8 نونبر 77، هذا بالإضافة إلى مخلفات قرارات يونيو 77 وسط المجمدة عضويتهم، وبالأخص أطر المنظمة. كما بلورا زعيمي هذا الخط، في هذه الفترة كذلك، وثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي" التي أعادت النظر في الخط الإستراتيجي للمنظمة، واعتبرت قضية "الصحراء الغربية" "قضية خارجية"، حيث اكتفت الوثيقة بموقف "مناهضة الحرب"، متخلية حتى عن موقف "تقرير المصير" الذي طرحته هي نفسها سابقا خلال قيادتها للمنظمة، فترة التصدع التنظيمي ، وهو الموقف المجرد من أي إطار استراتيجي ثوري يخلص المنطقة من قبضة الإمبريالية والرجعية (انظر خط المنظمة بهذا الصدد وطرحها بناء "جبهة تحرير الغرب العربي").

في ظل هذه الظروف الداخلية للمنظمة إذن، لقيت الأطروحات السياسية للخط الانتهازي اليميني تجاوبا وسط المعتقلين من قواعد المنظمة، بحيث في الوقت الذي كان فيه هذا الخط يروج سرا لأطروحاته السياسية اليمينية، التي عمل على إيجاد قدم لها في خط المنظمة ("الخطة التكتيكية المشتركة")، استمر في شن هجومه على الخط الثوري للمنظمة، محملا إياه هذه المرة، المسؤولية في هجمة النظام وحملات الاعتقالات والضربات التي تعرضت لها المنظمة، وكذا الأحكام القاسية التي تلقاها مناضلوها، وناعتا خط المنظمة الثوري ب "الانحراف اليسراوي" و "الانتهازية اليسارية".

ومما زاد من انتعاش أطروحة الخط الانتهازي اليميني وسط مناضلي المنظمة، إضافة لوضع هذه الأخيرة الداخلي حينها، **استغلال هذا الاتجاه اليميني للنمو المتزايد لنضالات الحركة الجماهيرية بتضخيمه لدور الاتجاهات الإصلاحية في قيادتها** (خاصة تضخيم دور الاتحاد الاشتراكي)، حيث توسعت النضالات العمالية (دخول قطاعي السكك الحديدية والنقل في

إضرابات لا محدودة)، وتزايد التحركات الفلاحية للتصدي لسياسات النهب والقمع، كما عرف قطاع التعليم نضالات هامة، وقطاع الصحة[65] والأبناك، وتصاعد النضالات الشبيبية المدرسية والطلابية، وتأسيس الجناح النقابي لاتحاد بوعبيد في خريف 1978 (ك.د.ش.).

طبعا تصاعدت هذه النضالات على أرضية أزمة خانقة للنظام، حيث انتقل الدين الخارجي إلى 8,57 مليار دولار (أكثر من 100 بالمئة من الناتج الداخلي الخام) في سنة 1978 بعد أن كان سنة 1973 في حدود 1,3 مليار دولار (24 بالمئة من الناتج الداخلي الخام) وهو ما يعني الفشل المطلق ل" المخطط الخماسي 73 / 77"، هذا في الوقت الذي كان فيه النظام يتكبد هزائم عسكرية[66] و"ديبلوماسية" في حربه على الشعب الصحراوي، حيث اعترفت حينها ما يناهز 35 دولة بالجمهورية الصحراوية، وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب في 5 غشت 1978 بعد اتفاقية سلم مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (10 يونيو 1978).

هذا، وقد تعزز هذا الخط الانتهازي اليميني عند إلحاق أبراهام السرفاتي بالسجن المركزي بعد عزلة اقتربت من السنتين، من مارس 1977 إلى يناير 1979 (تاريخ وصوله إلى السجن المركزي)، حيث تبنى أطروحات هذا الخط وشكل بمعية متزعميه تحالفا ثلاثيا في مواجهة نواة الخط الثوري المتبقية بالسجن المركزي، التي كانت قليلة العدد لكون أغلبيتها كانت ما تزال موزعة

65 ـ نذكر هنا بالإضراب الوطني لقطاعي الصحة والتعليم وعمال الغاز في 10 ـ 11 أبريل 1979.

66 ـ لقد توالت ضربات جبهة البوليساريو سنتي 78 / 79، حيث في 28 يناير شنت جبهة البوليساريو هجوما على طانطان، وفي شتنبر 79 تمكنت جبهة البوليساريو من دخول ميناء العيون والتحكم فيه. هذا، وقد بلغت الحرب أوجها في أكتوبر 1979، في معركة السمارة، حيث كانت الحصيلة ثقيلة بالنسبة للنظام الكمبرادوري، ليقرر بعدها هذا الأخير الدخول في استراتيجية حربية جديدة، وذلك بجلب خبراء عسكريين مصريين وأمريكيين وفرنسيين لأجل إعادة تنظيم جهازه العسكري، وإطلاق عمليات عسكرية في نونبر 79 مدعومة سياسيا وعسكريا من طرف الإمبريالية الأمريكية.

على باقي المعتقلات. هكذا عمل الثلاثي على فرض هيكلة تنظيمية على مقاسه داخل السجن، واستطاع أن يفرض ما أسماه ب "البرنامج الانتقالي" الذي يضم:

1 ـ تحليل الوضع السياسي: وهو تحليل مبني على أسس الأرضية السياسية للخط الانتهازي اليميني.

2. تقييم تجربة 77 ـ 78 داخل السجن المركزي: والذي لم يكن الهدف المركزي منه سوى ضرب قرارات الطرد والتجميد ل يونيو 77، والتملص من تقديم النقد الذاتي لما قاموا به في مراكز النظام السرية، لتعزيز حملتهم الدعائية السابقة التي تحمل مسؤولية ما مس المنظمة وما آلت إليه لخطها الثوري، أو ما يسمونه في هجومهم عليه ب "الانتهازية اليسارية"، هكذا كي يتمكن هؤلاء من العودة إلى مواقعهم التنظيمية القيادية السابقة والاستيلاء على المنظمة، فيسهل عليهم وضعها على سكة الإصلاح، تحت وصاية ما يسمونه بالأحزاب "الوطنية والديمقراطية" في إطار "الجبهة العريضة" لعزل "الطغمة الثلاثية".

3 ـ مهام المنظمة: وذلك لأجل مراجعة مواقف وخط المنظمة الاستراتيجي ("نظرية الثورة في الغرب العربي")، لإعادة بناءها على أسس سياسية إصلاحية تموضع المنظمة في ذيل أحزاب الإصلاح، وتتخلى عن الدور الطليعي للطبقة العاملة وحزبها الثوري.

سينقلب هذا الوضع الداخلي للمنظمة بمجرد وصول مجموع معتقلي باقي السجون إلى السجن المركزي في 27 أبريل 1979، حيث ستتعزز مواقع الخط الثوري ولجنته القيادية التي تشكلت سابقا بنفس السجن في مارس 1977، ويتشكل معه تيار واسع مناهض للخط الانتهازي اليميني، ليلحق به الهزيمة، الأمر الذي دفع بأبراهام السرفاتي إلى تجميد عضويته (بداية ماي 1979) مبلورا ما أسماه بنظرية "التوجيه والتسيير" (توجيه المنظمة في الاتجاه الذي يريده، وعدم الالتزام بمواقفها و بخطها الثوري)

التي جعلت اللجنة القيادية بالسجن، أسبوعا بعد تجميده لعضويته، تقوم بإصدار قرار توقيفه من المنظمة بسبب خرقه لمبادئ المنظمة و للأعمال التخريبية التي قام بها في حقها.

إن هزيمة الخط الانتهازي اليميني هذه، عجلت بسقوط "برنامجه الانتقالي"، وإعادة النظر في الهيكلة التنظيمية، والاستعداد لإطلاق برنامج جديد مبني على أسس مواقف الخط الثوري، المركزة في شعار "التقييم الشامل للتجربة وإعادة البناء".

5 ـ بروز الخط العمالوي التصفوي وتعمق الانفجار السياسي والتنظيمي

في خضم الصراع الذي مني فيه الخط الانتهازي اليميني بهزيمة سياسية وتنظيمية، والذي لجأ فيه إلى أسلوب الدسائس والأكاذيب في حق الخط الثوري، لضرب شعبيته وسط المنظمة وتشتيت وحدة مناضليه (كان أوجها ما عرف بأكذوبة سرقة 18 مليون، التي عرت بالكامل قمة الانحطاط والخسة التي وصلها هذا الخط)، خصوصا بعد أن أوقفت النواة الثورية للمنظمة الانزلاق اليميني للتنظيم و أعادته إلى طريقه الثوري، برز تيار آخر، تصفوي وعدمي، بزعامة عبدالله زعزاع وعبدالفتاح الفاكيهاني، يدعو إلى حل جميع المنظمات الماركسية ـ اللينينية المغربية، والالتحاق فرادى بالطبقة العاملة، معتبرا كل الحملم حركة برجوازية صغيرة، وأن قرارات التجميد ليونيو 77 كانت خطأ، كون مسؤولية الضربة التي تعرضت لها المنظمة حسب هذا التيار التصفوي، ترجع إلى طبيعة خطها البرجوازي الصغير. هكذا بدأت تلوح معالم معركة أخرى سيخوضها الخط الثوري للمنظمة ضد هذا التيار التصفوي، لكن، وفي خضم تراكم عناصر المواجهة بين هذا التيار والخط الثوري للمنظمة، ستتحالف المجموعة الانتهازية اليمينية المنهزمة وهذه المجموعة التصفوية الصاعدة، ليصدرا معا بيانا في يونيو 1979 سمي ب "بيان

التجميد"، والذي وقعه 52 عضوا من المنظمة. في هذه الظرفية كذلك، كانت قد بدت بوادر صراع آخر، وهو داخلي هذه المرة وسط الخط الثوري نفسه، وذلك ببروز تيار "يسراوي" يتزعمه كل من عبد الرحمان نوضة و أيت بناصر.

لم يعمر التحالف المهزوز إياه، بين الخط التصفوي والخط الانتهازي اليميني إلا قليلا، حيث سرعان ما عرف انشطار المجموعة التصفوية عن الخط الانتهازي اليميني، وأصدرت بهذا الصدد بيانا أسمته ب "بيان تصحيحي"، حاولت من خلاله أخذ مسافة عن الانتهازية اليمينية، وتمييز خطها العمالوي التصفوي عنه، رغم التقاء الخطين معا في العديد من السموم التي وجهوها في حق المنظمة وخطها الثوري (التقوقع داخل الشبيبة المدرسية، الانتهازية اليسارية، الطبيعة البرجوازية الصغيرة للمنظمة....).

خلال سيرورة هذه المعارك السياسية والتنظيمية، بكثافة وتسارع أحداثها، ظهرت في صيف 1979 وبطريقة ترقيعية، ما سمي ب "القيادة الجديدة" التي قام بتشكيلها كل من عبد الحميد أمين[67]، و علي فقير[68]، اللذان عملا على التفاوض مع أبراهام السرفاتي، وهو الذي كان قد جمد سابقا عضويته في بداية ماي 79، والموقوف بقرار من اللجنة القيادية في نفس الشهر، من أجل ضمه إلى فريقهم "القيادي الجديد"، حيث اشترط عليهم إعادة إدماج الأعضاء المجمدة عضويتهم إلى المنظمة عن طريق ما سمي ب "الترقية التنظيمية"، إلى حد اعتبار أن قرارات التجميد ليونيو 77 كانت خاطئة. إلا أن زعيمي التيارين

67 . اعتقل سنة 1972، وهو عضو الكتابة الوطنية آنذاك، الشيء الذي جعله بعيدا عن التجربة الثورية للمنظمة بنضالاتها وخطها الاستراتيجي والسياسي والتنظيمي لما بعد تاريخ اعتقاله.

68 . وفق تقرير 20 نونبر تم "توقيف الرفيق عضو اللجنة الوطنية الذي سلم نفسه للعدو من مسؤولياته داخل اللجنة الوطنية، وذلك حتى كتابة نقد ذاتي مكتوب ينشر على صفحات النشرة الداخلية". وقد بقي هو الآخر بعيدا عن تلك التجربة الثورية للمنظمة بعد ماي 72 تاريخ تسليمه نفسه لأجهزة النظام.

التصفوي والانتهازي اليميني ، وهما من المجمدة عضويتهما في المنظمة، أفشلا تلك المفاوضات بين هذه "القيادة الثلاثية الجديدة" وموقعي بيان التجميد، بسبب سعيهما إلى العودة إلى مواقعهما القيادية السابقة وسط المنظمة. وهو الأمر، الذي دفع "القيادة الجديدة" في النهاية، بقبول قرارات طردهم من المنظمة وكل المجمدين بتاريخ 12 نونبر 1979.

لقد حاولت المقالة هنا إبراز مجموع المعارك التي خاضها الخط الثوري ضد النظام ومحاكمه وسجونه، وضد الانتهازية اليمينية، وضد العمالوية التصفوية، وضد الاتجاه الذي سيضع منظمة "إلى الأمام" على سكة التحريفية، دفاعا منه عن المنظمة وعن مواقفها، وعن إرثها وتجربتها الثورية، وعن خطها الثوري، خط الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية.

6 . الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام":

تذكير:

لقد سبق لهذه المقالة التركيبية أن طرحت في جزئها الأول الأطروحة الثورية للمنظمة، والتي انطلقت بنقد خط "الانطلاقة الثورية" وتثبيت خط "القواعد الحمراء"، ثم محاكمة الخط التنظيمي للمنظمة (تقرير 20 نونبر 72) وتعميق وتدقيق خط "القواعد الحمراء" ضمن مشروع الث. الو. الد. الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية، وذلك إلى حدود بدايات الانزلاق السياسي اليميني الذي عبرت عنه "الخطة التكتيكية المشتركة" (أكتوبر 1974)، التي شكلت الأرضية السياسية التي اعتمدها الخط الانتهازي اليميني في طور التصدع التنظيمي (من اعتقالات نونبر 74 / يناير 75 إلى حدود اجتثاث التنظيم المركزي في مارس 1976)، حيث كانت فيها المنظمة تحت قيادة من سيصبحون زعماء الخط الانتهازي اليميني ، والذين بسطوا خطا

سياسيا إصلاحيا اعتمد بناء "جبهة عريضة"، بتحالف مع أحزاب الإصلاح لعزل "الطغمة الثلاثية"، كما تم فيها التنازل عن مفهوم "الشعب الصحراوي" لصالح مفهوم "جماهير الصحراء" ضمن طرح مجرد لمبدأ "تقرير المصير"، والدخول في معركة خاسرة مع النظام، تمحورت كلها حول قضية "الصحراء الغربية"، هذا في الوقت الذي كانت فيه كل الأحزاب الإصلاحية ملتفة حول النظام فيما سمي ب "الإجماع الوطني" وتهييئها السياسي للدخول في "المسلسل الديمقراطي" للنظام.

إلا أنه وبمجرد وصول المعتقلين السياسيين في يناير 1977 إلى سجن "غبيلة" (مجموعة 26 بالأخص، في حين كانا زعيمي الخط الانتهازي اليميني بسجن عين برجة، مجموعة 61)، مرورا بمراكز الاعتقال والتعذيب السري للنظام، تم العمل على إطلاق مجموعة من النقاشات السياسية والإيديولوجية، استعدادا لخوض المعارك ضد النظام من جهة، والتصدي للأطروحات اليمينية لقيادة منظمة "23 مارس" من جهة ثانية. هكذا، وفي ظل التطورات السياسية، وبناء على خط المنظمة السياسي والاستراتيجي الثوري، الذي كان سائدا منذ انطلاق عملية نقد خط "الانطلاقة الثورية" إلى حدود "الخطة التكتيكية المشتركة"، عمل الخط الثوري للمنظمة على تطوير وتعميق "نظرية الثورة في الغرب العربي"، وعلى التأسيس المادي التاريخي لمفهوم "الشعب الصحراوي"، كما بلور إحدى أهم الوثائق النظرية والعلمية في التصدي للأطروحات اليمينية وسط الحملم.

6 . 1 . الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام": التأصيل التاريخي لمفهوم "الشعب الصحراوي" في ارتباط بالأفق الثوري في الغرب العربي. (خريف 1976)

لقد سبق وأن أشارت هذه المقالة التركيبية سابقا إلى الازدواجية في استعمال مفهومي "الشعب / جماهير" في مواقف وخط المنظمة السياسي والاستراتيجي فيما يخص قضية "الصحراء الغربية"، وحين تم تدقيق وتثبيت الخط الاستراتيجي للمنظمة،

خط "القواعد الحمراء" على طريق الحرب الشعبية الطويلة الامد،، كطريق للثورة المغربية بواسطة الجبهة الثورية الشعبية تحت قيادة البروليتاريا وحزبها الثوري، وللثورة في الغرب العربي ، بواسطة الجبهة الموحدة للتحرير، تم الانتصار لمفهوم "الشعب العربي في الصحراء الغربية" (مارس 1974). إلا أنه بعودة عمل المنظمة السياسي المشترك مع منظمة " 23 مارس"، خصوصا بعد أبريل 74، تمت العودة من جديد لمفهوم "جماهير الصحراء" (البيان المشترك ل 22 يونيو 1974)، لتصبح هذه الصيغة هي السائدة في مواقف المنظمة في طور التصدع التنظيمي والانزلاق السياسي اليميني (أواسط 74 /ربيع 76).

في هذا الطور (ربيع 76 / غشت 1980) عملت المنظمة على التحديد التاريخي لهذا المفهوم، والحسم فيه ارتباطا بتعميق خطها الاستراتيجي والسياسي، على ضوء متغيرات الصراع في منطقة الغربي العربي، والتي كانت ميزتها الرئيسية انطلاق الحرب العسكرية في الصحراء الغربية بين النظام الكمبرادوري و"الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب".

هكذا عملت المنظمة على تعميق التحليل في المسألة التي أكدت عليها سابقا في وثيقة "طريقان لتحرير الصحراء" (شتنبر 1974)، والمتعلقة بمسألة "الوحدة الوطنية ما بين المغرب والصحراء الغربية حتى نهاية القرن 19"، "الوحدة" التي ترسخت بين القرنين الثامن والرابع عشر، وأدى جمود الدولة المغربية إلى إضعاف أسسها، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ولم يتبقى منها سوى الرابط الإيديولوجي ـ الديني، في المقابل، عرفت القبائل الصحراوية تقوية حياتها المستقلة وتجمعت في كونفدراليات كبيرة.

إلا أن التغلغل الإمبريالي أدى إلى تطور مختلف لبلدان الغرب العربي[69]، وإلى بروز خصوصيات كل كيان وطني على حدى، حيث في مقابل تشكل الطبقات الكمبرادورية بالمغرب وموريتانيا، تبلورت وحدة القبائل الصحراوية في منحى تكوينها الوطني في منطقة الصحراء الغربية، التي بقيت مجهولة من طرف الحركة الوطنية المغربية بقيادة البرجوازية، فهذه الأخيرة نظمت النضال في المناطق التي كانت هي موجودة فيها، منطقة الحماية الفرنسية ومنطقة الشمال تحت الحماية الإسبانية، وتركت بصفة مطلقة الصحراء الغربية وسكانها للإمبريالية وعملائها المحليين- (اتفاقية 56 / 58، والهجوم العدواني لفبراير /مارس 58)، بل وتواطأت معها في هذا الخصوص، وهو ما جعل مسألة إعادة بناء الوحدة الوطنية في الغرب العربي، تحت قيادة هذه الطبقات البرجوازية الوطنية مستحيلة تماما، حينها، وفي مقابل تشكل الدولتين المغربية والموريتانية تحت سيادة الطبقات الكمبرادورية فيها، تشكلت، وفي أعلى مستوياتها الحركة الوطنية الصحراوية ابتداء من 1967، ولتكون العناصر المؤسسة لاحقا ل"الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"، هي من قادت أكبر المظاهرات فيها ابتداء من سنة 1970، والتي عملت على تركيز الكيان الوطني الصحراوي.

لم يقف تعميق تحليل المنظمة على وضع المسألة الوطنية في حدود جذورها التاريخية (نظرة ستاتيكية مثالية للماضي الوطني المشترك لبلدان الغرب العربي)، بل أكدت على ضرورة ربط هذه الجذور بمآلها ومستقبلها (نظرة ديناميكية) الذي يجب أن يحدد ضمن منظور الثورة البروليتارية، لهذا وجب إذن وضع المسألة الوطنية ضمن سيرورة الثورة في منطقة الغرب العربي،

69 ـ وهي المغرب، الصحراء الغربية وموريتانيا، حيث تكونت أسسها التاريخية في مرحلة المتجمع شبه الإقطاعي وشبه الجماعي الذي ميزها كمنطقة غرب عربي.

وهي تشترط تجاوز القيادة البرجوازية، التي يستحيل عليها إعادة بناء الوحدة الوطنية في الغرب العربي على أسس وطنية ديمقراطية، وضرورة قيادة هذه الثورة من طرف البروليتاريا[70] كقوة جوهرية لها، حيث يكون الفلاحون قوتها الأساسية.

على هذا الأساس تصبح الثورة في الغرب العربي إطارا للثورة المغربية، وجزءا لا يتجزأ من الثورة العربية، فالروابط التاريخية بين المغرب والصحراء الغربية، تفرض وحدة الثورة في الغرب العربي، في سيرورة ثورية واحدة تحت قيادة البروليتاريا، التي تمكن من القضاء على السيطرة الإمبريالية في الغرب العربي ومن إعادة البناء.

قد تستطيع، في إطار تعميق المنظمة هنا لتحليلها سيرورة هذه الثورة، الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية تحت قيادة البروليتاريا، تحقيق انتصارات جزئية في حلقة من الحلقات الإمبريالية الضعيفة في الغرب العربي، إلا أنها لن تصل إلى نهايتها إلا حين القضاء النهائي والشامل على الوجود الامبريالي في كل الغرب العربي. وهي بدورها، الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في كل الغرب العربي كمسيرة غير منقطعة في مراحل الثورة البروليتارية من أجل بناء الاشتراكية، لن تصل هي الأخرى إلى نهايتها إلا ضمن السيرورة الثورية تحت قيادة البروليتاريا لبناء الوطن العربي، لتخلص المنظمة، انطلاقا من منظورها البروليتاري الثوري للمسألة الوطنية وأفقها الثوري، إلى أن هناك كيان وطني صحراوي، مثله مثل الكيان الوطني المغربي والكيان الوطني الموريتاني، يشكل مجموعة واحدة مبنية تاريخيا وموضوعة في نفس السيرورة الثورية، التي هي سيرورة الثورة في الغرب العربي، فعلى هذا الأساس وجب تحديد المفهوم الصحيح، لأن مفهوم "الجماهير" لا يعكس وجود هذا الكيان الوطني الصحراوي، في

70 ـ حول هذه المسألة، ادعت المجموعة اليمينية ل "منظمة 23 مارس" بأن الواقع الاجتماعي بالصحراء الغربية لا يسمح بوجود بروليتاريا، فكان رد المنظمة حول هذه النقطة، هو أن تلك المجموعة اليمينية تقفز على وجود طبقة عاملة في العيون وبوكراع.

حين يبقى مفهوم "الشعب الصحراوي" هو الأكثر ملائمة، بشرط أن يوضع ضمن ديناميكية الثورة في الغرب العربي كجزء لا يتجزأ من الثورة العربية.

بعد هذا التأصيل التاريخي لمفهوم "الشعب الصحراوي"، ضمن سياق سيرورة الثورة في الغرب العربي ، حددت المنظمة "الصحراء الغربية"، كحلقة أضعف في سلسلة السيطرة الإمبريالية في الغرب العربي ، وأكدت على أن انتصار نضال "الشعب الصحراوي" التحرري الوطني، بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، لإقامة الجمهورية العربية الشعبية الصحراوية، أمر ممكن، ويشكل الهدف المركزي للثورة في الغرب العربي في المرحلة، لذا وجب على القوى الثورية في المغرب وموريتانيا تقديم الدعم الحازم ومن دون تحفظ، من أجل تحقيق هذا الهدف المركزي، وهو واجب، تقول المنظمة، على كل الماركسيين ـ اللينينيين في الغرب العربي الاستجابة له. إلا أن دعم الجمهورية العربية في الصحراء هنا، لا يمكن تحقيقه إلا إذا اندمجت في سيرورة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية تحت قيادة البروليتاريا في الغرب العربي، لهذا وجب على المنظمات الماركسية ـ اللينينية لبلدان الغرب العربي، أن تبذل كل مجهوداتها لضمان هذا الاندماج للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في سيرورة واحدة، مع اعتبار خصوصية النضال الثوري في كل منها.

6 . 2 . الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام": تعميق وتدقيق الخط السياسي والاستراتيجي الثوري (خريف 1976)

تذكير:

لقد سبق وأن وضعت هذه المقالة التركيبية، في جزئها الأول، أطروحة الخط السياسي والاستراتيجي للمنظمة، بعد نقد خط العفوية الذي جسده مفهوم "الانطلاقة الثورية"، وطرح وتعميق خط "القواعد الحمراء المتحركة" و"قواعد السلطة الحمراء

الدائمة" كمرحلتين متداخلتين لحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، عن طريق الجبهة الثورية الشعبية بقيادة حزب البروليتاريا، حيث تشكل اللجان الثورية (العمالية والفلاحية والشبيبية والجنود) قاعدة هذه الجبهة وأداة النضال من أجل الجمهورية الشعبية، وأسس حكم السلطة الثورية محل جهاز الدولة، والوسيلة الرئيسية في تطبيق البرنامج الثوري، برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية. كما سبق وأن وضعت هذه المقالة التركيبية، طرح الخط الثوري لمنظمة "إلى الامام" لجدلية العمل السياسي والعمل العسكري، وضرورة عدم إهمال عامل التهييء العسكري من قبل الحزب الثوري للحرب الشعبية، حيث تم التأكيد على ضرورة إعداد الأطر العسكرية القيادية في إطار مدرسة عسكرية، تعمل على تطوير خط عسكري للثورة المغربية، كجزء من الخط السياسي العام، لأن العمل المسلح لا يمكنه أن يتبلور وينمو إلا في غمار العمل السياسي الجماهيري، كما لا يمكن للجيش المسلح أن يتهيكل إلا على أساس الجيش السياسي للثورة. من أجل هذا، شددت المنظمة على ضرورة الإعداد العسكري واعتباره مهمة لا تقبل التأجيل، وهي مهمة مرتبطة ببناء المنظمة الماركسية ـ اللينينية الواحدة والطليعية، التي يجب عليها تهييء شروط العنف الثوري، تأطيره وتطوير أشكاله، وتفجيره في الشروط السياسية المناسبة وفي مهمة كسب "مواقع الصدام الأولى".

6 . 2 . 1 . الشروط السياسية لهذه الفترة

من المعلوم أنه في هذه الفترة، وبعد اتفاقية تقسيم "الصحراء الغربية" بين النظامين الكمبرادوريين بالمغرب وموريتانيا، ستعرف المنطقة تطورات نوعية لم تعرفها من قبل، حيث عرفت مواجهات عسكرية في "أمكالة"[71]، بعد مناوشات عسكرية عرفتها

71 . انطلقت في أواخر يناير 1976، ودامت تقريبا ثلاثة أسابيع، حيث تم القصف بالنابالم لمخيم اللاجئين في أواسط فبراير.

منطقة العيون (دجنبر 1975)، وعلى الخصوص بعد إعلان الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب عن تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، والإعلان عن الانسحاب النهائي للاستعمار الإسباني من "الصحراء الغربية"، وتوقف العلاقات بين النظامين بالمغرب والجزائر (مارس 1976). في إطار هذا التصعيد السياسي والعسكري الذي تعرفه المنطقة، ستخوض جبهة البوليساريو هجوما مزدوجا، الأول في منطقة العيون وبوكراع (ماي 1976)، والثاني في نواكشوط (يونيو 1976) الذي عرف تدخل السلاح الجوي للإمبريالية الفرنسية الممركزة في "دكار"، وفي نفس الوقت كان النظام الكمبرادوري بالمغرب يعمل على تهيي ء "مسلسله الديمقراطي" بعد أن لف حوله الأحزاب الإصلاحية ضمن حملته الشوفينية، تحت شعار "استرجاع الأراضي بالصحراء"، حيث أرسى حجر زاوية هذا المسلسل بانتخابات 12 نونبر (197 6)[72] بعد أن سبق له أن ألغى انتخابات أكتوبر 1975 ، والتي لم يسجل إلغاؤها أي رد فعل يذكر للأحزاب الإصلاحية المسماة معارضة.

في هذا الوقت كذلك، كان مخطط النظام الخماسي (1973 / 1977) الذي جاء بجعجعة "تصحيح استراتيجيات الدولة ومعالجة الأوضاع العامة للبلاد" و"مغربة الاقتصاد الوطني"، قد بدأ يتصدع تحت ضربات الزيادة في أسعار البترول وانخفاض الطلب على الفوسفاط، وارتفاع تكلفة الجهاز العسكري بقيادة الدموي "الدليمي"، الذي شن الحرب على الشعب الصحراوي وقوات جبهة البوليساريو، إضافة كذلك إلى سياسة ما أسماه النظام الكمبرادوري "بتعمير المناطق الصحراوية". على وقع هذا

72 . نتائج هذه الانتخابات قسمت ظهر اتحاد بوعبيد للمزيد من الانحناء، حيث منحه النظام نسبة 6,54 %، في حين منح لحزب "الشيوعي الملكي " على يعتة نسبة 0,19 %، و حزب "الاستقلال 16,34 %، وحركة أحرضان 7,82 %، أما أعيان النظام، أو ماسمي ب "المستقلون" فقد حصلوا على 64 %، وهم من سيشكلون لاحقا بأمر وعناية النظام التجمع "الوطني للأحرار".

الاختناق الاقتصادي الذي تؤدي ثمنه جماهير الشعب، استمرت النضالات العمالية ضد تجميد الأجور وموجة الغلاء والمعاملات الرهيبة لمصاصي دماء العمال من "أرباب العمل"، ومن أجل الحريات النقابية، كما شهد الوضع تصعيد الفلاحين لنضالاتهم ضد تعسفات الملاكين الكبار وضد قمع النظام، كما استمرت النضالات التلاميذية والطلابية من أجل مطالبها، ومن أجل إسقاط ما أطلق عليه في أدبيات الحركة الطلابية ب "الإصلاح الجامعي" لسنة 1975 (فرض تعاضديات إدارية...)، ومن أجل استرجاع "قانونية" منظمتها الطلابية. في ظل هذه الحركة الجماهيرية النضالية، انخرطت فئات التجار الصغار والمعلمين ضد سياسة القمع والتجويع التي نهجها النظام الكمبرادوري، حيث وجدت حركة الجماهير نفسها بين قهر وقمع النظام لها، وبين مناورات الأحزاب الإصلاحية التي تخلت عنها والتحقت بالنظام ("الإجماع الوطني والمسلسل الديمقراطي").

6 . 2 . 2 . الخط الثوري لمنظمة "الأمام": تدقيق الخط الاستراتيجي الثوري

أ . جدلية العمل السياسي والعمل المسلح

كانت المنظمة سابقا قد ركزت ضمن جدلية العمل السياسي والعمل المسلح، على طرف العمل السياسي، في حين شكل العمل المسلح في الممارسة العملية للمنظمة طرفا ثانويا سيخوضه الحزب الثوري الماركسي ـ اللينيني، إلا أنه مع دخول وضع المنطقة طورا جديدا من الصراع، و تشكل الظروف السياسية الموضوعية الملائمة لما أطلقت عليه المنظمة بمهمة "كسب مواقع الصدام الاولى"، ضمن منظور المنظمة للثورة في الغرب العربي كسيرورة ثورية واحدة، سيتم التركيز على طرف العمل المسلح وإعطائه دورا في عملية البناء السياسي والتنظيمي للحزب الماركسي ـ اللينيني. لكن هذه المرة، بخط عسكري يشكل جزءا من

خطها السياسي، وعليه، فقد أصبحت مهمة تكوين الاطر السياسية ـ العسكرية مهمة عاجلة تمليها الشروط السياسية لهذه الفترة.

ب ـ مواقع الصدام الأولى

لقد اعتبرت المنظمة سابقا، في طور نقدها لخط "الانطلاقة الثورية"، وتعميقها لخطها الاستراتيجي الثوري، خط "القواعد الحمراء المتحركة" و"قواعد السلطة الحمراء الدائمة"، أن منطقة الجنوب الغربي ـ المغربي (منطقة سوس وامتداداتها) منطقة ذات طبيعة استراتيجية خاصة (انظر وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" ووثيقة "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية ـ اللينينية")، وبحكم الظروف السياسية التي تعرفها المنطقة في هذه الفترة، فقد أصبحت منطقة سوس وامتداداتها، تأخذ طابعا استراتيجيا جديدا، لكونها محاذية للصحراء الغربية، أي أنها تتوفر على خلفية ثورية، تتميز بالكفاح المسلح لشعب الصحراء الغربية بقيادة جبهة البوليساريو، وكذلك للروابط التاريخية التي تجمع سكانها بالشعب الصحراوي في مقاومة الاستعمار، وهي بهذا، قد أصبحت تتوفر فيها كل الشروط لإطلاق الكفاح المسلح، وكسبها كموقع صدام على طريق تشييد "السلطة الحمراء الدائمة" للجان الثورية.

6 ـ 3 ـ الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام": التأصيل النظري العلمي للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق الثورة الاشتراكية

في صراعها ضد الخط اليميني وسط الحملم، والذي كانت تمثله لحظتها، القيادة التي استولت على منظمة " 23 مارس "، بلور الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" الأرضية النظرية العلمية، لتحديد الأسس النقدية لهذا الخط اليميني بناء، على مظهرين

أساسيين له، وهما "المرحلوية" و"النخبوية" اللذان يقومان، وفق منظور الخط الثوري، على أساس مشترك، يتمثل في استحالة تجاوز التصور البرجوازي للمعرفة، من أجل دمج، في الممارسة الفعلية، التصور البروليتاري للمعرفة[73].

هكذا، وانطلاقا من مواقف الخط اليميني، بما فيها موقفه من الصحراء[74]، وضح الخط الثوري للمنظمة أطروحة الخط اليميني للثورة المغربية، وهي التي تقول بأن "المرحلة الحالية من الثورة الديموقراطية المغربية[75] هي مرحلة بورجوازية تقودها البورجوازية، ووحده نجاح هذه المرحلة، هو الذي سيسمح بالتطور الرأسمالي للبلاد، وبالتالي تطور البروليتاريا، و يمكن من الدخول إلى المرحلة العليا من الثورة البروليتارية.، ومن هنا يلزم بالنسبة للحركة الماركسية ـ اللينينية، ضرورة أخذ موقعها التبعي تجاه الأحزاب البورجوازية حتى بالنسبة للصحراء".

ذكرت المنظمة هنا، على أن هذه الأطروحة ("المرحلوية") والمطبقة على سيرورة التحرر الوطني الفلسطيني، هي التي أدت ب"الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين" إلى الإفلاس الإيديولوجي و السياسي ، لهذا، ومن أجل تجنب السقوط في نفس هذا الإفلاس، شددت المنظمة على ضرورة أن تقود الحملم صراعا حازما لا هوادة فيه ضد الفكر اليميني وسطها[76].

73 ـ تشير المنظمة هنا بهذا الصدد إلى الأطروحة الثالثة لماركس حول فويرباخ والتي طورها ماو تسي تونغ في كراسة "في الممارسة".

74 ـ الأمر يتعلق بوثيقة للقيادة اليمينية ل " 23 مارس": "ملاحظات باريسية حول الصحراء"، أرسلتها تلك القيادة إلى سجن غبيلة بالبيضاء، وهي تتضمن مواقف يمينية من قضية الصحراء الغربية.

75 ـ تميز الطرح اليميني وسط الحملم في تعبيره عن الثورة المغربية باستعمال مفهوم " الثورة الديمقراطية" أو " الثورة الوطنية الديمقراطية"، في حين تميز الخط الثوري للحملم باستخدام مفهوم: "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية".

76 ـ ذكرت المنظمة هنا بتعاليم لينين حول القيادة البروليتارية في الثورة الديمقراطية البرجوازية، كما جاء في كتابه: "خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية "، وتعاليم ماو تسي تونغ حول القيادة البروليتارية في الثورة الديمقراطية الشعبية، في ظروف بلد شبه مستعمر في الفترة الإمبريالية، وتعاليم الثورة الوطنية الديمقراطية الفيتنامية، كما تم تعميمها على يد تريونغ شينه، في كتابه "على خطى كارل ماركس".

ولدحض أطروحة اليمين هذه، حول طبيعة الثورة المغربية وبنائها التنظيمي والاستراتيجي، ودفاعا عن تصورها لها، كثورة وطنية ديمقراطية شعبية تتأسس على التحالف العمالي ـ الفلاحي تحت قيادة البروليتاريا بواسطة حزبها، ذهبت المنظمة عميقا في تحليلها لهذه الثورة، من حيث مراحلها، طبيعة وصيرورة القوى الحاضرة والكامنة فيها، معتمدة في ذلك على المادية الديالكتيكية وعلى طبيعة التناقضات، ومسنودة بخلاصات الموضوعات العلمية لعلوم الأحياء والفيزياء الحديثة[77].

هكذا أكدت المنظمة على ضرورة وضع الشيء في صيرورته، لأن صيرورته هذه هي التي توضح القوى الكامنة والمضمرة في حاضره.، وهو (حاضر الشيء) يتضح في مستقبله (أي صيرورته). فبين معرفة الحاضر وتصور المستقبل، هناك ربط جدلي يتحقق بالممارسة الاجتماعية الثورية ("البراكسيس")، من أجل تغيير هذا الحاضر في صيرورة القوى الكامنة والمضمرة فيه، كما لا يمكن فهم الواقع الحالي (الحاضر) والفعل فيه إلا بارتباطه بهذه الصيرورة.

إن غياب قيادة النضالات في الفترة الحالية من طرف البروليتاريا وحزبها، وغياب التحالف العمالي ـ الفلاحي ، يدفع الخط اليميني في نظرته الميكانيكية للثورة المغربية في المرحلة الحالية، إلى اعتبارها ثورة برجوازية، وأن محرك هذه المرحلة هو التناقض بين الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة اللتان تطمحان إلى مجتمع رأسمالي وطني، أو لبرجوازية الدولة، من جهة، وبين الطبقة الكمبرادورية من جهة أخرى، في حين أن بناء مجتمع رأسمالي وطني مستحيل في عصر الإمبريالية، وأن برجوازية الدولة على الشاكلة الناصرية قد انتهت إلى الإفلاس، كما أن البرجوازيتين معا، ليست لهما لا القدرة الاقتصادية، ولا الاجتماعية

77 ـ يستحسن هنا العودة إلى وثيقة "المرحلوية او المنشفية الجديدة".

ولا السياسية لقيادة النضالات حتى تصل لذاك الهدف، فهما تميلان بطبيعتهما إلى التسويات الإصلاحية، والتوافقات مع الطبقة الكمبرادورية كلما تنامت نضالات الجماهير الشعبية.

إن الحيوية العميقة للوضعية الحالية بالمغرب، والتناقض الذي يصنع هذه الحيوية، أي التناقض في جوهر الأشياء، يكمن في التناقض الأساسي بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين من جهة، والبنية الإمبريالو– كمبرادورية من جهة أخرى.

وللتوضيح أكثر، فالمرحلة الحالية للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في المغرب، تحتوي على بذور الثورة البروليتارية (التناقض في جوهر الأشياء)، وأن صيرورة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية هي بذرة الثورة البروليتارية، أي أن الثورة المغربية تتأسس على قيادة البروليتاريا بواسطة حزبها الثوري، وعلى التحالف العمالي ـ الفلاحي، فهذا هو المخرج الوحيد والممكن لتذبذبات البرجوازية المتوسطة والصغيرة وجذبهما موضوعيا إلى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

في تحديدها لطبيعة الث.الو.الد.الش، التي تتحقق على أساس قيادة البروليتاريا لها بواسطة حزبها وعلى التحالف العمالي ـ الفلاحي، عملت المنظمة على تحديد التناقضين الأساسي والرئيسي والمحددين بدورهما لمفهومي المرحلة والفترة، هكذا أبرزت المنظمة على أنه إذا كان لكل فترة محددة تناقض رئيسي محدد، وأن هذا التناقض (الرئيسي) في تغير من فترة إلى أخرى من فترات المرحلة، فهذا لا يعدم أن يسيطر نفس التناقض الرئيسي على كل مرحلة الث. الو. الد. الش حتى انتصارها السياسي كديكتاتورية ديمقراطية شعبية، وهذا التناقض الرئيسي هو التناقض بين مجموع الطبقات الوطنية من جهة، والبنية الإمبريالو ـ كمبرادورية من جهة أخرى.

إن القوة الأساسية لهذه الثورة هي البروليتاريا، وقوتها الرئيسية هم الفلاحون، وهما معا، البروليتاريا والفلاحون، مرتبطان موضوعيا وفي وحدة جدلية تتحقق في تحالفهما تحت قيادة البروليتاريا وحزبها، وحول هذه الوحدة الجدلية للبروليتاريا والفلاحين، تتمقطب موضوعيا باقي الطبقات الوطنية (البرجوازية المتوسطة والصغيرة) المعارضة موضوعيا للطبقة الكمبرادورية والامبريالية.

هذا التحالف العمالي ـ الفلاحي تحت قيادة حزب البروليتاريا إذن، هو القوة المحددة للجبهة المشكلة من مجموع هذه الطبقات الوطنية، وهو محركها، ومع ذلك، فهذا التناقض الرئيسي، أي التناقض بين مجموع الطبقات الوطنية والبنية الإمبريالو ـ كمبرادورية، ليس هو "التناقض في جوهر الأشياء"، لأنه يستبطن تناقضا أعمق يحركه هو بنفسه ويحدده، وهو التناقض بين العمال ـ الفلاحين المرتبطين جدليا من جهة، والبنية الإمبريالو ـ كمبرادورية من جهة أخرى. فهذا التناقض الذي هو محرك التناقض الرئيسي ومحدده، هو "التناقض في جوهر الأشياء"، هو التناقض الأساسي.

هذا فيما يخص التناقضين الأساسي والرئيسي في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، حتى انتصارها السياسي كديكتاتورية ديمقراطية شعبية، أما في المرحلة الثانية، أي تحولها إلى مستوى أعلى في ديكتاتورية البروليتاريا، فقد قدم الخط الثوري للمنظمة توضيحا عميقا لهذا التحول، حيث أنه في الوقت الذي يجري فيه النضال لأجل تشييد ديكتاتورية الديمقراطية الشعبية، تنمو بذور بناء الاشتراكية، التي هي ميزة هذه المرحلة كمرحلة انتقالية نحو الاشتراكية، بحيث يتراجع نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي حتى انمحائه، أمام نمط إنتاج يتضمن بذور نمط الإنتاج الاشتراكي، وأشكال الرأسمالية الوطنية، التي يجب أن لا تتطور في استقلال عن السيرورة الاشتراكية للمجتمع بقيادة البروليتاريا.

إن محرك تطور بذور البناء الاشتراكي، أي محرك تطور ديكتاتورية الديمقراطية الشعبية كمرحلة انتقالية نحو الاشتراكية، لم يعد كامنا في تحالف العمال ـ الفلاحين، حيث أن الفئات العليا للفلاحين (الأغنياء والمتوسطين)، ستكون في تناقض موضوعي مع الهدف الاشتراكي، وهي بهذا، لن تستمر عنصرا في القوى المحركة لبناء الاشتراكية، مثلها مثل كل من البرجوازية المتوسطة والفئات العليا من البرجوازية الصغيرة، إلا أن هذه التناقضات تحل كتناقضات وسط الشعب، وليس كتناقضات عدائية (تناحرية).

انطلاقا إذن من هذا التحول في صفوف التحالف العمالي ـ الفلاحي في المرحلة الثانية، يصبح التناقض الأساسي بين، من جهة، العمال ـ الفلاحين الفقراء والصغار، ومن جهة ثانية، البنية الإمبريالو ـ كمبرادورية والإمبريالية والصهيونية، في حين يستمر التناقض الرئيسي كتناقض بين مجموع الطبقات الوطنية المنظمة في ديكتاتورية الديمقراطية الشعبية من جهة، والبنية الإمبريالو ـ الكمبرادورية والوجود الأمبريالي ـ الصهيوني في مجموع الوطن العربي.

وكخلاصة لعملية تعميق التحليل حول طبيعة التناقضات، وطبيعة الثورة المغربية كثورة متواصلة عبر مراحل، أكدت المنظمة على أن "**التمييز بين التناقضين، الأساسي والرئيسي، الذي يهم كل المرحلة، يُمَكِّن من التحصين من الانتهازية اليسارية، التي لا ترى إلا التناقض الأساسي، غافلة التناقض الرئيسي، وكذا من الانتهازية اليمينية التي تغفل التناقض الأساسي ولا ترى إلا التناقض الرئيسي.**".

7 ـ الخط الانتهازي اليميني وسط منظمة "إلى الأمام" والسقوط في الردة

بعد انهزامه في معركة حملت اسم معركة "أبريل" (1979)، وبعد تحالفه الانتهازي الظرفي مع خط عمالوي تصفوي، صاعد لحظتها، صدر على إثره بيان التجميد من المنظمة (يونيو 1979)، وبعد محاولات فاشلة للنقاش قادها من سينصبون أنفسهم "قيادة جديدة" للمنظمة، لإعادة هؤلاء المجمدين للتنظيم، رغم خطورة ممارساتهم وحملاتهم التخريبية في حق الأعضاء والتنظيم، حيث سيتم بعد ذلك إصدار قرارات 12 نونبر 1979، القاضية بطرد كل تلك العناصر الإصلاحية والتصفوية التي لم يعد يربطها أي رابط بمبادئ المنظمة، ولا بخطها السياسي والإيديولوجي، سيصدر زعماء هذا الخط الانتهازي اليميني بيانا سياسيا في 22 فبراير 1980، تحت عنوان: "بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديمقراطي"، يركز فيه أطروحاته الأساسية التي كانت قد عرفت بداية تشكلها في فترة الانزلاق السياسي اليميني، حين كانوا (زعماء هذا الخط) في من تبقى من قيادة المنظمة بعد حملة الاعتقالات لنونبر 74 / يناير 75، لتتطور تلك الأطروحات اليمينية، وتنكشف بوضوح أكثر في أوج المعارك السياسية والإيديولوجية والتنظيمية لسنتي 78 / 79، إلا أنها لحظتها كانت ما تزال في صراع داخلي وسط التنظيم، ولم تنتقل بعد إلى مواقع القوى المعادية للمنظمة وللحملم، إلا حين إصدارها لذاك البيان السياسي، بعد صدور قرارات الطرد من المنظمة، وهو البيان الذي يحمل في أدبيات المنظمة اسم "بيان الردة"[78].

78 ـ وثيقة البيان هذه منشورة على موقع 30 غشت

في بعض مواقف بيان الردة من منظمة إلى "الأمام"

لا تستهدف هذه المقالة التركيبية هنا، انسجاما مع ما حددته سابقا لنفسها في تقديمها الأولي من أهداف، سوى تقديم أهم المواقف التي أصدرها بيان الردة في حق المنظمة، تاريخها وخطها السياسي والتنظيمي، مع ما يستوجب هذا من "الحفاظ" ما أمكن على "مفاهيمه ومصطلحاته" التي هي جزء عضوي لبنية خطه الإيديولوجي والسياسي، وذلك من دون الرد عليه أو نقده وتعرية تشوهاته النظرية والسياسية أو فضح أكاذيبه وافتراءاته[79].

في هجومه إذن على المنظمة، التي اعتبرها "نموذجا للفكر الانتهازي اليساري في البلاد"، كما كان ينعتها سابقا إبان صراعه ضد الخط الثوري وسط منظمة "إلى الأمام"، قدم البيان هذه المرة، عكس ما جاءت به الأطروحة التأسيسية نفسها للمنظمة (1970) والتي على أساسها تم الانفصال السياسي والتنظيمي عن الحزب التحريفي ، قراءته المشوهة لتاريخ نشوء المنظمة. هكذا لم يعد التأسيس مرتبطا بمد جماهيري ثوري تحرري أمميا وعربيا، ومحليا على أساس "تنامي وتصاعد الطاقات الثورية للجماهير، وتجاوزها للخط الانتهازي الإصلاحي للقوى السياسية البرجوازية، وأن واجب الثوريين الآني لبلورة هذه الطاقات، هو بناء الحزب الثوري"، بل يتعلق في منظور زعماء الردة ب "مجموعة من الطلبة بلورت أراء حول بعض المشاكل النقابية والسياسية"، والتي على أرضية هذه المشاكل و"الخلافات التي برزت داخل الحركة الطلابية"، "طرحت على نفسها بناء حزب ثوري"، و"بتشكيل بديل ثوري مزعوم للقوى الوطنية التقدمية" .. "قيادة الشعب".. "قيادة الطبقات والفئات الشعبية نحو الثورة". فحسب البيان، هذه "المجموعة كانت ومنذ ظهورها مجموعة معزولة في المجتمع، وليست لها علاقات

79 . بهذا الصدد يمكن الرجوع إلى الدراسة المنشورة على موقع 30 غشت بعنوان "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربي "إلى الأمام"..." بقلم الرفيق فؤاد الهيلالي.

اجتماعية وسياسية، إلا بالطلبة"، وأنها "لم تبرز كتعبير شامل في إطار المجتمع ككل، أو داخل طبقاته وفئاته الأساسية، ومن تم، فإن طرحها في تشكيل بديل للقوى الوطنية التقدمية، طرح مغلوط من الأساس"، وأنها "اختارت لنفسها طريق العزلة والتهميش باتخاذها لموقف الانفصال عن هذه الأحزاب".

كخلاصة هنا، فإن المنظمة، والحملم بشكل عام، هي بالنسبة لزعماء بيان الردة، "لا تشكل بديلا ثوريا" ولا حتى "بديلا" لما يسميه هذا الخط ب "القوى الوطنية التقدمية" التي كان سابقا يدعو إلى التحالف معها والتموقع في ذيلها في إطار "الجبهة العريضة".

بعد ضربه وتشويهه للشروط التاريخية التي على أرضها نشأت منظمة "إلى الأمام"، والحملم بشكل عام، وبعد اعتباره الانفصال عن الحزب التحريفي والأحزاب الإصلاحية خطأ و"طرحا مغلوطا من الأساس"، ونزع الطابع الثوري عن الحملم، قدم بيان الردة قراءته الخاصة لفترات تطور المنظمة، حيث حددها في ثلاث فترات: فترة التأسيس التي ركزها في تأسيس "المجموعات اليسارية في الجامعة"، والتي عرفت "انتشارا للفكر اليساري المتطرف والمغامر وسط شباب المدارس والكليات"، وحدد نهايتها في نهاية 1972. لتبدأ الفترة الثانية والتي ستعرف فيها المنظمة "التقهقر والعزلة والتهميش" بسبب "المواقف المتطرفة"، لتزيد "الاعتقالات من تعميق وضعية العزلة" حيث "أدخلت المنظمة في وضع مشلول وعجز تام عن التحرك السياسي"، ومع "بروز قضية الصحراء ... تعمقت وضعية التهميش، مع تعمق النهج الانتهازي اليساري، الذي تدعم بالتعامل الخاطئ مع مسألة الصحراء" لتغيب المنظمة عن الساحة الوطنية" بعد ضربات النظام، التي استمرت إلى سنة 1977، ثم الفترة الثالثة، ابتداء من 1977، حيث عرفت ""إلى الأمام" صراعات سياسية قوية، أدت بها إلى نهايتها الطبيعية : التشتت التنظيمي".

على العموم، لقد تهجم بيان الردة على كل مواقف المنظمة من دون تقديم أي تحليل للوضع الطبقي والسياسي، أو طرح أسس فكرية وسياسية، قد يستند عليها هجومه وأحكامه ومواقفه اتجاه المنظمة، وهو ما يمكن من القول، أن ذلك البيان قد صدر ليتبرأ به أصحابه من المنظمة ومن مواقفها ومن مشروعها الثوري، ومن أجل "تبييض سجلهم العدلي" أمام النظام. وإجمالا يمكن رد كل أفكار هجوم بيان الردة على المنظمة، إلى ثلاث محاور (خطايا أصلية) مركزية متداخلة فيما بينها، وهي تشكل بالنسبة لأصحابه، من دون تقديمهم لأي تحليل يذكر، "منبع فشل المنظمة في تحقيق أهدافها، وأصل أزمتها البنيوية المرتبطة بنشأتها وبمشروعها".

أولا، هناك "انفصال مجموعات طلابية متأثرة بالفكر اليساري المتطرف عن الأحزاب الوطنية التقدمية"، وهو بالنسبة لأصحاب البيان "خطأ من الأساس" ثم، الخطيئة الثانية، "حمل هذه المجموعات لمشروع تحويل نفسها (الطلابية) إلى حزب ثوري، والانتقال من التعبير الفكري والسياسي عن فئات طلابية، إلى التمثيل الطبقي والسياسي والايديولوجي للطبقة العاملة والفلاحين"، وثالثة الخطايا، تبني "مواقف متطرفة ومغامرة وإرادوية" (موقف المنظمة من الأحزاب الإصلاحية، الموقف من قضية الصحراء الغربية، الموقف من الديمقراطية البرلمانية ومن النضال الإصلاحي، الموقف من العمل العلني، الديمقراطية الداخلية للتنظيم (المركزية الديمقراطية)...) والتي يقول البيان أنها كلها من ميزات "النزعة الانتهازية اليسارية"، ليصل في نهايته إلى إصدار حكمه، ومن دون تقديم أي طرح نقدي إيديولوجي وسياسي ، على نظرية "الثورة في الغرب العربي " التي يقول أنها "قمة ما وصل إليه الفكر الانتهازي اليساري للمجموعات اليسارية".

تجدر الإشارة هنا، إلى أن أصحاب بيان الردة، الذين دعوا سابقا إلى التحالف مع القوى الإصلاحية، التي أسموها بداية ب "الأحزاب الوطنية والديمقراطية"، ثم لاحقا ب "الأحزاب الوطنية التقدمية"، معتبرين "الابتعاد عنها هو ابتعاد عن المواقع الفعلية للتغيير"، قد تلاشوا فيما بعد، منذ إصدار بيانهم، فمنهم من التحق بالنظام، ومنهم من التحق بالأحزاب أو التيارات الإصلاحية الملتفة بهذا القدر أو ذاك حوله.

خاتمة (المرحلة الأولى 1970 ـ 1980)

على العموم، عرفت هذه الفترة صراعا بين من تبقى من الخط الثوري للمنظمة، الذين طرحوا ودافعوا عن شعار "التقييم الشامل وإعادة البناء"، وبين من نصبوا أنفسهم "قيادة" للمنظمة، وطرحوا "إعادة البناء"، بناء يتم على "حد أدنى تنظيمي يرتكز على تصور أولي للمهام، وسيتم اللجوء (وفق "قيادة إعادة البناء")، كلما طرحت عملية بناء جزئية، إلى تقييم جزئي" (إعادة البناء بالتقسيط التجريبي)، وهو ما يعني ان البناء التنظيمي الجزئي (توحيد الفروع...) يمثل المهمة الرئيسية، على أن يبقى بناء الخط السياسي، الذي على أرضه سينبني التنظيم، معلقا (ثانويا). لم يعد الخط السياسي هنا كما تقول وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي": "أن التنظيم يستمد بنيته وأشكال علاقاته من الخط السياسي، الذي يحمله، باعتبار أن التنظيم هو التجسيد الحي للخط السياسي في ممارسة الحركة الجماهيرية، أو حلقة الوصل بين النظرية والممارسة، وتأليف ديناميكي وخلاق بين النظرية وحركة الواقع المراد تغييره، في جدليتهما المتواصلة"، وأن " محاكمة التنظيم في ممارسته هي محاكمة تستمد مقاييسها النقدية من خطنا السياسي".

في الواقع، كان هذا الخلاف حول مسألة "إعادة بناء منظمة إلى الأمام"، هو خلاف أولي لخلاف عميق، وصراع بين خطين، يتمحور حول قضايا استراتيجية، سياسية وإيديولوجية وتنظيمية.

لقد عملت "القيادة الجديدة" على فرض مواقفها ونظرتها لعملية "إعادة البناء"، وشرعت عمليا في إطلاق ما أسمته ب "مسلسل إعادة البناء"، ولم تعد هناك أي إمكانية للنقاش والصراع خارج "المسلسل" الذي فرضته "القيادة الجديدة"، مما اضطر معها الخط الثوري إلى إصدار "بيان إلى عموم الرفاق" (9 يونيو 1980) لتنبيه وتحميل كل المناضلين المسؤولية في مواجهة الانحراف اليميني (رفض فرع بلجيكا الاعتراف بشرعية "القيادة الجديدة") الذي دشنته "القيادة الجديدة". ليتلقى الخط الثوري حملة من الإشاعات والتهم أكثر من تلك التي قادها سابقا الخط الانتهازي اليميني، فيصدر على إثرها الخط الثوري "بيان توضيحي حول الإشاعات الاخيرة" بتاريخ 19 شتنبر 1980، وهو البيان الذي يشكل عمليا الحد الفاصل بين الخطين. انتهى هذا الصراع إذن بانتصار خط "مسلسل إعادة البناء" التحريفي " إلى حين أن تحطم "بناءه" في أول خروج سياسي له سنة 1985.

لقد حاولت هذه المقالة التركيبية هنا، وضع صورة عامة، مركزة وموجزة لمجمل صراع الخطوط وسط منظمة "إلى الأمام"[80]، من دون طرح لا تفاصيلها ولا بسط مجمل أطروحاتها، وذلك منذ لحظة الخروج العملي للخط الانتهازي اليميني (رفض معركة 14 نونبر 1976)، وهزيمته بعد ذلك، إلى حين انفجار المنظمة السياسي والتنظيمي واستيلاء حفنة من التحريفيين على "قيادتها"، كما حاولت المقالة كذلك تتبع مجموعة من المحطات الأساسية في سيرورة تطور الخط الانتهازي اليميني،

80 ـ لتكوين نظرة شاملة ومعرفة دقائق مجريات هذا الصراع، يستحسن كثيرا الرجوع إلى دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية إلى الأمام"، بقلم الرفيق ف. الهيلالي والمنشورة على موقع 30 غشت.

وذلك لتلمس واستيعاب عملية انتقال هذا الخط إلى طور آخر أكثر خطورة مما كان عليه، وهو طور القطع والردة عن خط المنظمة، الذي دشنه بيانها في 22 فبراير 1980، وعلى الخصوص هنا، لاستيعاب "المشروع السياسي " الذي على أرضه سينبني "مسلسل إعادة البناء" التحريفي ل "إلى الأمام".

المرحلة الثانية: من الانفجار السياسي والتنظيمي و"إعادة البناء" التحريفي 1979 / 1980 إلى الحل العملي لمنظمة "إلى الأمام" سنة 1994

1 . تقديم

انطلقت أولى لبنات "مسلسل إعادة البناء" التحريفي خلال سيرورة الانفجار السياسي والتنظيمي لمنظمة "إلى الأمام"، وتحديدا في فترة الصراعات السياسية والإيديولوجية والتنظيمية التي عرفتها المنظمة سنة 1979 والتي أفضت في 12 نونبر من نفس السنة، إلى طرد كل العناصر التي ابتعدت عن خط المنظمة السياسي والإيديولوجي، وعلى الخصوص طرد العناصر الإصلاحية والتصفوية التي قادت عملية التخريب الداخلي للمنظمة.

خلال هذه السيرورة المتسارعة والمركبة من حيث تقاطع أحداثها وتعدد أطرافها وتداخلها أحيانا من جهة، ومن جهة ثانية من حيث عواقبها "التنظيمية" الأولية[81]، برز ما كان يختمر من قبل إلى السطح، وعلى أرضية خلافات سياسية واستراتيجية عميقة، بدأت تبرز إحدى معالمها الأساسية، صراع بين خط ثوري دافع عن خط المنظمة وتجربتها الثورية، وقاد بانتصار،

81 . انظر بهذا الصدد دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام"...".

معارك سياسية وإيديولوجية وتنظيمية ضد الخطين الانتهازي اليميني والعمالوي التصفوي، وهو الخط الذي طرح "التقييم الشامل" للتجربة كحلقة أساسية في سيرورة إعادة بناء المنظمة، وبين خط بدأ يستغل تدريجيا الوضع العام الداخلي لما بعد انتصار الخط الثوري في معركة أبريل 79 إلى حدود صدور قرارات الطرد ل 12 نونبر، حيث نصب هذا الخط "الجديد"، بداية، نفسه ك"قيادة جديدة"[82] تروم، في مناورة سياسية وتنظيمية تلعب بها دور الوسيط وتستعيد بها مواقعها السابقة داخل "التنظيم"، إعادة ترتيب الوضع الداخلي للمنظمة، خصوصا بعد انسحاب السرفاتي من المنظمة المركزية المحلية، وتوقيفه بعد ذلك من طرف لجنتها القيادية المحلية، والتحاقه بداية بموقع المجمدين تحت ذريعة نظريته في "التوجيه والتسيير"، وتحديدا التحاقه بزعماء الخط الانتهازي اليميني الذين شكل معهم سابقا، ابتداء من يناير 1979 (تاريخ ترحيله إلى السجن المركزي)، حلفا ثلاثيا ضد الخط الثوري[83].

تشكل إذن، ومرة أخرى، حلف ثلاثي "قيادي جديد" على أرضية الشروط التي أملاها السرفاتي على رفيقيه القدامى في هذه "القيادة الجديدة"، وهي التفاوض مع المجمدين لأجل إعادة إدماجهم في التنظيم، إن هذه العملية لا تخرق فقط النظام الداخلي للمنظمة، وتتنكر لمبادئها وقراراتها، بل هي تقفز كليا على مجمل الأعمال التخريبية التي مارستها وقادتها تلك العناصر منذ استئصال النظام للتنظيم المركزي، وعلى رأسهم السرفاتي نفسه الذي اعترف، في "تأملاته النقد الذاتية"، بأدواره التخريبية

82 ـ لعب هذا الدور كل من علي فقيرو عبد الحميد أمين ، فالأول كما هو معلوم وفق تقرير 20 نونبر ، قد تم تجميد عضويته في اللجنة الوطنية للمنظمة بعد تسليمه نفسه للنظام في ماي 1972، وبقي بعيدا منذ ذلك التاريخ عن المنظمة، أما الثاني فقد جعله الاعتقال في 19 ماي 1972 بعيدا هو الآخر عن المنظمة وتجربتها.

83 ـ انظر بهذا الصدد اعترافاته في تأملاته النقد الذاتية لسنة 1979، والتي أصدرها في مارس 1980.

المتعددة، التي قام بها منذ ترحيله إلى السجن المركزي، وقبل ذلك، محاولته تلغيم وتقويض المعركة التي استشهدت خلالها سعيدة المنبهي.

انتهت محاولة استعادة المجمدين للتنظيم إلى الفشل، وفرضت على من نصبوا أنفسهم "قياديي" هذه المناورة، قبول قرارات طرد هؤلاء المجمدين، وهي المعروفة ب "قرارات 12 نونبر 1979".

لقد أعقبت هذه المناورة السياسية والتنظيمية التي فشلت مهمتها في جمع ما لا يجمع، استمرار هذا الثلاثي في تنصيب نفسه "قيادة جديدة" ل "تنظيم إلى الأمام"، حد الاستفراد به، حيث انطلق في بلورة تصوره لما أسماه ب "مسلسل إعادة البناء"، الذي يقوم وفق طرحه على "حد أدنى تنظيمي مرتكز على تصور أولي للمهام... يتم فيه اللجوء إلى تقييم جزئي كلما طرحت عملية بناء جزئية"، هذا في الوقت الذي كان فيه مناضلو الخط الثوري يطرحون تصورهم المركز في شعار "التقييم الشامل وإعادة البناء"، والذي ووجهت تصوراته بالإقصاء، بسبب فرض "القيادة الجديدة" ضرورة التعاطي الإيجابي مع طروحاتها وتصوراتها، فاحتكرت بهذا الصدد ولنفسها وحدها مشروع "إعادة البناء" عن طريق تطويع، خدمة لتصورها وطرحها، بعض المفاهيم المركزية التي أسست لها المنظمة سابقا في ممارستها وتصورها التنظيميين (انظر تقرير 20 نونبر)، وعلى الخصوص دور "القيادة في عملية البناء التنظيمي "، وكذا "وحدة المنظمة". لقد تعامل هذا الثلاثي بمكر اتجاه ضغط مجموعة من مناضلي الخط الثوري، وصراعهم ضد المسار الذي اتخذته "القيادة الجديدة"، حيث في الوقت الذي اضطرت فيه هذه الأخيرة إلى فتح النقاش حول مشروع "إعادة البناء" الذي استفردت به، عبر تشكيل لجان بهذا الصدد، كانت هي قد انطلقت عمليا في إنجازه دون مناقشة لأرضياته وطروحاته.

هكذا دخل إذن تنظيم "إلى الأمام" مرحلة جديدة من الممارسة البيروقراطية، بزعامة من نصبوا أنفسهم "قيادة جديدة" له، تحتكر كل شيء باسم "المركزية" التي لم تختلف هنا، ممارسة ومنهجا تفكيريا، عن تلك التي تم من بين ما تم بسببها، الانفصال عن الحزب التحريفي ل"علي يعتة"، وباسم "وحدة المنظمة" التي لم تكن تعني هنا سوى وحدة فوقية، تركز كل التنظيم في "القيادة الجديدة" نفسها[84]، وما على تنظيمات المنظمة إلا التنفيذ، خصوصا وأن العديد من مناضلي الجيل الأول، خلال سيرورة الانفجار السياسي والتنظيمي، لم يعد يربطهم بالمنظمة أي رابط سياسي أو إيديولوجي أو تنظيمي، وأن جيلا ثانيا من تنظيمات المنظمة شبه الجماهيرية، الذي لم يكن على معرفة بسيرورات الوضع الداخلي للمنظمة، وجوهر صراعات أطرافها وأطروحاتها الأساسية، كان قد بدأ العمل منذ 1978 على شحنه وتشكيل منظوره لتجربة المنظمة السياسية والتنظيمية، وهو الجيل الذي سيشكل على طول هذه المرحلة الثانية ل "إلى الأمام"، القاعدة التنظيمية الوفية ل قيادة خط "إعادة البناء" التحريفي.

أمام هذا الانحراف السياسي والتنظيمي في إطلاق مشروع "إعادة البناء"، أصدر مجموعة من مناضلي الخط الثوري وثيقة "بيان إلى عموم الرفاق" بتاريخ 9 يونيو 1980، والذي تلته حملة مسعورة من الإشاعات من طرف خط "إعادة البناء" في حق متعاطفي ومناضلي الخط الثوري، الذين اضطروا معها، مرة أخرى، إلى إصدار "بيان توضيحي حول الإشاعات الأخيرة" بتاريخ 19 شتنبر 1980، وهو البيان الذي يشكل عمليا الحد الفاصل بين الخطين وسط ما تبقى من تنظيم "إلى الأمام".

84 . نضرب هنا مثالا بإحدى الفقرات التي خصتها "القيادة الجديدة" لنفسها في حديثها عن ما سمي ب "القيادة الوطنية"، حيث تقول: " لابد للقيادة الوطنية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية، ..... و تعمل على مسايرة و توجيه عمل المنظمة في مختلف الفروع التي تعاني من التفكك السياسي و التنظيمي " ، يبدو أننا هنا لسنا بعيدين عن نظرية "التسيير والتوجيه" لصاحبها ابراهام السرفاتي، لجعل "القيادة الجديدة" فوق التنظيم وخارج أي محاسبة تنظيمية وسياسية.

2 ـ "القيادة الجديدة" و"إعادة البناء"

ستحاول هنا هذه المقالة التركيبية تقديم مجموعة من الأفكار المركزية لتصور "القيادة الجديدة" لما أسمته ب "مسلسل إعادة البناء" ارتباطا بعملية "التقييم"، حيث لن يتم الاعتماد هنا على تسلسل هذه الأفكار كما جاءت في أولى الوثائق، التي تمت بلورتها بهذا الصدد، بقدر ما سيتم الاعتماد على المنطق الذي يربط هذه الأفكار بعضها ببعض من جهة، ومن جهة ثانية، ما يربطها بتصور هذه "القيادة" ل"التقييم".

بداية لقد تمت الإشارة في "البيان السياسي الداخلي بمناسبة الذكرى التاسعة لتأسيس المنظمة" (غشت 1979) والموقع باسم "اللجنة الوطنية"، على أن "القيادة الوطنية ستعمل لاحقا على تهيئ أرضية تتعرض للوضع الذاتي لمنظمتنا ولمهامها العاجلة، وخصوصا منها ما يتعلق بإعادة البناء"[85]، وهي الوثيقة التي ستصدر في نهاية 1979، بعنوان "**وضعية المنظمة والمتطلبات العاجلة لإعادة البناء**"، والتي تعرض فيها أصحابها إلى ما اصطلحوا عليه ب"أزمة المنظمة و**مهمة المنظمة الرئيسية التي تكمن في "إعادة البناء**"، وحددوا "**برنامج للعمل يستهدف إنجازه إعادة بناء الخط السياسي وتهيئ المؤتمر الأول**"، و "ضرورة إصدار النشرة المركزية الجماهيرية "إلى الأمام" كداعية ومحرض ومنظم جماعي، والنشرة المركزية الداخلية "الشيوعي" كأداة أساسية لتنظيم الصراع الديمقراطي وسط المنظمة".

تقول الوثيقة إذن، بأن "مسألة **إعادة البناء**... هي **مهمة مزدوجة**، تعني من جهة بناء منظمتنا **تنظيميا**، ومن جهة ثانية بناء خطها **السياسي**". ولأجل هذه "المهمة المزدوجة" من "بناء التنظيم وبناء الخط السياسي"، تحدد الوثيقة الزاوية أو الطريقة

85 ـ انظر بيان الذكرى التاسعة لتأسيس المنظمة المنشور في كتاب" الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام".". ـ على موقع 30 غشت.

التي بها يجب النظر إلى "مسألة إعادة البناء" "المزدوجة" هذه[86]، وهي ، وفق الوثيقة: "النظر إلى إعادة البناء كمسلسل: مسلسل البناء التنظيمي والبناء السياسي للمنظمة" "والذي يتم خلاله" (أي هذا "المسلسل")، البناء التنظيمي والسياسي".

في هذه الحالة، وهذا ما يمكن على الأقل فهمه هنا، يصبح "مسلسل إعادة البناء" (التنظيمي والسياسي) العام أو الشامل، إن صح هذا التعبير، هو مجموع لحلقات متتالية (كالمتتاليات الحسابية في الرياضيات) من "البناءات التنظيمية والسياسية" التي تكون "مسلسل" هؤلاء في "إعادة البناء" ككل.

لقد حددت وثيقة "القيادة الجديدة" حلقة بداية (انطلاقة) هذا "المسلسل" كالتالي: "**وينطلق من حد أدنى من البناء التنظيمي (على أساس تصور أولي لمهام المنظمة**: ضرورة **توحيد الفروع**، الأولوية **للتجذر داخل الطبقة العاملة**...)، وهذا **الحد الأدنى** ، "**يمكن** المنظمة، من جهة، **من ممارسة نشاطها الفعلي** في الساحة النضالية، و**يمكن جميع فروعها في المساهمة الفعلية في بناء الخط السياسي**..."

فالتصور الأولي للمهام، الذي على أساسه سينبني الحد الأدنى التنظيمي، كانطلاقة أولى لمسلسل إعادة البناء، حددته الوثيقة في ضرورة توحيد الفروع: وهي هنا عملية "بناء تنظيمي" من دون أي خط سياسي ، تتم على أساسه عملية التوحيد، وفي أولوية

86 ـ من الضروري إثارة الانتباه هنا قبل الاستمرار في توضيح وجهة النظر هذه، وتقديمها للقارئ، على أن الوثيقة لم تحدد هنا بعد الطرف الذي ستوليه الأولوية، الطرف الرئيسي ، أي الطرف الذي ستركز عليه أكثر من الآخر، والذي ستعتمده أساسا وتستند إليه في إطلاقها لما ستسميه بعد هذا ب "مسلسل إعادة البناء"، وإلا لكانا الطرفان متساويان ومتزامنان في انطلاقة عملية "إعادة البناء"، وقد يظلان هكذا إلى أن يقرر أصحابها انهاء عملية بنائهما. وفي هذه الحالة، فهي نظرة مثالية مطلقة لسيرورة علاقات السياسي والتنظيمي. ومع ذلك، يمكن مسبقا، بناءا على الانطباع الذي يوحي به ترتيب المصطلحين الذين اعتمدتهما الوثيقة في طرح "مسألة إعادة البناء"، والقصد هنا ترتيب مصطلحي "البناء التنظيمي والبناء السياسي"، القول بأنه إشارة ضمنية على أن الأولوية، في وجهة نظر الوثيقة، هي للبناء التنظيمي واستبعاد أولوية الخط السياسي .

التجذر داخل الطبقة العاملة : وهو عنصر أولوي بالنسبة لهذه "القيادة" للتحرك في الساحة النضالية / الحركة، بشكل آخر يمكن القول، أن الحلقة / الدائرة الأولى من مسلسل إعادة البناء التنظيمي والبناء السياسي، تنطلق بداية من توحيد الفروع، وتحت من نصب نفسه قيادة جديدة لها (المنظمة =القيادة + الفروع)، الأمر الذي سيمكنها من ممارسة نشاطها في الساحة النضالية (أولوية هذا النشاط هو التجذر داخل الطبقة العاملة)، ثم عن طريق هذا النشاط / الحركة ستتمكن المنظمة (بالنسبة للفروع المساهمة فقط) من بناء خطها السياسي.

فمن ثنائية أولى، طرفاها "البناء التنظيمي والبناء السياسي"، إلى ثنائية ثانية، ضمن أولوية البناء التنظيمي على البناء السياسي، طرفاها في أولى حلقات انطلاقة هذا "المسلسل"، هما: **طرف الحد الادنى التنظيمي** (توحيد الفروع، من دون نسيان أن هناك "قيادة جديدة" ـ "مركزية" ـ يلزمها وجود قواعد/ الفروع)، و **طرف الحركة** (مع أولوية التجذر داخل الطبقة العاملة)[87]، **والهدف** وفق الوثيقة **هو الحركة** ("تمكين المنظمة من ممارسة نشاطها الفعلي في الساحة النضالية")، وتمكين ذاك الحد الأدنى التنظيمي (فروعه موحدة وعلى رأسها "قيادة جديدة) من **المساهمة** (المساهمة فقط) الفعلية **في بناء الخط السياسي**"[88]

87 ـ ويحق هنا وضع التساؤل التالي: ما الفرق بين هذا الطرح والطرح العمالوي التصفوي الذي دعا إلى حل المنظمات الماركسية ـ اللينينية والذهاب إلى الطبقة العاملة، غير "توحيد الفروع" تحت "قيادة" أصحاب هذا "المسلسل"، وهو السؤال الذي يستتبعه آخر : على أي **أساس سياسي وإيديولوجي** إذن ستتوحد هذه الفروع؟ والذي على طريقه ستنطلق في تجذرها داخل الطبقة العاملة؟. وبشكل آخر: لأجل ماذا التجذر داخل الطبقة العاملة في غياب أي منظور سياسي وإيديولوجي لقضايا الصراع الطبقي؟ ألا تؤدي هذه الطريق التي اختارها هؤلاء، والتي يغيب فيها الخط السياسي، إلى النقابوية العمالوية، وتجريد الطبقة العاملة من سلاح النضال السياسي على أساس خط سياسي واستراتيجي محدد؟

88 ـ الكلمة بين قوسين وسط الفقرة هي من عندنا، وكأن أصحاب الوثيقة يلمحون ضمنيا هنا في هذه الفقرة (تمكين الفروع من المساهمة...)،من دون إثارة مباشرة وصريحة، على أن الفروع في **تجربة المنظمة سابقا لم تكن لها مساهمة في بناء الخط السياسي**. أما الآن، ف"القيادة الجديدة"، في إطار "مسلسل

الانطلاقة الأولى : بناء حد أدنى تنظيمي الهدف 1: التمكن من الحركة (الساحة النضالية) الهدف 2: بناء الخط السياسي.

هـذا الأمـر كحلقـة اولى، عليهـا أن تتطـور في حركـة دائريـة (هي في الحقيقـة هنـا حركـة دائريـة مـن التكـرار، وليسـت حركـة ديالكتيكية)، من حد أدنى تنظيمي يتحرك ليبني خطا سياسيا، أو لنقل ليبني حدا أدنى سياسيا، يوازي ويتمشى مع الحد الأدنى التنظيمي ، ثم يعـود إلى الحـد الأدنى التنظيمي للتحـرك في اتجـاه الخـط السياسي ، وعلى هـذه العمليـة أن تتكـرر باسـتمرار، حـتى يكتمل هذا المسلسل ب (تقول الوثيقة) " **المؤتمر كحدث بارز يسجل خلاصات الإنجازات السياسية والتنظيمية الحاصلة** وللدفع بالمسلسل لإنجاز حلقات جديدة".

وكأن المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" هنا، من وجهة النظر هذه، وقبل استيلاء هؤلاء عليها، لم يكن لديها خط سياسي تأسست على أرضيته، وتم نقده وتطويره في معمعان الصراعات الطبقية، وكأنه لم يكن في تجربتها أي تجذر داخل الطبقة العاملة، والذي تم طرحه أكثر من مرة كمهمة مركزية لها، وكأنه لم يكن هناك خط تنظيمي تمت محاكمته وتطويره، وهو، عكس ما تقدمه هذه "القيادة الجديدة" في ربطها لبناء خطها السياسي ببنائها لحدها الأدنى التنظيمي ، يستمد شكله ومضمونه من الخط السياسي للمنظمة (انظر تقرير 20 نونبر). كل هذا على الأقل، يفرض العمل على تقييم تجربة عشر سنوات منه ل"الانطلاق من جديد".

إعادة البناء"، ستمكنها من هذه المساهمة التي كانت سابقا مقتصرة فقط على القيادة المركزية. وما يؤكد مضمون هذه الفكرة هو ما جاءت به هذه "القيادة الجديدة" في حديثها حول "الوحدة" (وحدة المنظمة)،حيث تقول:"من بين السلبيات الهامة لتجربة منظمتنا، ضعف المساهمة الفعالة لجميع أعضائها أطرا و مناضلين في بلورة خطها الإديولوجي و السياسي و التنظيمي . لقد كان الصراع الديموقراطي المنظم شبه منعدم داخلها، مما أدى إلى وحدة سطحية للمنظمة.."

3 ـ علاقة "إعادة البناء" بالتقييم في تصور "القيادة الجديدة":

إن المنطق الذي تحكم في تصور "القيادة الجديدة" ل"مسألة إعادة البناء التنظيمي والسياسي" لمنظمة "إلى الأمام"، هو المنطق نفسه الذي تحكم في تصورها لمسألة "التقييم" ارتباطا بهذا "البناء"، فإذا كان هذا الأخير سيتم بالتقسيط، انطلاقا من بناء حد أدنى تنظيمي يؤدي عن طريق الحركة / الممارسة إلى بناء حد أدنى من الخط السياسي، فإن حلقة الحد الأدنى هذه، تحكمت هي الأخرى في مسألة "التقييم"، وهكذا (تقول الوثيقة): "أن نلجأ إلى التقييم الجزئي، كلما طرحت علينا عملية بناء جزئية، و لكن يكتمل مسلسل التقييم باكتمال مسلسل البناء"[89].

إن علاقة "إعادة البناء" هنا ب "التقييم" هي علاقة مسلسل بمسلسل آخر، علاقة خارجية، حيث سيتم اللجوء، ومن خارج "مسلسل إعادة البناء"، وكلما طرحت عملية بناء جزئية، إلى "التقييم الجزئي". هذه العلاقة هنا هي علاقة توازي وليست تداخلية التي فيها يكون التقييم عنصرا داخليا لعملية "إعادة البناء"، وليس، كما هو الحال في تصور "القيادة الجديدة"، عاملا خارجيا يتم المناداة على أحد أجزائه، أو اللجوء إليه كلما طرحت حلقة من حلقات "البناء الجزئي".

فالملاحظ إذن، أن علاقة "الحد الأدنى من البناء التنظيمي" ب "الحد الأدنى من البناء السياسي" هي علاقة خارجية، حيث يتم الانطلاق من أولى حلقات الأول على أساس تصور أولي لمهام ما، وعن طريق الحركة / الممارسة، لبناء حلقة الثاني، وكأن لكل

89 ـ بمعنى أن ما سيتم تقييمه وجب بداية تجزيئه، لكن، حتى وإن اعتقد أصحاب هذه النظرة بصحة التقييم الجزئي، فعلى أي أساس سيتم التجزيئ كي يتم ذاك التقييم الجزئي؟ أليست هذه بالنظرة الانتقائية التي تعدم كليا مفهوم السيرورة.
أليست عملية التجزيئ هذه مرتبطة بتجربة هؤلاء وسط المنظمة، أي أن بعدهم عن فترة من فترات تجربتها فرض عليهم نظرتهم التجزيئية لها، ولهذا وجب، في منظورهم لتجربة المنظمة، أن يتناسب حجم تقييمهم مع زمن وحجم تجربتهم فيها، ولن يكون هذا التقييم للتجربة إلا جزئيا من جزئية تجربتهم فيها ودفاعا في الحاضر عن مواقعم التنظيمية السابقة فيها.

واحد من البنائين جوهره الخاص به، وليس أن التنظيم، كما عبرت عن ذلك وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم ـ نقد ونقد ذاتي"، هو "التجسيد الحي للخط السياسي في ممارسة الحركة الجماهيرية، أو حلقة الوصل بين النظرية والممارسة..."، وهي هنا علاقات داخلية في منظور هذه الوثيقة النقدية، تشكل فيها كل هذه العناصر (النظرية والتنظيم والممارسة) كلا ماديا واحدا، وأن (تضيف وثيقة "عشرة أشهر..."): "التنظيم يستمد بنيته وأشكال علاقاته من الخط السياسي...".

إن غياب الخط السياسي في تصور "القيادة الجديدة"، وغياب نظرية الثورة بشكل عام، في انطلاق أولى عمليات "إعادة البناء التنظيمي"، والمعبر عنها ب "الحد الأدنى التنظيمي"، لا يعني سوى الانطلاق في عمل **تجريبي** محوره "تجميع ما تبقى من التنظيم من أجل الحركة"، إنها **العفوية** في أجلى صورها السياسية، و**النظرة الذاتية** التي أريد بها خدمة المواقع التنظيمية لأصحابها وطموحاتهم الطبقية ـ السياسية.

إن هذه العلاقة التي ربطت بها "القيادة الجديدة" عملية "البناء التنظيمي" ب "البناء السياسي"، هي نفسها التي ربطت بها "مسلسل إعادة البناء" ب"التقييم"، فكان أن أصبح "البناء التنظيمي" مجردا من أي خط سياسي ونظري يحكم بنيته ويضبط حركته، وأن أصبح "بناء الخط السياسي" هو نتيجة تجريبية ذاتية لتحرك مجموعة من "الأعضاء منظمين في فروع تحت وصاية مجموعة أخرى متنظمة كقيادة لتلك الفروع"، وأصبح التقييم هو تقييم جزئي لتجربتهم الجزئية في المنظمة، وليس تقييما لعشر سنوات من النضال السياسي والإيديولوجي والتنظيمي، يدرج فيه التجارب الثورية في المنطقة وأمميا، ولا يقفز على المنجزات الفكرية والعلمية لتدعيم المنظور البروليتاري للعالم في صراعه ضد الفكر البرجوازي بمختلف منوعاته.

خطاطة 1 : "مسلسل إعادة البناء":

المنطلق: بناء تنظيمي جزئي
(بناء حد أدنى تنظيمي على أساس تصور أولي لمهام ما)

تقييم جزئي
(خاص بالتنظيمي كلما طرحت عملية بناء تنظيمي جزئي)

النشاط في الساحة النضالية
(الحركة)

بناء سياسي جزئي (بناء حد أدنى سياسي)

تقييم جزئي
(خاص بالسياسي كلما طرحت عملية بناء سياسي جزئي)

يبدو أن **مركز "مسلسل إعادة البناء"** الذي تحكمت فيه النظرة الثنائية[90] والتجزيئية (ثنائية البناء وجزئيته وثنائية التقييم وجزئيته)، **هو الحركة** لضمان موقع في ساحات النضال.

4 ـ "القيادة الجديدة" و "مهامها العاجلة":

إن هذه المهام التي اصطلحت عليها "القيادة الجديدة" ب "العاجلة"، هي تلك المهام التي على أساسها سيتم إطلاق "مسلسل إعادة بناء الحد الأدنى التنظيمي والحد الأدنى من البناء السياسي"، وهي التي ستؤطر ما أسمته ب "النشاط في الساحة النضالية" كحلقة مركزية في هذا "المسلسل"، فهذه "المهام العاجلة" لا تندرج هنا ضمن خط سياسي واستراتيجي، بل على العكس من هذا، فعن طريق هذه "المهام الأولية"، وانطلاقا من "إعادة بناء حد أدنى تنظيمي" بناء على "تقييم تنظيمي جزئي"، سيتم "إعادة بناء حد أدنى سياسي"، هو الآخر كسابقه، بناء على "تقييم سياسي جزئي" كلما "طرحت عملية بناء جزئية".

أ." المهام العاجلة" ـ "إعادة البناء" ـ "التقييم": علاقاتها في تصور "القيادة الجديدة":

تقول "القيادة الجديدة" أن "إعادة بناء المنظمة" يستحيل إنجازه "بدون التجذر وسط الجماهير.. وأنه **لا يمكن بناء منظمة ماركسية لينينية صلبة بدون التجذر وسط الطبقة العاملة والجماهير ذات المصلحة الأساسية في الثورة**"[91]. وبهذا الصدد،

---

90 ـ القصد هنا بهذه النظرة هي الثنائية المثالية: La dualité métaphysique التي تحكمت في تصور "القيادة الجديدة"، حيث لكل طرف من هذه الثنائية جوهره الخاص، لتصبح العلاقة بين الطرفين خارجية وعلاقة تماثل. وهي تختلف كليا عن النظرة المادية الديالكتيكية كما عبر عنها لينين في عرضه "حول الديالكتيك": "ازدواج الواحد.." (le dédoublement de l'un)، وعبر عنها ماو تسي تونغ "في التناقض": "انقسام الواحد.." (la scission de l'un).

91 ـ انظر وثيقة "المهام العاجلة لمنظمتنا"، منشورة على موقع 30 غشت.

تقول "القيادة الجديدة" أن "**المنظمة فشلت في تحويل شعار التجذر وسط الطبقة العاملة إلى واقع ملموس**"، وهو الشعار الذي تم تدقيقه، حسبها، خلال الندوة الوطنية الأولى (نهاية 71 / بداية 72)، وتساءلت هنا عن سبب رفع المنظمة لشعار "التجذر وسط الشبيبة المثقفة"؟

وللجواب على تساؤل "القيادة الجديدة" وتحديد أسباب "الفشل في تحويل شعار التجذر إلى واقع ملموس"، تقول هذه القيادة": "**أن تقييما نقديا صريحا لتجربة المنظمة هو الذي سيمكننا من الجواب**... وهو الذي يمكننا **في نفس الوقت من استخلاص دروس ثمينة تجنبا من السقوط مجددا في الأوهام والمنزلقات والممارسات البرجوازية الصغيرة التي سقطت فيها منظمتنا**".

كما أنه، في استمرار من هذه "القيادة" في إبراز دور "التقييم النقدي" للتجربة في عملية "إعادة البناء" و"التجذر وسط الجماهير..."،:"**هذا التقييم كفيل بفرز الأسباب الموضوعية** (التركيب الطبقي البرجوازي الصغير للحملم... وانعدام شروط التحام عفوي لحركة الشبيبة المثقفة بالحركة العمالية...) **والأسباب الذاتية** (الانغلاق وسط الشبيبة المدرسية والتنظير له بأطروحة "الشبيبة المدرسية تشكل الطليعة التكتيكية للجماهير"...)..". ولم يفت هذه "القيادة" هنا الإشارة إلى "أن للمنظمة تجربة متواضعة وسط الطبقة العاملة وحتى مع الفلاحين"، لكن "**التقييم النقدي للتجربة هو الذي يبرز فشلنا في هذا المجال**"، وتؤكد هذه "القيادة" على "**أن التقييم النقدي لتجربة منظمتنا والحملم في العمل مع الطبقة العاملة سيمكننا من استخراج دروس ثمينة ستساعد المناضلين في عملهم المباشر معها**".

إلى حدود هنا، فهذه المقالة التركيبية تحاول تسليط الضوء على طبيعة العلاقات التي أقامتها "القيادة الجديدة" بين "مهامها العاجلة" من جهة، وبين "إعادة البناء" و"التقييم" من جهة ثانية، على أن نعود في فقرة لاحقة إلى مواقفها، وهي ليست من التقييم في شيء، التي أطلقتها في حق الخط السياسي والتنظيمي والإستراتيجي للمنظمة، حيث قامت، دون تحليل يذكر، بتمريرها هنا حين عرضها لمهامها ارتباطا ب"إعادة البناء" والتقييم.

الملاحظ إذن، وفق ما تقوله "القيادة الجديدة" في الفقرات التي أوردناها أعلاه، أنه حتى تلك "المهام العاجلة"، وأولها "التجذر وسط الطبقة العاملة"، أصبحت هي الاخرى رهينة بعملية التقييم، وأنه من دون هذا الأخير، سيتم لا محالة "إعادة السقوط في نفس المنزلقات والممارسات.... الفشل ..."، لتصبح المعادلة الجديدة هي كالتالي:

1 . **إعادة البناء** هي رهينة بالتجذر وسط الطبقة العاملة بالأساس (وسط الجماهير بشكل عام)

2 . فشل التجربة السابقة في التجذر وضرورة الجواب على سؤال الفشل

3 . هذا الجواب هو **رهين بالتقييم النقدي** لهذه التجربة لتجنب السقوط في نفس الفشل ول "استخراج دروس ثمينة ستساعد المناضلين" خلال عملية التجذر التي تدعو إليها "القيادة الجديدة".

خطاطة 2: الطريق إلى "إعادة البناء":

فشل تجربة **التجذر** السابقة

↓

التجذر وسط الطبقة العاملة
(أولى المهام التي على أساسها ستتم "إعادة البناء")

↓

التقييم النقدي للتجربة
(لتجنب تكرار الفشل)

↓

إعادة البناء

إذا كان "التقييم النقدي للتجربة" هنا، هو حلقة مركزية في "مسلسل إعادة البناء" عن طريق التجذر وسط الطبقة العاملة، فلما تجزيء هذا التقييم وطرح " بناء حد أدنى تنظيمي"، لتمكين هذا الأخير من النشاط في الساحة النضالية حتى يتسنى له هو الآخر "إعادة بناء حد أدنى سياسي"؟ لماذا رفض "التقييم الشامل" إذن، والذي طرحه الخط الثوري للمنظمة، كعنصر محوري في إعادة البناء، إن كان كل هذا الدور ل "التقييم النقدي للتجربة"؟ ألسنا هنا أمام موقف **حد أدنى من موقف "التقييم الشامل وإعادة البناء"** الذي دافع عنه الخط الثوري، أي موقف "حد أدنى من التقييم وحد أدنى من البناء التنظيمي والبناء السياسي".

لا تدعي هذه المقالة التركيبية التوفر على جواب شاف لهذا السؤال، إلا أن ما يمكن الانتباه إليه، حين سنعرض مجموعة من مواقف "القيادة الجديدة" في حق الخط السياسي والتنظيمي والإستراتيجي للمنظمة، هو أنها ("القيادة الجديدة") انتهجت طريقة اقتناص المواقف من هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتصارعة وسط المنظمة، لطرح مشروعها الذي أرادت به إطلاق "مسلسل إعادة البناء"، وبالأساس مواقف الخط الانتهازي اليميني وإلى حد ما بعض مواقف الخط العمالوي التصفوي.

ب ـ مواقف "القيادة الجديدة" من خلال "مهامها العاجلة":

لقد وضعنا مصطلح مواقف وليس تقييم، لأن ما سيأتي هنا، رغم ادعاء هذه "القيادة الجديدة" بمسألة "التقييم الجزئي" لتجربة المنظمة، وحينا آخر ادعائها بضرورة "التقييم النقدي للتجربة"، فهو لا يختلف عن نفس النهج الهجومي والتخريبي الذي انتهجه على الخصوص، الخط الانتهازي اليميني في تعاطيه مع تجربة المنظمة وخطها، ولم يختلف في مواقفه معه، بفارق يكاد يكون الوحيد مع هذا الخط، هو مسألة الذيلية للقوى السياسية البرجوازية الصغيرة في إطار "الجبهة العريضة"، وبهذا الصدد انتقلت هنا هذه "القيادة الجديدة" في هذه الحالة، إلى سد هذه الثغرة باقتناص موقف الخط العمالوي التصفوي، مع تغليفه بلغة إيديولوجية وسياسية تنهل من الخط الإيديولوجي و السياسي للحملم بشكل عام .

ب ـ 1 ـ المواقف الانتهازية اليمينية والتصفوية في خط "القيادة الجديدة"

سيرا على نهج الخطين الانتهازي اليميني والتصفوي، اعتبرت القيادة الجديدة أن **"أحد الأسباب المباشرة الرئيسية لهذا الفشل يكمن في أساليب العمل البرجوازي الصغير التي مارسناها في عملنا وسط الطبقة العاملة والجماهير المنتجة بصفة عامة، وبالإضافة لذلك، وبالارتباط بالخط السياسي الخاطئ للمنظمة في العمل الجماهيري والتنظيمي (التركيز على**

الشبيبة المدرسية كطليعة تكتيكية) ...". وفي تعرضها لمفهوم "المحترفين الثوريين"، لم تختلف نظرة "القيادة الجديدة" عن نظرة سابقيها الذين نعتوا المنظمة ب "الشبكية والإرهابية"، حيث نجد هنا أن "المنظمة "اختارت ممارسة طابع الشبكية والانعزال عن الجماهير".

أما بالنسبة للحركة الطلابية التي تقول فيها هذه "القيادة" أن هناك أرضية تعود لفبراير 1979، قامت بتقييم أولي لتجربة المنظمة وسط الحركة الطلابية، فنجد أن موقف هذه القيادة في حق المؤتمر 15 لم يختلف هو الآخر عن موقف الخط الإنتهازي اليميني، حيث اعتبرت أنه "**تضمن عدة منزلقات** (التعامل مع الأحزاب، التعامل مع قضية الصحراء الغربية، طرح مسألة العنف الثوري، طرح مسألة السلطة، طرح بناء الحزب البروليتاري...) يمكن تركيزها إجمالا في **الخلط بين العمل السياسي الثوري** الذي هو اختصاص التنظيمات الثورية السياسية **والعمل النقابي** في إطار اوطم كمنظمة جماهيرية ديمقراطية تقدمية مستقلة، وقد أدى هذا الخلط من جهة إلى **ضرب مبدأ الجماهيرية والديمقراطية داخل اوطم**، ومن جهة أخرى إلى **عزلها عن باقي القوى الديمقراطية** في البلاد، **مما سهل قمعه** (المنع في يناير 73، اعتقال جل أعضاء قيادته والعديد من مناضليه) عندما أصبح الظرف موات بالنسبة للحكم.". الواضح هنا أنهم يحملون الحملم المسؤولية في كل الضربات التي تعرضت لها الحركة الطلابية في تلك الفترة، وأنه لولا مواقفها السياسية، لما جاءت تلك الهجمة الشرسة للنظام.

وتضيف "القيادة الجديدة"، أن "التقييم الوارد في الأرضية المذكورة كان ناقصا، حيث أنه **لم يتعرض لمسألة استيلاء الحملم بواسطة الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين على الجهاز**. **ليس الهدف هنا هو القيام بتقييم شامل** لهذه المسألة، وإنما لفت الانتباه إلى هذا **الاستيلاء الذي تم بأساليب ديمقراطية** (خلافا لما يروجه خصوم الحملم) كان **خطأ فادحا بالنسبة للحملم**

التي أصبحت لها مسؤوليات إزاء الحركة الطلابية حرفتها عن مهمتها (يعني الحملم) **الأساسية وهي التجذر وسط الجماهير العمالية والفلاحية بالأساس...**". وتعلل "القيادة الجديدة" ما اعتبرته "خطأ الاستيلاء على الجهاز"، أي قيادة أوطم، إلى "**التوجه الذي سارت عليه الحملم عند نشأتها حيث كانت الحملم ترى أن الحكم في أزمة لن يخرج منها، وأن الإصلاحية قد أفلست نهائيا، وأن الثورة على الأبواب**، وأنه يجب بالتالي الدفع بنضالات الشبيبة المدرسية (الطلبة والتلاميذ) إلى مداها الأقصى من أجل التأثير على القطاعات الجماهيرية الأخرى لتصعيد نضالها، فتفجر التناقضات في صفوف الحكم إن لم تعصف به نهائيا". لتخلص إلى أن "هذا الفهم لدور الشبيبة المدرسية الغريب عن الماركسية اللينينية والبرجوازي في الصراع الطبقي قد أدى في الحقيقة إلى تحريف الحملم عن مهمتها الأساسية: العمل على انصهار الماركسية اللينينية بالحركة العمالية من أجل بناء حزب البروليتاريا المغربي...".

ما يسري على الحركة الطلابية في مواقف "القيادة الجديدة"، يسري كذلك على الحركة التلاميذية ودور الحملم فيها، وهكذا تم اعتبار إنشاء النقابة الوطنية للتلاميذ "كنقابة سرية، **منزلقا خطيرا ذو خلفية برجوازية** في العمق، ورفض الوداديات هو سقوط في "**الانتهازية اليسارية**"." كما أنه في "ظروف غياب حزب البروليتاريا، يعتبر إنشاء نقابة سرية للتلاميذ مجرد حلم برجوازي صغير".

إن ما تم تقديمه هنا من مواقف صادرة عن "القيادة الجديدة" في حق تجربة المنظمة، والذي لا يختلف عما أصدره الخط الانتهازي اليميني خلال هجومه على خط المنظمة وتاريخها، تم اعتباره "**تقييما أوليا وسريعا**" تأمل من خلاله هذه "القيادة الجديدة" أن يكون "**منطلقا** للنقاش **من أجل القيام بتقييم معمق** للتجربة"

خلاصة "التقييم الأولي للقيادة الجديدة حول فشل التجربة"

ـ أساليب العمل البرجوازي الصغير وسط الطبقة العاملة

ـ تنظيم شبكي

ـ الخلط بين العمل السياسي الثوري والعمل النقابي

ـ استيلاء الحملم على الجهاز النقابي الطلابي كان خطأ، وحرف الحملم عن مهمتها الأساسية

ـ هذا الخطأ مصدره هو الخط السياسي الذي اعتمد الشبيبة المدرسية كطليعة تكتيكية

ـ بناء النقابة الوطنية للتلاميذ في السرية حلم برجوازي صغير وانتهازية يسارية

النتيجة التي توصلت إليها "القيادة الجديدة" هنا، هي أن:

"الخط السياسي للمنظمة في العمل الجماهيري والتنظيمي خاطئ."

يتجسد فشل التجربة إذن، بناء على هذا "التقييم الأولي " "للقيادة الجديدة"، في الخط السياسي الخاطئ الذي اعتمدته المنظمة منذ انطلاقتها، حيث تم اعتبار فئة الشبيبة المثقفة (المدرسية) ممرا للتجذر وسط الطبقة العاملة، وهو بالنسبة لهذه "القيادة الجديدة"، لا يختلف في جوهره عن ما قدمه الخط الانتهازي اليميني، حين دعا إلى تشكيل جبهة عريضة ذيلية لحزب الاتحاد الاشتراكي (أو ما اصطلح عليه ب "جبهة القوى الديمقراطية والثورية") لفك العزلة عن المنظمة وتمكينها من التجذر وسط الطبقة العاملة، ففي كلتا هاتين الحالتين بالنسبة "للقيادة الجديدة"، تم الاستناد إلى البرجوازية الصغيرة للمرور

إلى الطبقة العاملة، ولم تستطع المنظمة خلال كل مسيرتها النضالية، التخلص من تشكيلتها البرجوازية الصغيرة التي طبعتها منذ التأسيس.

إن هذه الصورة التي تقدمها هنا "القيادة الجديدة" في مواقفها اتجاه المنظمة وخطها، تشكل صورة **لحد أدنى من مواقف وتصور الخط الانتهازي اليميني**، إن نزعنا عن هذا الأخير طرح "الجبهة العريضة"، وهو بالمناسبة الطرح الذي انتقدته تلك "القيادة".

بشكل عام، حددت "القيادة الجديدة" جوابها على ما أسمته ب"فشل وأزمة المنظمة" في عنصرين اعتبرتهما " الخلاصة الثمينة الأولى التي يأتي بها التقييم الأولي لتجربة منظمتنا":

1 ـ "أنه لا يوجد طريق آخر للتجذر وسط الجماهير خارج الالتحام بها في المواقع التي تتواجد فيها، أي في مواقع الإنتاج بالخصوص- فطريق الماركسيين-اللينينيين الرئيسي للتجذر في الطبقة العاملة، هو عملهم المباشر في معامل كعمال أو مستخدمين- هناك طرق أخرى مثل العمل معهم في مقر النقابات، أو في الأحياء الشعبية، لكن الطريق الرئيسي يظل هو الطريق الأول".[92]

2 ـ "التخلص من رحم الشبيبة المثقفة لتصبح القاعدة الاجتماعية للمنظمة مشكلة من العمال والفلاحين بالأساس".

92 ـ وجب أن لا يفوتنا هنا التذكير بما قالته هذه "القيادة الجديدة" سابقا حول "التجذر وسط الطبقة العاملة" وضرورة ربطه ب"التقييم النقدي لهذه التجربة... من أجل استخراج دروس ثمينة..." و"...لتجنب السقوط في نفس الفشل..."، وليس كما قامت به هي نفسها التي قالت بذلك، بناء على "تقييم أولي وسريع... يكون منطلقا للنقاش من أجل القيام بتقييم معمق للتجربة"، والذي على أساسه (التقييم الأولي والسريع)انطلق قطار "المسلسل" من دون بناء سكته ولا معرفة اتجاهه.

هكذا اعتبرت "القيادة الجديدة" خلاصاتها هنا، "**توجها جديدا ومرحلة تأسيسية** للمنظمة"، تخدم بالأساس مهمة التجذر وسط الطبقة العاملة، حيث دعت للعمل على نقل أجود عناصرها من طلبة وتلاميذ ومثقفين للعمل المباشر كعمال وكمستخدمين في المعامل والمناجم والضيعات الفلاحية، وهو ما وظفت له مفهوم "الانتحار الطبقي". واعتبرت هنا أن هذا الأسلوب هو الرئيسي للتجذر وسط الطبقة العاملة.

حقيقة وللإشارة فقط، من دون الذهاب بهذه المقالة التركيبية نحو التحليل والنقد، ففكرة الذهاب المباشر إلى الطبقة العاملة، كانت هي الفكرة المركزية التي قدمها الخط العمالوي التصفوي في هجومه على المنظمة وخطها، حيث اعتبره خطا برجوازيا صغيرا، وأن كل الحملم عبارة عن منظمات برجوازية صغيرة منذ نشأتها، مع فارق، أن هذا الخط دعا إلى حل كل المنظمات الماركسية ـ اللينينية و"الانتحار الطبقي الفردي"، في حين دعا خط "القيادة الجديدة"، الذي اقتنص فكرة الهجوم هذه، إلى بناء الحد الأدنى التنظيمي كي ينزع عنها طابع الفوضوية، لكنها بقيت في إطار العفوية والعمالوية والتجريبية، بسبب غياب الخط السياسي والاستراتيجي والتنظيمي ، الذي على أساسه ستتم عملية تنظيم "التجذر وسط الطبقة العاملة" ارتباطا بالفئات الطبقية الاجتماعية المشكلة للجبهة الثورية الشعبية (انظر بهذا الخصوص استراتيجية "القواعد الحمراء" للمنظمة في فترة 72 / 74 وبناء، مثلا، اللجان الثورية للعمال والفلاحين والشباب والجنود).

ج ـ "القيادة الجديدة": "التجذر وسط الطبقة العاملة والعمل وسط الفلاحين"

لقد حددت "القيادة الجديدة" هدفها من عملية "الانتقال المباشر نحو الطبقة العاملة في مواقع العمل والإنتاج" في "**المساهمة في بناء الحزب البروليتاري**"، حيث اعتبرت هذا الأخير "هو **الطليعة المناضلة الواعية... والمنظمة للطبقة**

العاملة"، وبهذا الصدد اعتمدت "القيادة الجديدة" مفهوم "**المنظمة البروليتارية**" التي، "من دون التحامها بالطلائع المتقدمة للطبقة العاملة سواء من حيث النضال أو من حيث الوعي السياسي، لا يمكن الحديث عن "حزب بروليتاري"، كما أنه "لا يمكن الحديث عن "منظمة بروليتارية" من دون الهيمنة السياسية والإيديولوجية لطلائع الطبقة العاملة داخل المنظمة، وفي التركيب الاجتماعي لقيادتها بالخصوص"[93].

ولتحديد هذه "الطليعة البروليتارية"، اعتمدت "القيادة الجديدة"، حسب طرحها، "المفهوم اللينيني للطليعة البروليتارية"، حيث تقول أنها تتكون: "في الشروط الموضوعية التي تفسر كون عمال المناجم والمؤسسات الصناعية الكبرى تشكل الركيزة النضالية للطبقة العاملة المغربية... وأن مكاسب نضال هذه القلعات البروليتارية ترفع مستوى المعرفة الحسية لعمال هذه المؤسسات وتشكل قاعدة مادية لبروز الوعي البروليتاري"، كما أن "انصهار المثقفين الثوريين المتبنين لمواقف البروليتاريا والذين تصلبوا في إطار نضال منظماتهم م . ل مع هؤلاء العمال الطليعيين هو الذي يشكل أرضية بناء الحزب البروليتاري".

---

93 ـ الملاحظ هنا، هو تماهي "المنظمة البروليتارية" مع "حزب البروليتاريا"، ونلخص هذه الفكرة كالتالي:
ـ التحام المنظمة بطلائع الطبقة العاملة يمكن من الحديث عن حزب البروليتاريا.

ـ هيمنة الطلائع داخل المنظمة وفي قيادتها يمكن من الحديث عن منظمة بروليتارية،وكأننا نقف، ضدا على الديالكتيك المادي وقوانينه العلمية، في مكانين وفي نفس الوقت، أي اننا نستحم مرتين في نفس ماء النهر.

ألسنا هنا أمام صورة من "حزب عمالوي" منفصل أولا، على مستوى التنظيم السياسي، عن جماهير الطبقة العاملة نفسها، ومنفصل ثانيا عن الجماهير غير العمالية، وهذا في بلد ومنطقة تسيطر فيها كتلة طبقية اجتماعية مشكلة من طبقة كمبرادورية وطبقة الملاك الكبار، وأغلبية فئاتها الاجتماعية مشكلة من الفلاحين والمزارعين بمختلف أشكالهم ؟[94]

كما أن "قيادة هذا الحزب العمالوي" هي بالأساس "للفئات العمالية بالمؤسسات الصناعية الكبرى" ول "المثقفين الثوريين الملتحمين في هذه القلعات البروليتارية بطليعة الطبقة العاملة"، كون هؤلاء "المثقفين" لم يعودوا كذلك، أي "مثقفين"، بعد أن عملت "المنظمة"، حين كانوا "مثقفين ثوريين"، على إرسالهم سابقا إلى هذه القلعات لأجل الاغتسال من خطيئة (أو للتطهر من نجاسة) البرجوازية الصغيرة وثقافتها اللبرالية، ألسنا هنا أمام **حد أدنى من الصورة التي نسجها الخط العمالوي التصفوي،** حين هجومه على خط المنظمة وتاريخها النضالي .

في مقابل كل هذا الذي قدمته "القيادة الجديدة" هنا، نضع صورة موجزة لتصور المنظمة سابقا، والذي فيه اعتبرت **بناء المنظمة الماركسية ـ اللينينية** تكون **هي نواة حزب البروليتاريا**، وأن هذا الاخير هو قائد التحالف العمالي ـ الفلاحي، ومسيرة بناء هذا الحزب والتحالف هي مسيرة واحدة، حيث يشكل هذا التحالف الثوري، الركيزة الأساسية للجبهة الثورية الشعبية (الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية المشكلة من كل الطبقات الوطنية)، وحيث تشكل اللجان الثورية التي فيها تتنظم كل الطبقات الوطنية، قاعدة هذه الجبهة ووسيلة حكمها.

---

94 ـ من جهة أخرى، فطرح "القيادة الجديدة" هنا، يمنح انطباعا قويا، بأن أصحاب هذه النظرة، يرون "الطبقة العاملة المغربية" من زاوية النظر التي ترى هذه الطبقة كطبقة المصانع الكبرى في بلدان الانظمة الرأسمالية، وعلى الخصوص حين لم يهيمن بعد في هذه البلدان الرأسمال المالي، وليست طبقة عاملة في بلد يهيمن فيه رأسمال كمبرادوري تبعي ومندمج بالرأسمال الإمبريالي.

ولتوضيح تصورها لمهمتها الأساسية في "التجذر وسط الطبقة العاملة"، الذي قالت فيه هذه "القيادة الجديدة" ب "ضرورة إعطاء الأولوية في العمل الجماهيري والتنظيمي للعمل وسط الطبقة العاملة... وضرورة إخضاع التوجه السياسي العام للمنظمة لخدمة هذا الهدف..."[95]، اكتشفت القيادة "ضآلة إمكانياتنا الذاتية (قلة المناضلين المستعدين للعمل وسط الطبقة العاملة)" أمام "ضرورة الالتحام بالطلائع العمالية ..." وأمام "ضرورة التمركز في القطاعات الصناعية الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني"، وفوق هذا، "ضرورة خلق الشروط اللازمة للعمل وسط الفلاحين"[96]. في ظل هذه الشروط إذن، ارتأت "القيادة الجديدة": "تركيز قوانا المخصصة للطبقة العاملة بالأساس على القلعات البروليتارية في الدار البيضاء والمحمدية، على قطاع السكك الحديدية، على قطاع المناجم (خريبكة، جرادة) على العمال الزراعيين في المناطق المتميزة باحتداد الصراع الطبقي (سوس ماسة، الغرب، بني ملال، الملوية السفلى ...)".

إن الشيء الجديد هنا حتى هذه اللحظة في تصور "القيادة الجديدة"، هو فكرة "خلق الشروط اللازمة للعمل وسط الفلاحين"، وبهذا الصدد تقول هذه "القيادة" أنه:

95 ـ لا نعلم ما هو هذا التوجه السياسي العام للمنظمة، إن كانت هذه القيادة نفسها تقول من جهة بخطإ الخط السياسي الذي اعتمدته المنظمة، ومن جهة ثانية، بأولية إعادة البناء التنظيمي على البناء السياسي ؟ فمن أين ستأتي هذه القيادة بالتوجه السياسي العام؟؟ وهل يعني هذا العودة إلى الوراء، إلى فترة التأسيس؟ يعني تبني مواقف سياسية عامة تحكم فيها خط "العفوية"، والقفز على كل التجربة السياسية والتنظيمية لما بعد نقد ذاك الخط "العفوي".

96 ـ بالمنطق البسيط، ولتجنب هذا الاصطدام بين ما خطته من مشروع وبين واقع حاضرها الملموس، كان على هذه "القيادة" القيام بتقييم التجربة والوقوف على حاضر المنظمة، بل ولا انطلق مشروعها من واقعها الملموس ذاك، بناء على تقييم شامل لتجربتها، لإعادة بناء المنظمة وتطوير مشروعها.

"إذا كانت الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة القادرة على القيادة المظفرة لكافة الطبقات والفئات الوطنية والشعبية، من أجل تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، على طريق الثورة الاشتراكية، فإن الفلاحين وخاصة الفلاحين الفقراء يشكلون القوة الرئيسية للثورة و. د . ش ".

إن ما يمكن تسجيله هنا، هو أنه لأول مرة، بعد كل الذي طرحته "القيادة الجديدة" حول "مسلسل إعادة البناء" الجزئية و"التقييم الجزئي" لتجربة المنظمة، والتجذر وسط الطبقة العاملة، مع التركيز على بعض القطاعات الأساسية، نجد حديثا عن **الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية** وعن **الدور القيادي للطبقة العاملة** فيها، وعن **الدور الرئيسي للفلاحين الفقراء** في هذه الثورة، وتضيف "القيادة الجديدة" أن : "أي **استراتيجية** للثورة المغربية تغفل الفلاحين أو تهمش، أو **لا تولي الأهمية القصوى لدور الفلاحين في الث. و. د. ش، لا تؤدي إلى انتصارها** وإلى فتح الطريق للبناء الاشتراكي، **فلا ثورة بدون تحالف شعبي في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية، ولا تحالف شعبي بدون التحالف العمالي الفلاحي الذي يشكل العمود الفقري، ولا تحالف عمالي فلاحي بدون تجذر حزب الطبقة العاملة وسط الفلاحين وتأطيره لكفاح الفلاحين من أجل الثودش بصفة عامة، والثورة الزراعية بصفة خاصة**، وإذا كان **الفلاحون يشكلون حليفا موضوعيا ومخلصا للطبقة العاملة** في الكفاح من أجل الثورة، فإن **الفلاحين الفقراء يشكلون حليفا استراتيجيا للطبقة العاملة** في كفاحها من أجل البناء الاشتراكي".

مرة أخرى، ولأول مرة، يأتي الحديث عن "استراتيجية الثورة المغربية"، مع أنه لم تحدد هذه "القيادة" أية استراتيجية وأي خط سياسي وتنظيمي لمسلسلها في "إعادة البناء". كل ما هناك، ليس إلا استعادة لطرح سابق للمنظمة (انظر المرحلة الاولى لهذه المقالة التركيبية)، ومع ذلك نسجل ما يلي وفق ما خطته هذه "القيادة"[97]:

- **الثورة المغربية هي ثورة وطنية ديمقراطية شعبية** على طريق الثورة الاشتراكية

- **للطبقة العاملة دور قيادي في الث.الو.الد.الش،** على طريق الثورة الاشتراكية (لا حديث هنا عن حزب البروليتاريا كقائد سياسي وإيديولوجي وتنظيمي، بل الطبقة العاملة بشكل عام).

الفلاحون (بشكل عام) هم **حليف موضوعي ومخلص للطبقة العاملة.**

الفلاحون الفقراء هم القوة الرئيسية في الثورة الو.الد.الشعبية (لا حديث هنا عن تنظيم الفلاحين، بل يجري الحديث عن الفلاحين الفقراء هكذا، أي جماهير فلاحية فقيرة غير منظمة).

الفلاحون الفقراء هم حليف استراتيجي للطبقة العاملة (أي ليس فقط حليفا خلال مرحلة الث.الو.الد.الش.، بل حليفا حتى البناء الاشتراكي) .

كما أن:

الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية لن تكون بدون **تحالف شعبي في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية.**

97 . من المرجح هنا أن تكون هذه الفقرات حول الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ودور الطبقة العاملة والفلاحين فيها، هي من لمسات السرفاتي الذي التحق ب"الثنائي القيادي" القديم/الجديد الذي هيمنت أفكاره في إطلاق هذ ا المسلسل.

لا تحالف شعبي بدون **التحالف العمالي الفلاحي (العمود الفقري** للتحالف الشعبي، أي للجبهة الو.الد.الش.).

لا تحالف عمالي فلاحي بدون **تجذر حزب الطبقة العاملة وسط الفلاحين** (وتأطيره لكفاح الفلاحين من أجل الثورة...).

بخلاف ما قدمته المنظمة سابقا حول بناء حزب البروليتاريا وبناء التحالف العمالي الفلاحي ، حيث اعتبرت بهذا الصدد أن مسيرة بنائهما هي واحدة، نجد هنا أن "القيادة الجديدة" رهنت بناء التحالف العمالي الفلاحي ، بتجذر حزب الطبقة العاملة وسط الفلاحين ، وهو ما يسمح بالقول أن بناء الحزب هو سابق على بناء التحالف، وهذا الأخير هو مشروط بتجذر الحزب وسط الفلاحين، كما أن هذا "التحالف الشعبي" الذي تقدمه "القيادة الجديدة" هنا، نجد فيه شكلا تنظيميا واحدا هو حزب الطبقة العاملة، في حين يظهر، وكأن باقي أطراف هذا "التحالف الشعبي" هي "جماهير غفيرة" غير منظمة، يتقدمهم الفلاحون الفقراء وراء هذا الحزب، وهذا عكس ما قدمته المنظمة سابقا حول الجبهة الثورية الشعبية والتنظيمات واللجان الثورية التي تشكلها (أنظر المرحلة الأولى من هذه المقالة التركيبية). كما أنه لا حديث هنا، عن إمكانية وجود أطراف طبقية أخرى مشكلة لهذا "التحالف الشعبي" من غير الطبقة العاملة والفلاحين، ونقصد هنا الفئات الطبقية الوطنية الأخرى!

في تأكيد منها لدور الفلاحين، تقول هذه "القيادة" : "إذا كنا في عملنا القطاعي نركز في هذه الفترة على الطبقة العاملة، فإننا **لا نغفل الضرورة القصوى للعمل وسط الفلاحين**"، وأن طريق "القيادة" إلى ذلك، هو أولا، "التجذر وسط العمال الزراعيين" (عمال الضيعات الكبرى المتواجدة في المناطق المتميزة باحتداد الصراع الطبقي)، مما "سيفتح الطريق إلى العمل المباشر في

صفوف جماهير الفلاحين"، وثانيا، إطلاق "في أقرب الآجال عمل مباشر وسط الفلاحين لخلق تجارب يقع عليها الارتكاز لاحقا" حيث ستعمل "القيادة" على "نقل قواها الرئيسية وسط الفلاحين"[98].

وعن هذا "التجذر وسط العمال الزراعيين"، تحدده "القيادة" في "إنشاء نقابات العمال الزراعيين... من أجل الدفاع عن حقوق العمال المادية والمعنوية"، وذلك عن طريق "خلق أنوية نقابية سرية أو شبه سرية"، يكون هدفها هو "النضال النقابي العلني والمكشوف وفي إطار المركزيتين النقابيتين ك.د.ش. و إ.م.ش. "[99]

98 ـ الفقرة كاملة: "إذا كنا في عملنا القطاعي نركز في هذه الفترة على الطبقة العاملة فإننا **لا نغفل الضرورة القصوى للعمل وسط الفلاحين**، ولهذا أولينا فيما ورد أعلاه، وفي إطار تركيز مجهوداتنا على الطبقة العاملة **أهمية كبيرة للقطاعات التي تفتح إمكانيات مباشرة للعمل مع جماهير الفلاحين**: العمال الزراعيون، المناجم، العمال المهاجرون. إن **عملنا الأساسي في البادية يجب أن ينصب في الفترة الراهنة على التجذر وسط العمال الزراعيين الذين يعملون في الضيعات الكبرى في المناطق المتميزة باحتداد الصراع الطبقي** (مناطق الصدام) وأساسا في مناطق سوس ماسة – الغرب- تادلة- الملوية السفلى، **وأن هذا التجذر سيفتح لنا الطريق للعمل المباشر في صفوف جماهير الفلاحين**. لكن **علينا وفي أقرب الآجال بعمل مباشر وسط الفلاحين وذلك لخلق تجارب نموذجية يقع الارتكاز عليها فيما بعد عندما يتم نقل قوانا الرئيسية وسط الفلاحين**."

99 ـ للمزيد من توضيح هذه الفكرة، وهو ما نستغرب له فعلا هنا، هو أن هذه "القيادة" طرحت فكرة المرور للعمل وسط جماهير الفلاحين عن طريق "التجذر وسط العمال الزراعيين"، وأوقفت طريقها عند "النضال العلني والمكشوف وفي إطار النقابتين" من "أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الزراعيين"، فأين هي جماهير الفلاحين؟ ثانيا، إن المرور إلى "النضال العلني والمكشوف في إطار النقابتين" عليه ان ينطلق من إنشاء أنوية نقابية سرية أو شبه سرية؟، وهذ كله في أواخر سنة 1979، في حين نفس هذه القيادة، وفي نفس الوثيقة، اعتبرت إنشاء النقابة الوطنية للتلاميذ في السرية، في سنوات أكثر جمرا وفاشية مما هي عليه سنة 1979، ونقصد سنوات 1972 / 1973 / 1974، اعتبرتها "انتهازية يسارية" و"حلما برجوازيا صغيرا"، مع أن هذا الأمر، ومن الزاوية التي منها تنظر "القيادة الجديدة"، هو يتعلق ب "العمل النقابي" وفي إطار نقابتين قانونيتين، أما النقابة الوطنية للتلاميذ فكانت إلى جانب النقابة الطلابية تعيش الحظر والاختطافات والاعتقالات... ففي ظل الحظر والهجوم الفاشي للنظام يعتبر إنشاء أنوية سرية "حلما برجوازيا صغيرا" و "انتهازية يسارية"، أما في ظل العمل النقابي القانوني، يعتبر إنشاء أنوية سرية أو شبه سرية أمرا مجازا ومرغوبا فيه، وللمهزلة هنا، بهدف الانتقال بعد ذلك إلى النضال النقابي العلني والمكشوف. هل هناك لخبطة أكثر من هذه؟ وهل يمكن القول، بتعبير "القيادة الجديدة"، أنه في ظروف غياب حزب البروليتاريا، نضيف هنا، وفي ظروف وجود نقابتين قانونيتين، ألا يعتبر إنشاء أنوية نقابية سرية بهدف العمل النقابي العلني والمكشوف، مجرد هلوسة برجوازي صغير؟

وبخصوص العمل الجماهيري وسط الفلاحين، أي ما اصطلحت عليه "القيادة الجديدة" بخلق تجارب يقع عليها الارتكاز لاحقا، فتقول هذه "القيادة" أنه "يجب تركيزه على الدفاع عن المصالح المباشرة للفلاحين".

ولتعزيز منظورها **المنفصل هنا عن أية استراتيجية**، ثورية كانت أم إصلاحية حتى، وجهت "القيادة الجديدة"، من جديد، سمومها نحو منظور المنظمة سابقا لمسألة الفلاحين، حيث تقول : "وتجدر الإشارة هنا إلى **التقييم الخاطئ الذي ساد لمدة طويلة داخل المنظمة** التي لم تكن تتصور سوى **شكل واحد لنضال الفلاحين** أي **الكفاح المسلح من أجل الأرض** ("كفاح الفلاح لا يكون إلا بالسلاح") وإذا كان **مشكل الأرض هو المشكل الجوهري بالنسبة للفلاحين الفقراء** منهم بالخصوص، وأن هذا المشكل **لن يحل فعلا إلا عن طريق العنف الثوري للفلاحين وحرب التحرير الشعبية**، فإن هذا لا ينفي وجود مشاكل مباشرة يعاني منها الفلاحون وتستوجب النضال من أجل حلها : فالفلاحون يعانون من تسلط الأجهزة الاقتصادية للدولة...إضافة إلى ما يعانيه الفلاحون من قهر على يد السلطات المحلية، .... **وإذا كان من السابق لأوانه في الفترة الراهنة تشكيل الاتحادات الفلاحية تؤطر النضال الشمولي للفلاحين، بما فيه النضال الثوري من أجل الأرض**، فإنه **من الممكن القيام بعمل جماهيري محدود في عمليات ملموسة تهدف إلى انتزاع مكاسب محددة..."**

ما نستخلصه هنا، هو أن "القيادة الجديدة"، بخصوص العمل وسط الفلاحين، سواء عن طريق "التجذر وسط العمال الزراعيين في الضيعات الكبرى"، أو عن طريق "عمل مباشر وسطها"، حددت الأفق النضالي لهذا العمل، والذي لن يتجاوز هدف انتزاع مكاسب محددة، ومن جهة أخرى، فإن أي حديث عن اتحادات الفلاحين (وهذه أول مرة يسمع فيها الحديث عن

شكل تنظيمي للفلاحين)، وعن النضال من اجل انتزاع الأرض فهو مؤجل، وسابق لأوانه، وهو هنا بالإضافة إلى أنه سابق لأوانه، منفصل كليا، ولا رابط له بما حددته هذه "القيادة" من نضال لأجل انتزاع تلك المكاسب.

أما بخصوص الشبيبة المدرسية التي كالت لها هذه القيادة، سيرا على نهج الخط الانتهازي اليميني، كل الكوارث التي تعرضت لها الحملم، ومعتبرة ذلك تقييما أوليا وسريعا حول تجربتها، وآملة أن يكون منطلقا للنقاش، فتقول فيها هذه القيادة، حين أرادت أن تطرح منظورها للعمل وسط الحركة التلاميذية، "إننا نجهل الوضعية الحالية داخل الثانويات كما نجهل مختلف تجارب الوداديات منذ 72"[100]، فإن كان الجهل بالتجربة هو واقع، فعلى أي أساس تم التقييم الأولي والسريع لتجربة المنظمة في الحركة التلاميذية؟ علما أن منظمة "إلى الأمام" لما بعد 72، عرفت نقدا وتعميقا لخطها السياسي والتنظيمي والاستراتيجي (انظر المرحلة الأولى).

الملاحظ إذن، أنه بعد مسلسل الانفجار السياسي والتنظيمي للمنظمة، وانفراد "القيادة الجديدة" بما تبقى من التنظيم، أن هناك **تحول نوعي من خط سياسي وتنظيمي واستراتيجي محدد**، الذي على أساسه حددت المنظمة سابقا مهامها المركزية، **والانتقال إلى بناء تصور (وليس بعد خطا) يستند هذه المرة، وعكس ما قامت به المنظمة سابقا، على ما أسمته هذه "القيادة" بالمهام العاجلة** والتي على أرضها سيتم إطلاق "مسلسل إعادة البناء".

تبقى الإشارة هنا، أن "القيادة الجديدة" جعلت من الدعاية نقطة ارتكازها في عملية التجذر وسط الطبقة العاملة "يهدف إلى مساعدتها على بلورة وعي شيوعي"، على حساب التحريض، وتجنب هذا الأخير " سواء بواسطة الخطب أو المناشير، وذلك

100 ـ نعتقد أن جهلهم هنا، لا يسري فقط على التجربة التلاميذية، بل وعلى تجربة المنظمة ككل، وذلك منذ 72، أي تاريخ وجود "الثنائي القيادي" في السجن، بعيدا عن المنظمة وتجربتها الكفاحية قبل الاجتثاث الكلي لتنظيمها المركزي.

لتلافي اعتقال المناضلين وحتى لا تسهل حملة جهاز القمع في ضربهم "، وهو ما يعني تبني الحد الأدنى من العمل السياسي وبسط الطريق إلى الانزواء في البناء الداخلي.

خلاصة 1 : تشكل تصور القيادة الجديدة لمسألة "التقييم وإعادة البناء":

يظهر مما سبق، أن تصور "القيادة الجديدة" جاء في تشكله، خليطا لثلاث توجهات، ففي الوقت الذي طرح فيه الخط الثوري مسألة "التقييم الشامل"، نجد "القيادة الجديدة" تتبنى حد أدنى من التقييم: "التقييم الجزئي"، وفي الوقت الذي شن فيه الخط الانتهازي اليميني هجومه ضد خط المنظمة، نجد "القيادة الجديدة" تتبنى حد أدنى من أفكار هذا الخط ، أي ما عدا حلقة "الجبهة العريضة" وراء الاتحاد الاشتراكي، وملئها بحلقة الذهاب إلى الطبقة العاملة، وفي الوقت الذي طرح فيه الخط العمالوي التصفوي حل جميع المنظمات الماركسية اللينينية والذهاب فرادى إلى الطبقة العاملة، نجد "القيادة الجديدة" تتبنى الحد الأدنى من الفكرة، ما عدا الحل والذهاب الفردي، الذي ملأته بحلقة الحد الأدنى من التنظيم[101].

خلاصة 2: المحاور العامة لتصور "القيادة الجديدة":

مسلسل بناء التنظيم:

بناء حد أدنى تنظيمي مع التقييم الجزئي في كل مرة تطرح عملية بناء جزئية.

101 ـ نعتقد أن وثيقة "المهام العاجلة" ل "القيادة الجديدة"، والتي صدرت أواخر سنة 1979، كانت في العمق مناورة سياسية، على نهج المناورة السياسية التي سبقتها في تجميع ما لا يجمع بعد بيان التجميد بهدف جر قواعد التيارات الثلاث، الخط الثوري، الخط الانتهازي اليميني والخط العمالوي التصفوي ودفعهم إلى الاعتقاد بأرضية يجد فيها الكل طروحاته وتصوراته.

الحلقة الأولى من مسلسل بناء التنظيم هي هنا: القيادة التي نصبت نفسها بالإضافة إلى الفروع (ضرورة توحيدها).

النشاط في الساحة النضالية:

أولوية التجذر وسط الطبقة العاملة (القطاعات الأساسية) عن طريق الانتقال (الإرسال) المباشر للمناضلين (المستعدين) إلى القلعات البروليتارية.

مسلسل بناء الخط السياسي

التقييم السياسي الجزئي في كل مرة تطرح عملية بناء سياسي جزئي.

الحلقة الأولى من هذا المسلسل، هي التقييم الأولي لهذه "القيادة" والذي خلص إلى أن خط المنظمة السياسي هو خاطئ، إلى الطبيعة الشبكية للتنظيم، وانحصاره وسط البرجوازية الصغيرة (الشبيبة المدرسية تحديدا).

الهدف

هو بناء حزب البروليتاريا وبناء منظمة بروليتارية، من دون تحديد العلاقة بينهما، ولا الكيفية التي ستتم بها عملية البنائين، اللهم، إرسال المناضلين للقلعات البروليتارية من جهة، ومن جهة ثانية، دمج الطلائع البروليتارية داخل، وفي قيادة المنظمة، كل هذا في غياب خط سياسي وتنظيمي واستراتيجي.

تجذر حزب الطبقة العاملة (بعد بنائه) وسط الفلاحين

من أجل المرور إلى التحالف العمالي الفلاحي (وكأن هذا التحالف سينبني من ذاته) تم اعتبار الفلاحين بكل فئاتهم الاجتماعية هم حليف موضوعي مخلص للطبقة العاملة.

الفلاحون الفقراء هم حليف استراتيجي للطبقة العاملة.

التجذر وسط العمال الزراعيين :

بناء أنوية نقابية سرية أو شبه سرية بأفق العمل النقابي العلني والمكشوف، في إطار نقابتي ك.د.ش. و إ.م.ش، من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الزراعيين، (خط نضال إصلاحي (جزئي) من دون أي ربط جدلي بخط ثوري، لغياب هذا الأخير إن سياسيا أو تنظيميا أو استراتيجيا).

العمل وسط جماهير الفلاحين:

عمل محدود في عمليات ملموسة من أجل انتزاع مكاسب محددة، والحديث عن القضية الجوهرية للفلاحين وعن اتحاداتها هو سابق لأوانه، (نضال جزئي ـ إصلاحي، نظرا لغياب أي طرح استراتيجي بخصوص العمل في صفوف الفلاحين وربطه بالعمل وسط الطبقة العاملة).

التحالف الشعبي:

في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية، عمودها الفقري هو التحالف العمالي الفلاحي (لا توجد أشكال تنظيمية فلاحية في هذا التحالف، ما عدا وجود حزب "عمالي" وجماهير فلاحية، كما أن الحزب يبدو كأنه حزب للعمال وفقط).

الفلاحون الفقراء حليف استراتيجي (البناء الاشتراكي) وهم القوة الرئيسية في الثورة الو.الد.الش.

الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة على طريق الثورة الاشتراكية.

5 . "القيادة الجديدة": "التحليل الطبقي وطبيعة الثورة"

لقد عملت "القيادة الجديدة"، بعد سنتين من إطلاق "مسلسل إعادة البناء"، على طرح ما أسمته ب "التناقضات الطبقية وطبيعة الثورة في المرحلة التاريخية الراهنة، وقيادتها الطبقية، والتحالفات بين الطبقات الشعبية وأسلوب حسم السلطة"، **كقضايا استراتيجية في الثورة المغربية**.

5 . 1 . الأعداء الطبقيين:

بالنسبة للتناقضات الطبقية، حددت "القيادة الجديدة" "البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار كقوى طبقية سائدة، وهم يشكلون مع الإمبريالية مجمل الأعداء الطبقيين للجماهير الشعبية المغربية"[102].

102 . فبالنسبة للإمبريالية، فقد حددتها "القيادة الجديدة" في الإمبريالية الفرنسية (المستعمر القديم) والأمريكية (زعيمة المعسكر الإمبريالي) كإمبرياليتين أساسيتين من حيث المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المغرب. أما بالنسبة لما أسمته "القيادة الجديدة" ب "التواجد الاستعماري بشكله القديم" فقد "أصبح يقتصر على سبتة ومليلية والجزر المغربية الشمالية المحتلة من طرف الاستعمار الاسباني". وخلصت هذه "القيادة" إلى "أن النضال الوطني لشعبنا سيظل موجها بالأساس ضد الإمبرياليتين الفرنسية والأمريكية وضد الاستعمار الإسباني."
وبالنسبة للبرجوازية الكمبرادورية، فهي تتشكل بالنسبة "للقيادة الجديدة"، "من الفئات البرجوازية الرأسمالية التي تندمج مصالحها الاقتصادية بصفة وطيدة وبمختلف الأشكال بالمصالح الإمبريالية، والتي لا يمكنها خدمة مصالحها الخاصة إلا بخدمة مصالح الإمبريالية في نفس الوقت."، ومع ذلك يمكن طرح سؤال: من هي هذه البرجوازية الكمبرادورية بالمغرب؟ ما تم وضعه هنا من طرف "القيادة الجديدة" هو تعريف عام لهذه الطبقة، وليس تحديدا فعليا وملموسا لها.

واعتبرت "أن البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ... يشكلون القاعدة الاجتماعية المحلية للإمبريالية، التي تخدم مصالحها بواسطتهم، وبواسطة الدولة التي يسيطرون عليها، وهذه الدولة التي تجسد ديكتاتورية الكمبرادوريين وملاكي الأراضي الكبار على الجماهير الشعبية، هي الخادم الأمين لمصالحهم ولمصالح أسيادهم الإمبرياليين، أما النظام الملكي الاستبدادي فهو ليس سوى الشكل الحالي لدولة الكمبرادور وملاكي الأراضي الكبار".

ما يعيب هذا التحديد، هو اعتبار "القاعدة الاجتماعية المحلية للإمبريالية" منفصلة داخليا فيما بينها، وليست في وحدة طبقية سائدة، أي أن البرجوازية الكمبرادورية وملاك الأراضي الكبار لا يشكلون بالنسبة لهذه "القيادة الجديدة"، كتلة طبقية سائدة تهيمن داخلها فئة كمبرادورية احتكارية، هي القابضة على جهاز السلطة السياسية (الملكية)، وتستخدم هذه السلطة السياسية سواء في صراعاتها / تناقضاتها غير العدائية ضد حلفائها، والمتقاطعة مصالحها مع مصالحهم في الكتلة الطبقية السائدة، لضمان وتأبيد الهيمنة فيها عليهم، وبالتالي ضمان السيطرة على الطبقات الاجتماعية الأخرى، أو سواء في تناقضاتها

"أما ملاكي الأراضي الكبار فهم الذين يملكون مساحات واسعة من الأرض لا يشتغلون فيها ويعيشون من استغلالهم للفلاحين (الفقراء بالخصوص) وللعمال الزراعيين. يقع التمييز داخل طبقة ملاكي الأراضي الكبار بين ملاكي الأراضي الكبار الرأسماليين، المعمرين الجدد، وملاكي الأراضي الكبار شبه الإقطاعيين الذين ما يزالون يستغلون أراضيهم كليا أو جزئيا في إطار العلاقات شبه الإقطاعية."

هذا وقد اعتبرت "القيادة الجديدة" أن "المعمرين الجدد ... يشكلون الفئة الأكثر ارتباطا واندماجا بالإمبريالية وهي بالتالي فئة كمبرادورية.". ما يعوز هذه "القيادة الجديدة / القديمة" هنا، وعلى الخصوص بعد مضي أزيد من عشر سنوات على تأسيس المنظمة، على الأقل ألا تعيد نسج نفس الجمل والمفاهيم، وتضع بهذا الصدد أقل مما قدمته المنظمة في تحديدها ل "الأعداء الطبقيين". وعلى الأقل، بعد كل تلك المدة، وبعد كل تلك الهجومات على خط المنظمة، أن يتم التحديد والتحليل الملموس لهذه الطبقات الرجعية، وأن يتم تحديد مناطق تمركزها الاقتصادي وارتباطاتها بالإمبريالية .... فهذه التبعية للرأسمال الإمبريالي هي مادية، واندماجها فيه هو واقع مادي ملموس، وجب تحليله وعدم تركه عائما في سماء المفاهيم والمصطلحات.

وصراعاتها ضد الطبقات الاجتماعية التي هي خارج تلك الكتلة الطبقية السائدة، او ما نسميها من زاوية نظر البروليتاريا، بالطبقات التي توحدها التناقضات وسط الشعب (التناقضات غير العدائية وسط الشعب).

2 . 5 . "الطبقات الوطنية والشعبية":

قامت إذن "القيادة الجديدة"، بعد تحديدها ل "الأعداء الطبقيين"، بتحديد "الطبقات الوطنية والشعبية" والتي، حسبها: "تتشكل من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة والجماهير شبه البروليتارية والفلاحين".

بخصوص **"البرجوازية الوطنية"، فهي ، بالنسبة ل"القيادة الجديدة"**: "تتشكل من الفئات **البرجوازية المستغلة** التي **لا ترتبط مصالحها بشكل مباشر بمصالح الامبريالية**، والتي ترى تطور مصالحها الاقتصادية محجوزا وطموحاتها السياسية معرقلة، بسبب السيطرة الإمبريالية والسيادة الاقتصادية والسياسية لحلفائها المحليين."، وهي : **"تتشكل أساسا من البرجوازية المتوسطة**، إنها طبقة **ذات طبيعة مزدوجة** : فمن جهة أولى أن **مصالحها الاقتصادية والسياسية تتناقض إلى حد ما مع مصالح الإمبريالية**، وهي **تطمح إلى بناء دولة وطنية مستقلة** ... ومن جهة ثانية فإنها **ترتبط جزئيا بالإمبريالية وبحلفائها المحليين**، كما أنها هي كذلك **طبقة مستغلة**.... إن هذه الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية غالبا ما **تعبر عن نفسها في التناقضات بين جناحين**، أحدهما محافظ، والآخر تقدمي، أو في انتقال البرجوازية الوطنية من سياسة تلتقي مع مصالح الجماهير الشعبية إلى التعامل مع أعداء الشعب."

أما "البرجوازية الصغيرة" فهي: "تضم ثلاثة شرائح: الشريحة العليا هي شريحة ميسورة، تلتقي في بعض مصالحها مع البرجوازية الوطنية، الشريحة المتوسطة والشريحة الدنيا اللتان، غالبا ما تعيشان وضعية البؤس والقهر، وتظلان معرضتان للتبلتر والتشرد، وتلتقيان في العديد من مصالحهما مع الطبقة العاملة."

"إن الأغلبية الكبرى للبرجوازية الصغيرة ثورية لكنها غير منسجمة، ومتذبذبة وقصيرة النفس، لهذا فإن من مصلحة الطبقة العاملة أن تعمل على كسبهما للتحالف الشعبي، مع الحرص على أن تكون الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة لهذا التحالف."

وبالنسبة ل "**الطبقة العاملة**"، فهي: "تتشكل في بلادنا من فئتين أساسيتين: **عمال الصناعة والعمال الزراعيين**... إن **العمال الزراعيين سيلعبون بدون شك دورا حاسما في بناء التحالف العمالي الفلاحي ببلادنا وفي الثورة الشعبية،** كما أن العمال المغاربة المهاجرين سيلعبون دورا بالغ الأهمية في الربط بين الثورة المغربية والبروليتاريا، وقواها الثورية في البلدان الرأسمالية الأوربية..."

"إن الطبقة العاملة في بلادنا كما في جميع المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي تشكل الطبقة الثورية حتى النهاية، الطبقة الوحيدة التي لها مؤهلات قيادة كفاح الجماهير الشعبية من أجل الاشتراكية والقضاء على الاستغلال والاضطهاد."

ثم "الجماهير شبه البروليتارية"، "إن ما يميز هؤلاء... هو الضعف الكبير لمداخيلهم وبؤسهم الشديد وكذا القهر والاستغلال المكثف الذي يعانون منه. "

"نظرا لهذه الخصائص، ونظرا للحجم العددي الكبير للجماهير شبه البروليتارية، فإن **هذه الجماهير مؤهلة لتلعب دورا حاسما في الثورة الشعبية، سواء في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، أو في مرحلتها الاشتراكية....** يحتم **على الطبقة العاملة أن تعمل على قيادة الجماهير شبه البروليتارية لتتمكن هذه الأخيرة من توظيف طاقاتها الثورية الهائلة لصالح الثورة."**

إن البروليتاريا المتشردة: "يمكن لها أن تلعب دورا مهما في الثورة، إذا تمكنت الطبقة العاملة والقوى الثورية في إدماجها في مسلسل الثورة..."

إن الفلاحين: "لا تشكل طبقة اجتماعية أو فئة طبقية، إنما مجموعة من الفئات تنتمي كل واحدة منها لطبقة مختلفة"

*** إن الفلاحين الأغنياء ... الجزء الرئيسي من مداخيلهم لا يأتي من عملهم، ولكن من استغلال الغير، إنهم يشكلون إذن فئة مستغلة يمكن تصنيفها ضمن البرجوازية المتوسطة، وإن ما يميزهم عن ملاكي الأراضي الكبار، هو امتلاكهم لمساحات من الأرض تقل بكثير عن مساحة ممتلكات هؤلاء، وكذا مشاركتهم الفعلية في العمل الفلاحي.**

*** أما الفلاحون المتوسطون والذين يشكلون جزءا من البرجوازية الصغيرة... يمكن تحديد ثلاث شرائح داخل الفلاحين المتوسطين: الشريحة العليا أو الفلاحين المتوسطين الميسورين، الشريحة الوسطى، والشريحة الدنيا أو الفلاحين المتوسطين الفقراء.**

***إن الفلاحين الفقراء أو شبه البروليتاريا الفلاحية... يمكن التمييز داخل الفلاحين الفقراء بين الفلاحين الفقراء المالكين لقطعة أرض صغيرة، وبين الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أدنى مساحة من الأرض. إن الفلاحين الفقراء يشكلون،**

نظرا لما يعيشونه من استغلال وقهر، ونظرا لوزنهم العددي (حوالي نصف سكان البلاد هم من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين) القوة الرئيسية في الثورة.”

لقد حاولنا هنا، وعن قصد، عرض هذا النوع من تصنيف الطبقات وتقسيمها لدى "القيادة الجديدة"، والواضح أن أصحابها لم ينطلقوا من الواقع الملموس للطبقات بالمغرب، من خلال سيرورة تشكل هذه الطبقات وتطورها، بل كل ما هنالك أن "القيادة الجديدة" أعادت كتابة فقرات من "تحليل الطبقات في المجتمع الصيني وكذلك التقسيم الذي وضعه ماو تسي تونغ للطبقات في الريف"، من دون أن تسلك هذه "القيادة" طريق التحقيقات، ومن دون أن تقوم بتحليل مادي تاريخي لتشكل وتطور التشكيلة الطبقية بالمغرب، وتحليل واقعها الملموس، فما قدمته هنا هذه "القيادة الجديدة"، لا يعدو أن يكون إلا نسخا لجمل ومفاهيم لا تتطلب سوى مجهود "إعادة كتابتها"، وهو بالمناسبة جد متأخر حتى عما قدمته المنظمة سابقا من تحاليل بهذا الصدد، والتي تتطلب التعميق والتطوير، والنقد حتى، طبعا سيكون هذا التعميق والتطوير متعارضا وغير متساوق مع منظور "الحد الأدنى من التقييم والحد الأدنى من البناء"، بل الأكيد أنه لن يكون إلا ضمن منظور جذري عماده "التقييم الشامل وإعادة البناء". لذلك اعتبرت تلك "القيادة الجديدة" أن ما تقوم به هو "مرحلة تأسيسية وتوجها جديدا للمنظمة"، وهي بهذا تكون قد أطلقت مسلسل التخلص من كل الإرث الثوري، سياسيا ـ إيديولوجيا ـ تنظيميا واستراتيجيا، لقرابة عشر سنوات من النضال والكفاح الثوري.

5 . 3 . "القيادة الجديدة" و"طبيعة الثورة":

تقول قيادة "إعادة البناء" أن ما تقديمه أعلاه (تحديد "الأعداء الطبقيين والطبقات الوطنية والشعبية") هو "تحليل طبقي جد مركز للمجتمع المغربي"، وأنها كما تقول "لم نتعرض لا للتطورات التاريخية لهذه الطبقات، ولا لتعبيراتها السياسية، وهذا ما يجب أن يقوم به تحليل طبقي أشمل"، وكأننا، مرة أخرى، أمام "حد أدنى من التحليل"، تقول فيه "القيادة" أنها تعرض فقط "القوى الطبقية المتصارعة في البلاد"، و تخلص إلى "وجود معسكرين لهما مصالح متناقضة ومتناحرة"، وأن هذا "التناقض التناحري بين المعسكرين" هو "التناقض الأساسي " الذي حددته هذه القيادة" في "التناقض القائم بين المعسكر الرجعي، المشكل من الإمبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، والجماهير الشعبية التي تضم الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية والجماهير شبه البروليتارية والبرجوازية الصغيرة.". أما ما تبقى هنا بين طرفي هذا التناقض، الذي أطلقت عليه هذه القيادة ب "التناقض الأساسي"، هي طبقة "البرجوازية الوطنية"، التي قيل سابقا أنها تتشكل أساسا من "الطبقة المتوسطة"، ف "موقعها" حسب هذه القيادة "هو معقد ويتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي"، وكي تختزل لنا هذه القيادة "موقع هذه الطبقة المعقد والمتغير"، تقول لنا " أن الجناح التقدمي في البرجوازية الوطنية، يمكن أن يلتحق رغم تذبذباته بمصاف الجماهير الشعبية، بينما الجناح المحافظ يمكن أن يلتزم الحياد أو يتم اجتذابه من طرف المعسكر الرجعي."

ملاحظات:

نقدم هنا ملاحظات لأجل التوضيح أكثر، لا غير، وحتى تتجنب هذه المقالة التركيبية الخوض في بلورة نقد منطلقات "القيادة الجديدة" في تحديد طبيعة الثورة بالبلاد، وحتى تبقى كذلك في الحدود التي رسمتها لنفسها منذ البداية.

أ ـ حول التناقض الأساسي:

تقول "القيادة الجديدة" أن التناقض بين من وضعتهم كمعسكرين، هو تناقض أساسي، وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنهم، وعلى الخصوص "الثنائي الجديد / القديم"، "لم يكونا على علم" بتحديد التناقضات، من حيث طبيعتها وأطرافها، والتي قامت المنظمة سابقا في أواخر 1976 بالسجن المركزي ببلورتها. وكي لا نعيد كل ما قيل بهذا الصدد، نذكر فقط أن المنظمة طرحت **أن التناقض بين مجموع الطبقات الوطنية من جهة، وبين البنية الإمبريالو ـ كمبرادورية من جهة ثانية، هو تناقض رئيسي، وهو ليس بعد التناقض في جوهر الأشياء، لأنه يستبطن تناقضا أعمق يحركه ويحدده، وهو التناقض بين العمال ـ الفلاحين المرتبطين جدليا من جهة، والبنية الإمبريالو ـ كمبرادورية من جهة ثانية. هذا التناقض الأخير، هو التناقض الأساسي، محرك ومحدد التناقض الأول، الرئيسي.**

الملاحظ إذن، بناء على هذا التحديد الذي وضعته المنظمة سابقا، أن "القيادة الجديدة" طرحت طرفي التناقض الرئيسي على أن بينهما تناقض أساسي، فغاب بهذا، الطرفان الحقيقيان للتناقض الأساسي (الفعلي)، وغاب معهما التناقض في جوهر الأشياء (التناقض الأساسي)، فتم التركيز كليا على التناقض الرئيسي في غفلة كلية عن التناقض الأساسي الفعلي، وفي هذا لن نجد أفضل مما صاغته المنظمة سابقا حول التمييز بين التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي حيث أن: "التمييز بين التناقضين **يمكن من التحصين** من الانتهازية اليسارية، التي لا ترى إلا التناقض الأساسي، غافلة التناقض الرئيسي، وكذا **من الانتهازية اليمينية التي تغفل التناقض الأساسي ولا ترى إلا التناقض الرئيسي**".

وكخلاصة هنا، ف"القيادة الجديدة" لا ترى إلا التناقض الرئيسي ، غافلة كليا التناقض الأساسي وطرفيه الأساسيين، وهي بطرحها هذا تندرج ضمن خط الانتهازية اليمينية.

ب ـ حول "البرجوازية الوطنية" وموقعها في الصراع / التناقضات

قبل أن نضع هنا ما قالته "القيادة الجديدة" حول هذه الطبقة، نشير إلى أنه حين وضعت هذه القيادة طرفي التناقض الرئيسي (ما أخذته على أنه تناقض أساسي)، لم تدرج ضمنه طبقة "البرجوازية الوطنية"، وبقيت هذه الطبقة خارج هذا التناقض الذي حضر فيه الكل إلا هي، لكونها حسب هذه "القيادة"، هي طبقة متذبذبة و"موقعها يتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي "، في نفس الوقت، وحين قامت بتقسيم الطبقات إلى قسمين / كتلتين: "الأعداء الطبقيين" و"الطبقات الوطنية والشعبية"، قامت بإدراج هذه الطبقة ضمن كتلة هذه الأخيرة، مع أن لا موقع لها فيما حددته سابقا من تناقض بين المعسكرين.

فماذا تقول إذن هذه "القيادة" حول طبيعة هذه "الطبقة البرجوازية" وأين تموقعها في الصراع / التناقضات؟

"**تتشكل من الفئات البرجوازية المستغلة** التي **لا ترتبط مصالحها بشكل مباشر** بمصالح **الإمبريالية**، والتي ترى تطور مصالحها الاقتصادية محجوزا وطموحاتها السياسية معرقلة، بسبب السيطرة الإمبريالية والسيادة الاقتصادية والسياسية لحلفائها المحليين.

إن البرجوازية الوطنية **تتشكل أساسا من البرجوازية المتوسطة**. إنها طبقة ذات طبيعة مزدوجة: **فمن جهة** أولى أن مصالحها الاقتصادية والسياسية **تتناقض إلى حد ما مع مصالح الإمبريالية**، وهي **تطمح إلى بناء دولة وطنية مستقلة** وحماية السوق

الداخلية وتوسيعها، وإلى الاستحواذ على المواقع الاقتصادية للإمبريالية وحلفائها المحليين ، وهذا ما يقربها من الجماهير الشعبية. **ومن جهة ثانية فإنها ترتبط جزئيا بالإمبريالية وبحلفائها المحليين**. كما أنها **هي كذلك طبقة مستغلة،** كل هذا يقربها من القوى الطبقية الرجعية. إن **هذه الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية غالبا ما تعبر عن نفسها في التناقضات بين جناحين،** أحدهما **محافظ،** والآخر **تقدمي،** أو في انتقال البرجوازية الوطنية من سياسة تلتقي مع مصالح الجماهير الشعبية إلى التعامل مع أعداء الشعب."

مشكلة هذا الطرح، بالإضافة إلى أنه عام ومجرد، فهو ملتوي ولا يحدد بالضبط كيف هي علاقة ارتباط هذه الطبقة ب "الإمبريالية وحلفائها المحليين".

فهل يتعلق الأمر بجزء أو بفئة من هذه الطبقة، لها ارتباط بالإمبريالية وحلفائها المحليين، وهي الفئة التي يعبر عنها ب"الجناح المحافظ"، مقابل فئة أخرى وسط هذه الطبقة "تتناقض مصالحها مع مصالح الإمبريالية" و"تطمح إلى بناء دولة وطنية مستقلة" وهي التي يعبر عنها ب"الجناح التقدمي"؟ أي أننا أمام فئتين من داخل هذه الطبقة، الواحدة منها مرتبطة بالإمبريالية وحلفائها، والأخرى مستقلة عنهما، وبالتالي، ألم يكن من الطبيعي، والمنطقي هنا، إدراج الفئة الأولى ضمن "الأعداء الطبقيين"، والفئة الثانية ضمن "الطبقات الوطنية والشعبية" حين طرح طرفي التناقض الرئيسي (وليس ما أسمته هذه القيادة بالتناقض الأساسي). هذا كي لا تبقى أي طبقة او فئة اجتماعية خارج هذا التناقض.

أم أن الأمر يتعلق برأسمال هذه الطبقة ونشاطها الاقتصادي الذي يوجد في "وحدة تناقضية"، بين الارتباط بالرأسمال الإمبريالي وحلفائه، وبين الاستقلال عنه؟ أي أن لهذه الطبقة، ككل، نشاط اقتصادي (رأسمال) مرتبط بالرأسمال الإمبريالي

وحلفائه المحليين"، ونشاط (رأسمال) آخر مستقل عن الأول وفي نفس الوقت مرتبط به في وحدة رأسمال هذه الطبقة، وفي هذه الحالة، أليس حضور الرأسمال الإمبريالي داخل رأسمال هذه الطبقة، حتى وإن كانت نسبة حضوره قليلة، أليس حضوره هنا يجعل من هذه الطبقة عنصرا داخليا للبنية الإمبريالو ـ كمبرادورية ومن موقع الضعيف داخلها، وتندرج بالتالي موضوعيا ضمن "الأعداء الطبقيين"، أوليس، أصلا، أن تعاملها مع الإمبريالية وحلفائها المحليين، "الأعداء الطبقيين"، يضعها بشكل طبيعي خارج "أصدقاء الشعب"؟

ليست هذه المقالة التركيبية مجبرة هنا على الإجابة، لأنها تعمل فقط على المزيد من توضيح طرح "القيادة الجديدة"، ونؤكد على أن لا سبيل لذلك من غير طريق التحقيقات، والتحليل الملموس للواقع الملموس.

ج ـ في جوهر "البرجوازية الوطنية" الذي تقدمه لنا "القيادة الجديدة"

تقول هذه "القيادة" أن "البرجوازية الوطنية تتشكل من الفئات البرجوازية المستغلة" (الاستغلال البرجوازي لا يعني سوى امتصاص دم العمال واستعبادهم)، فهل هذا لا يعني أن هذه الطبقة توجد في تناقض عدائي مع من تستغلهم وتستنزف قواهم؟ ألا يجعلها هذا الاستغلال في موقع الأعداء الطبقيين؟ حتى وإن كانت نسبة المستغلين (بفتح الغين) ضئيلة جدا مقارنة بمن يتم استغلالهم من طرف "الرأسمال الإمبريالي وحلفائه المحليين". فالاستغلال واحد، ونهب فائض القيمة ليس فيه فرق على أساس عدد المستغلين (بفتح الغين).

إن إغفال التناقض الأساسي، التناقض في جوهر الأشياء، والتركيز كليا على التناقض الرئيسي، دفع "القيادة الجديدة" إلى إغفال تناقض هذه الطبقة البرجوازية مع الطبقة العاملة والفلاحين، لكونها فقط ليست طرفا داخليا للكتلة الطبقية السائدة، بل

ودفعها إلى موقعتها بناء على تصنيف سياسي وايديولوجي (جناح تقدمي وجناح محافظ)، وليس على أساس موقعها في علاقات الإنتاج، أوليس في هذه الأخيرة تتحدد العلاقات بين الطبقات والفئات الاجتماعية وصراعاتها؟

إن إغفال التناقض الأساسي، التناقض في جوهر الأشياء، جعل هذه الطبقة تظهر وكأنها خارج أطراف التناقض الرئيسي، وهو ما يعبر عنه قول "القيادة الجديدة" ب: "التناقض القائم بين المعسكر الرجعي، المشكل من الإمبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، والجماهير الشعبية التي تضم الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية وجماهير شبه البروليتارية والبرجوازية الصغيرة." وأن قرار وجود هذه الطبقة (بالنسبة ل"القيادة الجديدة"، يتعلق الأمر بجناحين أحدهما تقدمي والآخر محافظ) كطرف طبقي مع هذا المعسكر أو مع الآخر، هو رهين بإرادتها كطبقة في دخول، وهي آتية إليه من خارجه، إلى هذا التناقض الرئيسي. هكذا، ف"**الجناح التقدمي** في البرجوازية الوطنية، **يمكن أن يلتحق** رغم تذبذباته بمصاف **الجماهير الشعبية**..." (تقول "القيادة الجديدة")، ففي هذه الحالة، يظهر أن هذا "الجناح التقدمي" (وهو توصيف سياسي وإيديولوجي) سيلتحق في عملية اختيارية وحرة خارج قوانين الصراع الطبقي، علما أن هذا "الجناح" هو فئة اجتماعية ضمن "البرجوازية الوطنية" التي تقول هذه "القيادة" أنها "تتشكل من الفئات البرجوازية المستغلة"، فكيف للبرجوازية المستغلة (بكسر الغين) أن تلتحق بالعمال المستغلين (بفتح الغين) ضد المستغلين (بكسر الغين) (لم نسمع من قبل ب "انتحار طبقي" لطبقة أو فئة اجتماعية بكاملها).

وفي الحالة الثانية، حالة "الجناح المحافظ" (توصيف إيديولوجي آخر)، تقول "القيادة الجديدة"، "يمكن أن يلتزم الحياد (وكأنه بيده، وكأن هناك منطقة حياد أو منطقة عازلة، ولو ظرفية، في الصراع الطبقي) أو **يتم اجتذابه** من طرف المعسكر

الرجعي ". ففي هذه الحالة الأخيرة، فهذا الجناح هو مضطر (يتم اجتذابه) ومفروض عليه أن يتموقع جهة "المعسكر الرجعي"[103].

فمن بقي إذن من هذه "الأجنحة" التي هي، في منظور "القيادة الجديدة"، خارج التناقض الرئيسي بين المعسكرين، والتي انفلتت من قوانين الانجذاب إلى هذا الطرف أو ذاك، واختارت بمحض إرادتها وخارج شروط الصراعات الطبقية، الالتحاق بالجماهير الشعبية، إنه "الجناح التقدمي" من "البرجوازية الوطنية"، الذي يحلم ببناء "دولة وطنية مستقلة"، أي وهم دولة "البرجوازية الوطنية"[104].

---

103 ـ أولا: إن ما جعلنا نقف عند هذه الملاحظة، هو استعمال "القيادة الجديدة" لكلمة "يمكن أن يلتحق.." بالنسبة "للجناح التقدمي"، وكلمة "أن يتم اجتذابه.." بالنسبة "للجناح المحافظ". ونعتقد أن الفرق واضح جدا بينهما، حيث لو شاء أصحابها لاستعملوا نفس الكلمة للطرفين معا، أو لاستعملوا الكلمة الأولى لجهة الطرف الثاني والعكس كذلك.

ثانيا: قارن هذا الكلام بما صاغته المنظمة سابقا حول التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي وحول تمقطب الطبقات الوطنية حول التحالف العمالي ـ الفلاحي تحت قيادة البروليتاريا وحزبها، وأن هذا التمقطب، أي جذب الطبقات الوطنية لصفوف الجماهير الشعبية، هو رهين ببناء قيادة البروليتاريا وتحالف العمال والفلاحين في نضالات هذه الجماهير.

104 ـ ما هي خلفية منظور "القيادة الجديدة" التي جعلتها تغفل التناقض الأساسي، وطمس التناقض بين "البرجوازية الوطنية"، التي قالت "القيادة"، "أنها تتشكل من البرجوازية المستغلة وترتبط جزئيا بالإمبريالية وعملائها المحليين"، وبين العمال والفلاحين. أليس ذاك الارتباط لا يعني سوى حضور الرأسمال الإمبريالو ـ كمبرادوري في رأسمالها، والذي قلنا إنه في تناقض أساسي مع الطبقة العاملة والفلاحين.

إن عدم إدراج هذه البرجوازية في طرفي التناقض الرئيسي، هو نتيجة لتغييب التناقض الأساسي وفصله عن التناقض الرئيسي، وكأن لا رابط بين التناقضين، وكأن لكل واحد منهما مرحلة تاريخية خاصة به (المرحلوية)، مرحلة "الجناح التقدمي للبرجوازية الوطنية"، ثم مرحلة البروليتاريا.

ليست هذه المقالة التركيبية هنا لتقديم أجوبة بقدر ما هي تعمل على توضيح النظرة التي اعتمدتها "القيادة الجديدة" في إطلاق "مسلسل إعادة البناء"، وعلى الخصوص أن عدم التحديد السديد للتناقضات يؤدي حتما إلى طريق خاطئ وإلى الفشل. ونسجل هنا، للمزيد من التوضيح، ملاحظتين بهذا الصدد:

ح ـ "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية" في منظور "القيادة الجديدة"

"إن **الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل الحل التاريخي لحسم التناقض الأساسي** في مجتمعنا، نظرا **للطبيعة التناحرية للتناقض بين الجماهير الشعبية والمعسكر الرجعي** ، فإن هذا التناقض لا يمكن حله بشكل نهائي عبر التعايش السلمي أو الحلول الإصلاحية، بل إن حله النهائي يكمن في إلحاق الهزيمة بمعسكر أعداء الشعب، والقضاء على سلطتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية وهيمنتهم الإديولوجية، وفي نهاية الأمر القضاء عليهم كطبقات رجعية. إن الثورة وحدها قادرة على القضاء على السيطرة الامبريالية ببلادنا، وعلى البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، واستبدال سيطرتهم بسيطرة القوى الشعبية، وهذه الثورة كما سنرى لاحقا **ثورة شعبية مسلحة**."

ـ إن هذا المنظور الذي يغفل التناقض الأساسي، ويركز على التناقض الرئيسي، ولا يربط بينهما، هو يعمل على تأجيل (إدراج) هذا التناقض في خوض الصراع الطبقي ضد "الأعداء الطبقيين"، ليفسح المجال بعد ذلك لنموه وتطوره. إن هذا الأمر لا يعني سوى النضال من أجل تحرير "البرجوازية الوطنية" أولا، تحريرها من قبضة الرأسمال الكمبرادوري (هو رأسمال كمبرادوري لأنه تبعي ومندمج بالرأسمال الإمبريالي)، ثم ثانيا، فسح المجال لنمو وتطور البروليتاريا كي تخوض نضالها من أجل التحرر من "الرأسمال الوطني".

ـ في أقصى الحالات، حتى وإن كان رأسمال هذه الطبقة البرجوازية "وطنيا"، "خالصا"، فهو أولا في تناقض عدائي مع الطبقة العاملة والفلاحين، وثانيا فقد نشأ وتطور في ظل هيمنة الرأسمال الكمبرادوري التبعي المندمج بالرأسمال الإمبريالي. فسيرورة تشكل "البرجوازية الوطنية" قد جرت في ظل سيطرة البرجوازية الكمبرادورية، لذلك يكون "مشروع البرجوازية الوطنية" في بناء "الدولة الوطنية المستقلة" (دولة البرجوازية) هو غير قابل للتحقيق في زمن الهيمنة الإمبريالية، ويكون من يطرح هذا المشروع ويدافع عنه، يزرع الوهم والفشل وسط الجماهير.

يظهر جليا، كما تقول القيادة، أن "الحل التاريخي" ل "التناقض التناحري بين الجماهير الشعبية والمعسكر الرجعي"("أن هذا التناقض لا يمكن حله بشكل نهائي" إلا ب) "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية"، فبهذه "الثورة فقط يمكن حل التناقض الأساسي"، وكأننا هنا بصدد الثورة الاشتراكية، وليس بثورة وطنية ديمقراطية شعبية تشكل مقدمة للثورة الاشتراكية.

على العموم، إن الخطأ في تحديد التناقضات وتمييزها، وتحديد أطرافها، جعل منظور هذه "القيادة" يسقط طبيعيا في خطأ حل هذه التناقضات.

بعد هذا، قامت القيادة بالتفصيل في طبيعة هذه الثورة، وبلورة برنامجها للمرحلة :

ـ "القضاء على البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار والنظام الملكي الاستبدادي، وتحطيم جهاز الدولة الكمبرادورية وبناء الدولة الديموقراطية الشعبية المجسدة للسلطة الشعبية (سلطة المجالس الشعبية)" .

ـ "القضاء على الوجود الاستعماري ببلادنا وذلك بتحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية المغربية، والقضاء على جميع أشكال التواجد السياسي والعسكري للامبريالية ببلادنا" .

ـ "إنجاز الثورة الزراعية والتي تنتزع الأرض من ملاكي الأراضي الكبار بالأساس، لتعطيها للفلاحين الفقراء بالخصوص، وللعمال الزراعيين طبقا لشعار : "الأرض لمن يحرثها". وسيكون دور التنظيمات الثورية الجماهيرية للفلاحين وللعمال الزراعيين حاسما،

في إنجاز هذه العملية، .... إن الثورة الزراعية تهدف إلى القضاء على ملاكي الأراضي الكبار كطبقة، وكذا على علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في البادية"[105].

ـ القضاء على السيطرة الإمبريالية والكمبرادورية على اقتصاد بلادنا، بتأميم كافة مصالحهم، بتكسير جميع علاقات التبعية الاقتصادية إزاء الإمبريالية، وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الإقتصاد الإمبريالي، والقادر على الإستجابة للحاجيات الأساسية لشعبنا..."

ـ ضمان الشغل للجميع وضمان الحد الأدنى للأجور يوفر حياة إنسانية كريمة لكافة المأجورين، وتحسين الأوضاع المعاشية الإقتصادية والإجتماعية لكافة الجماهير الشعبية، وضع قانون للشغل يهدف إلى حماية الكادحين، تحسين شروط العمل وتعيين أوقات العمل، تقنين أوقات العمل[106].

105 ـ يبدو أن "القيادة الجديدة"، وهي تضع برنامجها في المرحلة الراهنة، قد نسيت أنها في فقرة سابقة، قد طرحت بوضوح أنه "من السابق لأوانه تشكيل الاتحادات الفلاحية تؤطر النضال الشمولي للفلاحين، بما فيه النضال الثوري من أجل الأرض...". في نفس الوقت تطرح "القيادة هنا مسألة "التنظيمات الثورية الجماهيرية للفلاحين وللعمال الزراعيين"، مع أنها قد طرحت سابقا العمل وسط الفلاحين بأفق "بناء أجهزة نقابية علنية ومكشوفة، في إطار نقابتي ك.د.ش. و إ. م. ش.، للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للفلاحين والعمال الزراعيين..."، ولم تتحدث ولو مرة واحدة بخصوص مشروعها في العمل وسط الفلاحين، عن شيء اسمه "التنظيمات الثورية الجماهيرية للفلاحين والعمال الزراعيين". وفوق هذا، لم تحدد هذه "القيادة" كيف لها أن تبني هذه التنظيمات، ودور هذه الأخيرة في الثورة الوطنية الد. الش. وموقعها في "التحالف الشعبي"....

106 ـ لا نفهم هنا مغزى "حماية الكادحين". من هم هؤلاء في ظل انتصار الثو. الو. الد. الش. وفي ظل ما يسميه هذا البرنامج ب "الدولة الديموقراطية الشعبية المجسدة للسلطة الشعبية (سلطة المجالس الشعبية).

إن ترسيخ هذه المكتسبات يتطلب بالضرورة أن تلعب التنظيمات الجماهيرية للطبقة العاملة ولكافة الكادحين دورا حاسما في تعبئة الجماهير وبلورة إرادتها الجماعية[107].

ـ "بناء ثقافة وطنية ديموقراطية شعبية وعلمية، مع ضمان الحقوق الثقافية لجميع مكونات شعبنا."

ـ "تحرير المرأة المغربية من العبودية والإضطهاد والقيود التي تفرضها عليها العلاقات الإجتماعية العتيقة، وتحقيق مساواتها في جميع المجالات مع الرجل، مع ضمان حقوقها كأم" .

ـ "مساندة كفاح الشعب الصحراوي في تقرير المصير والإستقلال، والنضال من أجل وحدة بلدان المغرب العربي ، وحدة ديموقراطية نابعة من إرادة جماهيرها الشعبية"[108].

ـ "دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين من الإحتلال الصهيوني وإقامة دولته الديموقراطية فوق كامل ترابها الوطني، دعم كفاح الشعوب العربية ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية من أجل التحرر الوطني، والديموقراطية والإشتراكية، الكفاح المشترك مع كافة الشعوب العربية من أجل وحدة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج."

ـ "الدعم والتضامن مع جميع حركات التحرر الوطني وقوى التقدم والإشتراكية عبر العالم"،

---

107 ـ "التنظيمات الجماهيرية للطبقة العاملة..."، لم يسبق لهذه القيادة ان أثارت شيئا حول ما هي هذه "التنظيمات الجماهيرية"، ومن يعمل على بنائها، وفي أي إطار تندرج عملية بنائها...

108 ـ لم تعد هنا قضية "الصحراء الغربية" مرتبطة بمشروع الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بالغرب العربي،كما أن طرح "تقرير المصير والاستقلال" بهذا الشكل هو مجرد من أي إطار استراتيجي يخدم المشروع التاريخي للبروليتاريا، وهو ما يعني تركه بيد القوى الإمبريالية والرجعية ومصالحهما بالمنطقة.

برنامج "القيادة" هذا، تقول أنه "يمكن أن يشكل برنامج الحد الأدنى للتنظيمات الماركسية – اللينينية المغربية، والحزب الشيوعي، الذي نناضل من أجل المساهمة في بنائه".

في أدبيات منظمة "إلى الامام" في مرحلتها الثورية (1970 / 1979)، تم استعمال مفهوم "الحزب البروليتاري المغربي" أو الحزب الماركسي ـ اللينيني"، أو حزب البروليتاريا"، ولم نجد استعمال مفهوم "الحزب الشيوعي"، للإشارة إلى "الحزب الثوري"، كما أنه في هذه الفترة، كانت أغلبية الأحزاب التي تطلق على نفسها اسم "الحزب الشيوعي"، غارقة في وحل التحريفية، وأنه قبل هذه الفترة بقليل، كانت غالبية المنظمات الثورية التي قطعت مع خط التحريفية والإصلاحية، غالبا ما تتخذ اسم "المنظمات الماركسية ـ اللينينية". هذا الأمر لا يعني سوى انطلاق القيادة في التخلي عن إبراز الخط الإيديولوجي للمنظمة والالتحاق بزمرة "شيوعية خروتشوف".

بعد هذا، انتقلت "القيادة الجديدة" للحديث عن الطبقة المؤهلة للقيادة، حيث طرحت التساؤل التالي : " ماهي الطبقة المؤهلة لقيادة **الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية** ؟" وكأن هناك ث.و.د.شعبية في إطار ثورة أخرى وعلى الطبقة العاملة قيادتها. أو أن هناك ثورة أخرى، غير الث. الو. الد. الشعبية في الث. الو. الد. الش..

على العموم ، يبدو أن "اللخبطة"، هي عنوان التعاطي لا مع التناقضات فحسب، ولكن تسري "اللخبطة" على كل مشروع الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، الذي قدمته هذه "القيادة"، مع الحفاظ النسبي على بعض المواقف العامة، وذلك ابتداء

من "اللخبطة" التي سادت عملية انطلاق "مسلسل إعادة البناء"، وترقيع، بانتقائية، ما جاءت به التيارات المتصارعة في فترة الإنفجار السياسي والتنظيمي .

من بين هذه المواقف العامة هنا، رغم تجنبها أحيانا لبعض المفاهيم التي بلورتها المنظمة بهذا الصدد، نجد مسألة قيادة الطبقة العاملة للثورة الو.الد.الش. و"مواصلة مسلسل الثورة"، "إنجاز مهام الثورة الاشتراكية"، وضرورة بناء "تحالف شعبي" لكافة "الطبقات والفئات الشعبية".

"...أن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية... إنجاز كافة مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية، يتطلب بشكل حتمي قيادة الطبقة العاملة لكافة الطبقات والفئات الشعبية ذات المصلحة في الثورة."، وهذا " يحتم على كافة الشيوعيين المغاربة أن يناضلوا بدون كلل من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، كشرط ضروري لتمكنها فعلا من قيادة الجماهير الشعبية خلال مسيرة الثورة الشعبية، الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية والثورة الاشتراكية".

"الثورة الو.الد.الش. ليست هي الثورة الاشتراكية..." فهذه الأخيرة "تهدف إلى إقامة سلطة ديكتاتورية البروليتاريا..." أما "الث.الو.الد.الش. فهي تسعى إلى إقامة نظام الديمقراطية الشعبية، الذي تجسده الجمهورية الديمقراطية الشعبية..." وأن "المضمون الجوهري لنظام الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية هو الديكتاتورية ضد اعداء الشعب والديمقراطية للشعب، ففي هذا النظام إن **الطبقات والفئات الشعبية** (الطبقة العاملة والفلاحين ، أشباه البروليتاريا، البرجوازية الصغيرة، **البرجوازية الوطنية التقدمية**) وقواها الوطنية الديمقراطية المنظمة...."

كما نرى هنا، فقد انتبهت "القيادة الجديدة" هنا في عرضها للمواقف العامة بخصوص الثورة الو.الد.الش. ودور الطبقة العاملة والفلاحين فيها، إلى ما أسمته سابقا ب"الجناح التقدمي" للبرجوازية الوطنية، والذي قالت سابقا أنه "سيلتحق بالجماهير الشعبية"، فمنحته هذه المرة مفهوم "البرجوازية الوطنية التقدمية"، وهو مفهوم يجب تحديد اختلاف أرضيته الطبقية عن ما أسمته تلك "القيادة" ب "الجناح المحافظ" لهذه البرجوازية.

انتقلت القيادة بعد هذا، للحديث عن ما اصطلحت عليه ب"الحزب الشيوعي"، والذي منحته مفاهيم متنوعة، فأحيانا هو "الحزب المستقل للطبقة العاملة"، أو "الحزب الثوري المستقل"، أو "الحزب الثوري البروليتاري"...، كما تحدثت عن التشكيلة الاجتماعية لهذا الحزب الذي "يجب أن يضم في صفوفه إلى جانب الفصائل البروليتارية الطليعية، التي يجب أن تحتل المواقع القيادية والإستراتيجية داخل الحزب، الفصائل والعناصر الطليعية من الطبقات والفئات الأكثر ثورية في المجتمع"، وهذا لتجنب النزعة العمالوية للحزب، **وهذا الحديث يتناقض وما سطرته هذه "القيادة" في مهامها سابقا حول** "التجذر وسط الطبقة العاملة".

د ـ التحالفات في منظور "القيادة الجديدة"

تقول "القيادة الجديدة": "إن **مشاركة كافة الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في الثورة** مسألة **ضرورية لانتصار الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية**، لهذا يطرح على الشيوعيين المغاربة ليس فقط تحديد العدو بدقة، ولكن كذلك **تحديد القوى الثورية في كل مرحلة وفي كل فترة من فترات** هذه المرحلة، **وتحديد من هم الحلفاء الاستراتيجيون للطبقة العاملة، ومن هم حلفاؤها المؤقتين، ومن هي القوى التي يجب الاكتفاء بتحييدها**."

كما أنه: "يجب بناء وهيكلة **التحالف الشعبي** في إطار ما يمكن نعته حاليا **بالجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية**... والتي تضم كافة القوى المعبرة عن مصالح الطبقات والفئات الشعبية:

الطبقة العاملة، الفلاحون، أشباه البرولتاريا، البرجوازية الصغيرة، الجناح التقدمي من البرجوازية الوطنية."، وأن هذه "**الجبهة** الوطنية الديموقراطية الشعبية **تشكل إلى جانب الحزب البروليتاري والجيش الشعبي**، إحدى **الأدوات الثلاث الرئيسية لانتصار الثورة** الوطنية الديموقراطية الشعبية واستكمال مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية. فبدون هذه الجبهة ستظل القوى الثورية مبعثرة ويصعب عليها الإنتصار على العدو الطبقي."

ما يلاحظ هنا، قبل الإستمرار في عرض وجهة نظر "القيادة الجديدة" حول التحالفات، هو وضع "الأدوات الثلاث الرئيسية لانتصار الثورة" بشكل متواز، ولا يظهر هنا أي ترابط داخلي بينها، وكأن مهمة بناء الحزب شيء لوحده، أي سيرورة لوحدها، وأن بناء الجبهة سيرورة أخرى، قد تربطها علاقة بالحزب، علاقة خارجية، في فترة ما، وقس على ذلك "الجيش الشعبي" الذي نسجل حضوره لأول مرة في طرح "القيادة الجديدة"، والذي لا نعرف حتى اللحظة كيف سيبنى، ومن طرف من، وبأي مهام؟

تقول إذن "القيادة الجديدة" بهذا الصدد، "إن **قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية** مسألة **ضرورية لضمان الإنتصار** الشامل للثورة الديموقراطية الشعبية... لكنه **من الخاطئ رهن قيام هذه الجبهة والمشاركة فيها بالقدرة الفعلية للطبقة على قيادتها. إن الشرطين الأساسيين لمشاركة الحزب الشيوعي** (أو القوى الماركسية اللينينية قبل إنشاء الحزب الشيوعي) **في هذه الجبهة** هما أولا، **أن تخدم الجبهة مصلحة الثورة الشعبية**، وثانيا، **أن يحافظ الحزب على استقلاليته الإديولوجية والسياسية والتنظيمية بالنسبة للقوى الأخرى المشاركة في الجبهة. إن**

الإستقلالية تسمح للحزب الشيوعي من مواصلة كفاحه الخاص على أساس برنامجه، إلى جانب المساهمة بتفاني وإخلاص في النضال الوحدوي داخل الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وهذا ما يوفر تدريجيا للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي شروط قيادتها للجبهة."

إن الفكرة المركزية هنا التي تثير التساؤل، وتتطلب التوضيح، هي من سيطلق عملية بناء هذه الجبهة؟ فإن كان" **من الخاطئ رهن قيامها بالقدرة الفعلية للطبقة** (الطبقة العاملة و"حزبها الشيوعي") **على قيادتها**" فمن سيعمل على قيامها[109] وقيادتها في غياب الطبقة العاملة وحزبها فيها؟ هذا لا يعني سوى أن تشكل هذه "الجبهة" قد يسبق تشكل "الحزب الشيوعي"، وأن هذا الأخير سيعمل لاحقا بعد بنائه على "المشاركة في هذه الجبهة" إن كانت "تخدم الثورة الشعبية" (والمقصود هنا الث. الو. الد. الشعبية لا غيرها)، وهذه المشاركة هنا لا تعني سوى التموقع ذيليا وسط هذه الجبهة، أما إذا لم يكن بناؤه قد تم والجبهة قد تشكلت، فمسألة المشاركة هنا تلقى على عاتق القوى الماركسية اللينينية، وهي الأخرى لن تكون إلا ذيلية داخل الجبهة، وذلك بشرط ، أي شرط المشاركة والذيلية في الجبهة، أن تخدم هذه الجبهة مصلحة الثورة الشعبية. (فكيف إذن لهذه الجبهة أن تخدم الثورة الشعبية في غياب القوى الثورية من على قيادتها، أم أن المقصود، وهو غير منطوق، في خلفية هذه « القيادة » هو ما تسميه ب « البرجوازية الوطنية التقدمية »)

109 ـ انظر وجهة نظر المنظمة سابقا بهذا الصدد حول الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية (الجبهة الثورية الشعبية)الصيغة السياسية والتنظيمية للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

إن إمكانية أن تخذم هذه الجبهة الثورة الشعبية واردة لدى "القيادة الجديدة"، رغم غياب "الحزب الشيوعي"، وأن وجود القوى الماركسية اللينينية فيها ليس سوى من موقع المشاركة والذيلية في هذه الجبهة لا غير. فعلى أي أساس طبقي أولا، وأي خط سياسي ثانيا، يمكن أن تخدم هذه الجبهة[110] مصلحة الثورة[111] في غياب القوى الطبقية الثورية الحقيقية؟

في نفس الاتجاه، تقول هذه "القيادة" أنه على الحزب، "أن يحافظ على استقلاليته الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية بالنسبة للقوى الأخرى المشاركة في الجبهة..."، على الحزب إذن أن يشارك وهو مستقل كليا عن باقي القوى، وهذه الأخيرة هي كذلك مشاركة، فلمن قيادة الجبهة إذن؟ أم هي من دون قيادة؟ ثانيا، من هي هذه القوى الأخرى المشاركة، لأن حديث "القيادة" سابقا حول مكونات هذه الجبهة، كان حول طبقات وفئات اجتماعية، ولم تثر أي حديث عن قوى سياسية محددة، إلا في حالة واحدة حين أثارت هذه "القيادة" مسألة "التحالف الشعبي الذي يجمع في خندق واحد كافة الطبقات والفئات الشعبية، وقواها الوطنية الديموقراطية" في ظرفية تاريخية حددتها تلك "القيادة" في "تحول الثورة الوطنية الديموقراطية

110 ـ الجبهة المقصوردة هنا، هي جبهة "الطبقات والفئات الشعبية"، وهي التي تطلق عليها هنا "القيادة الجديدة" مفهوم "الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية"، فليس هناك أي حديث عن أي جبهة أخرى غيرها.

111 ـ سنستبق الحديث هنا، للإشارة فقط إلى أن هذا الحديث بأكمله حول هذه الجبهة، تشكلها وغياب القيادة الطبقية الثورية فيها...، ما هو إلا تأسيس لطرح تحريفي يعتقد بإمكانية ان تقوم ما تسميه ب "البرجوازية الوطنية التقدمية" بمهمة بناء جبهة تخدم مصلحة الثورة الو الد، لكون جزء من مصالحها المرحلية، بالنسبة لهذا الخط، تتقاطع مع مصالح الطبقات والفئات الشعبية، والتي تشكل هي طرفا في تحالفها. فهي حليف لا استراتيجي للطبقة العاملة، بل مرحلي، يخص المرحلة الأولى فقط ، ولهذا من الممكن بالنسبة لهذا الخط التحريفي، أن تلعب هذه الفئة دورا مهما في انطلاق المرحلة الأولى حيث تكتفي الطبقات الأخرى بالمشاركة فقط، على أن استكمال مهام الثورة، أي بعد المرحلة الأولى، يلقى على الطبقة العاملة وحلفائها الاستراتيجيين. وهذا لا يعني سوى الفصل بين المرحلتين، وتغييب التناقض الأساسي في المرحلة الأولى، بتغييب القيادة الطبقية الثورية للجبهة التي لن تعمل إلا على حل التناقض الرئيسي، وهو هنا بين كافة الطبقات والفئات الشعبية بقيادة "البرجوازية الوطنية التقدمية" و"الأعداء الطبقيين".

الشعبية إلى ثورة اشتراكية"، وهي "تتطلب بالضرورة قيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري، وبنائها لتحالف متين بين العمال والفلاحين، التحالف العمالي الفلاحي، وهيمنتها وسط التحالف الشعبي الذي يجمع ...".

في الحقيقة هناك التواء في طرح "القيادة" لتصورها، إلا أن الفقرة الأخيرة قد أوضحت على الأقل المنظور المرحلوي "للقيادة"، فمسألة بناء الحزب البروليتاري والتحالف العمالي الفلاحي ليستا بالمهام العاجلة والأساسية في بناء الجبهة الو.الد.الشعبية، بل لهما ضرورة في "فترة" "تحول الثورة الو.الد.الشعبية إلى ثورة اشتراكية"، أما قبل هذا التحول، فلهما، إن وجدا، المشاركة فقط، مع حفاظ الحزب على استقلاليته، كي يستطيع "مواصلة كفاحه الخاص على أساس برنامجه، إلى جانب المساهمة ... في النضال الوحدوي داخل الجبهة...وهذا ما يوفر تدريجيا للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي شروط قيادتها للجبهة". وقيادته هذه للجبهة لن تكون ضرورية ومطلوبة إلا في "فترة" تحول "الثورة الشعبية" إلى "ثورة اشتراكية".

هناك إذن مرحلة تكون فيها الطبقة العاملة، وحزبها إن وجد، مشاركة فقط في الجبهة، وحين الإنتقال إلى مرحلة أخرى على الطبقة العاملة وحزبها وتحالفها مع الفلاحين قيادة الجبهة من أجل الثورة الإشتراكية. لنركز إذن على المرحلة الأولى، التي قد تشارك فيها القوى الماركسية اللينينية في الجبهة، أليست هذه صورة أخرى من مفهوم "الجبهة العريضة"، أو "جبهة القوى الديمقراطية والثورية" التي طرحها سابقا الخط الانتهازي اليميني، والتي فيها ستشارك القوى الماركسية اللينينية من موقع ذيلي؟ والتي رفضها قادة هذا الخط التحريفي بدعوى الذهاب المباشر "للقلعات البروليتارية".

للمزيد من الإلتواء تقول "القيادة الجديدة" أن بناء الحزب الشيوعي للبروليتاريا مسلسل طويل وشاق..." وأن " بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية ... هو مسلسل طويل ويواكب مسلسل بناء الحزب الشيوعي. إنهما عمليتان مترابطتان"، " لكن

القطب الرئيسي في عملية بناء الحزب وبناء الجبهة يظل هو بناء الحزب" في نفس الوقت، ومن جهة "مسلسل بناء الجبهة"، تقول "القيادة"، ان هناك جانب فيها، هو " التحالف السياسي على أساس برنامج الجبهة، برنامج جبهوي واضح محدد جماعيا، وفي إطار تنظيم جبهوي واحد لكافة القوى الثورية والجماهيرية ومع حفاظ هذه القوى على استقلاليتها السياسية والتنظيمية، لتخلص إلى "أن الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية، التي يجب أن يناضل الثوريون من أجل بنائها هي في نفس الوقت تحالف من فوق، بين قيادات المنظمات المتحالفة وكذلك تحالف منظم على مستوى القواعد.".

لنضع هذه الخلاصة أمام طرح المنظمة السابق حول الجبهة، من حيث طبيعتها، لجانها، برنامجها وأهدافها، كي تتضح صورة الإنحراف السياسي والتنظيمي والإستراتيجي عن خط المنظمة. ثانيا، لم تحدد "القيادة الجديدة" ما هو ذاك "الجيش الشعبي" الذي وضعته ك "أداة ثالثة من ادوات الثورة"، وموقعه في كل هذه "المسلسلات" : "مسلسل إعادة بناء المنظمة"، "مسلسل بناء الحزب"، مسلسل بناء الجبهة". أم هو الآخر سيكون له "مسلسل" خاص به ؟

هـ ـ "القيادة الجديدة": "مسلسل العنف الثوري الجماهيري"

في عرض "القيادة" ل "أسلوب حسم السلطة"، نقرأ : "إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الثوري الجماهيري " وأن هذا "العنف الثوري الجماهيري يجب أن يكون منظما حتى لا يتم السقوط في العفوية، التي تؤدي إلى إهدار الطاقات الثورية الجماهيرية ثم إلى الفشل واليأس."، وهو ما يعني أن هناك "عنفا ثوريا جماهيريا غير منظم، أي عفويا" لهذا، بالنسبة "للقيادة" يجب "**تنظيم العنف الثوري للجماهير** في هذا الميدان"، وذلك "على واجهتين: فمن جهة أولى يتم **بالعمل على تفجير**

الطاقات الخلاقة للجماهير... وتدريبها على أساليب النضال الجماهيري العنيف، وتأطير مبادراتها الثورية العنيفة، وذلك لتتمكن من **الدفاع** عن نفسها أثناء هجومات الأجهزة القمعية...."

"ومن جهة ثانية و**في ظرف معين من تقدم مسلسل الثورة، تقوم القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي بإنشاء أجهزة ثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي**، الذرع المسلح للجماهير الشعبية وأداتها الأساسية في مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي." .

يظهر أن" الجيش الشعبي" كإحدى واجهتي "تنظيم العنف الثوري للجماهير"، سيكون تأسيسه من مهام "الحزب الشيوعي" "**في ظرف معين من تقدم مسلسل الثورة**"[112]، وهو، "الجيش الشعبي"، يشكل "الذرع المسلح للجماهير الشعبية وأداتها الأساسية"، إلا أنه، تقول "القيادة": "من المحتمل جدا أن **يشكل العنف الثوري الجماهيري مسلسلا** طويلا قد يتطور ويتعمق مع الزمن" (مع الوقت). كما أن "مسلسل العنف الثوري الجماهيري" لن "يتوفر له التنظيم المحكم" (أي لن يكون منظما)، ولن تكون له "آفاقا واضحة وطول النفس والإنتصار الشامل" إلا إن كانت "الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي" في قيادته".

لا نفهم صراحة هذا القول، فهذا "الجيش الشعبي" الذي سيكون "الاداة الأساسية" لهذا "العنف الثوري الجماهيري" هو أصلا من تأسيس "الحزب الشيوعي" للطبقة العاملة، فكيف إذن أنه لن يتوفر لهذا العنف... التنظيم والآفاق والنفس والانتصار..، إلا إذا كان ذاك الحزب نفسه الذي أسسه، هو من سيقوده.

112 ـ نخبر القارئ هنا، أن ما تقصده هذه "القيادة" ب "الظرف المعين من ..." ما هو إلا ما تسميه ب "فترة التحول من الث. الو. الد. الشعبية إلى الثورة الاشتراكية".

على أي ما يهمنا هنا، هو أننا نسجل مرة أخرى، مسلسلا آخر ينضاف لمسلسلات "القيادة الجديدة"، وهو "مسلسل العنف الثوري الجماهيري" الذي سيصبح "مسلسلا منظما" مع "مسلسل بناء الجيش الشعبي".

يتضح من كل هذا، أن "مسلسل العنف الثوري الجماهيري" يوازيه "مسلسل "جبهة شعبية من دون "الحزب الشيوعي" " (ومن دون التحالف العمالي الفلاحي، لكن فقط مشاركة القوى الماركسية ـ اللينينية). وأن "مسلسل العنف الثوري الجماهيري المنظم" (أي الذي يؤسس له "الجيش الشعبي")، يقابله "مسلسل الجبهة الشعبية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي"، وهذا "المسلسل الأخير " يقابله "مسلسل تحول الثورة الو.الد.الش. إلى الثورة الاشتراكية" (أي "الظرف المعين من تقدم مسلسل الثورة")

لقد قامت "القيادة الجديدة" بتجزيء الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية" إلى قسمين، مرحلة ما قبل تحولها إلى ثورة اشتراكية، ومرحلة تحولها إليها. ففي الأولى هناك مشاركة فقط ل "الحزب الشيوعي" إن تم بناؤه، وفي حالة العكس، فمشاركة القوى الماركسية اللينينية" في إطار جبهة شعبية تضم الطبقات والفئات الشعبية والقوى الوطنية الديمقراطية (الجناح التقدمي للبرجوازية الوطنية)، مع تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير (العنف الثوري الجماهيري، وهو هنا غير منظم وليس بعد بقيادة "الجيش الشعبي"). وفي الثانية، أي في فترة التحول إلى ثورة اشتراكية، فهي تتطلب قيادة الطبقة العاملة وحزبها وتحالفها مع الفلاحين، وتنظيم "العنف الثوري الجماهيري" ومنحه الافاق الواضحة.

أليس هذا التصور، وهو هنا ملتوي وأطروحته لم تنكشف بعد بشكل واضح ومتكامل، أليس هو ما تحدثت عنه المنظمة في واحدة من أبرز وثائقها حول الانتهازية اليمينية وسط الحركة الماركسية اللينينية المغربية، ونعني هنا وثيقة "المرحلوية او المنشفية الجديدة".

لقد قامت "القيادة الجديدة" بتجزيء خط المنظمة بصدد مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية كمرحلة أولى ومقدمة لمرحلة الثورة الإشتراكية (انظر خط المنظمة في المقالة الأولى)، إلى شطرين، أو مسلسلين منفصلين، حيث أصبحت هنا الثورة الاشتراكية هي عنوان لمرحلة ثالثة ومنفصلة عن سابقاتها، أي الث.الو.الد. الشعبية، وهذه الأخيرة أصبحت تتشكل من مرحلتين كل واحدة منها منفصلة عن الاخرى .

بكل تركيز إذن، نسجل

1 ـ مرحلة الث. الو.الد. الشعبية:

تقودها جبهة شعبية، لا نعلم لمن هي قيادتها ولا نعلم من سيعمل على بنائها ووضع برنامج لها. فهي تعرف فقط مشاركة الطبقة العاملة وحزبها إن وجد، أو فقط مشاركة القوى الماركسية اللينينية إن كان برنامج هذه الجبهة يخدم تلك الثورة.

2 ـ مرحلة تحول هذه الث.الو.الد. الشعبية إلى ثورة اشتراكية، مع ضرورة أن تكون قيادة الجبهة في هذه المرحلة (وليس في المرحلة السابقة عليها) للطبقة العاملة وحزبها وضرورة التحالف العمالي الفلاحي ، وإنشاء أجهزة ثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي... أما كيف ستتم كل هذه العملية من التحول وانتقال القيادة إلى الطبقة العاملة وحزبها، فلا شيء في تصور "القيادة الجديدة" يوحي بهذا.

3 ـ مرحلة الثورة الاشتراكية، التي لا نعلم عنها حتى اللحظة أي شيء، إلا ما كان من أمر ما يتعلق "بإقامة سلطة ديكتاتورية البروليتاريا" .

يظهر إذن أن "القيادة الجديدة" تبنت هنا منظور الخط اليميني وسط الحملم، حيث قامت بزرع هذه الاطروحة اليمينية في خط المنظمة، ومنحتها الأولوية، وهو ما تبينه أطروحتها للمرحلة الأولى (النقطة 1) من الث.الو.الد. الشعبية، كما عملت على إبعاد وتأجيل منظور الخط الثوري للمنظمة، حيث طرحته وبشكل مشوه، كمرحلة ثانية (النقطة 2) من الث.الو.الد. الشعبية وسيرورة تحولها إلى ثورة اشتراكية، من دون طرح أي تمفصل أو ربط داخلي بين ما وضعته كمرحلتين للث. الو.الد.الشعبية، ولا بين هذه الاخيرة والثورة الاشتراكية .

نتوقف اللحظة عند ما تسميه هذه "القيادة الجديدة" ب "العنف الثوري الجماهيري المنظم"، فقد اعتبرته إطارا يضم أشكالا مختلفة، هكذا نجد لدى هذه "القيادة"، أن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد والانتفاضة الجماهيرية المسلحة وغيرهما، هي أشكال فقط لهذا العنف الثوري، وان "التحديد الدقيق للشكل أو الأشكال التي سيتخذها (بخصوص قضية الثورة المغربية)... سيمكن القيام به في المستقبل"، فبالنسبة لها " في الفترة الحالية فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم كاف للقيام بجميع مهامنا...".

بداية قامت "القيادة الجديدة" بما أسمته "تمييز الثوريين عن الإصلاحيين وعن مختلف أصناف الإنتهازية" بناءا على "الموقف من العنف الثوري"، وهذا الأخير بالنسبة لها هو "ضرورة للقضاء على سلطة العدو الطبقي ...". بعد النأي هنا بنفسها عن الإصلاحية والانتهازية، قامت بمنح هذا "العنف الثوري" طابعة الجماهيري لإبعاده عن ما أسمته ب "جميع الأشكال الفوقية

والنخبوية... التي لا تشارك فيها الجماهير... الانقلابات العسكرية للبلانكية، للغيفارية ولجميع أشكال العنف الثوري، التي تصارع فيها النخب الثورية أجهزة الدولة القمعية بمعزل عن الجماهير"، لتخلص في النهاية إلى ان "أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الثوري الجماهيري". وكأن منظمة "إلى الأمام" لم تحسم من قبل، في مرحلتها الثورية، في قضية العنف الثوري. على أي، لقد قامت هنا "القيادة" بالتخلي عن حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد، التي اعتمدتها المنظمة سابقا في خطها الاستراتيجي، بدعوى الإختلاف عن الصين والفيتنام، حيث تقول "القيادة"، أن هذين الأخيرين "بلدين فلاحيين..." وأنه في "الصين والفيتنام لعبت البادية والفلاحون الدور الرئيسي والحاسم في الثورة، بينما ظل دور المدن رغم أهميته ثانويا بالنسبة للبادية.." "أما في المغرب فإن المدن ستلعب بدون شك، نظرا لأهميتها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ولطاقاتها البشرية دورا هاما جدا في الثورة من بدايتها (...) إلى نهايتها" لأن " بلادنا تتوفر على طبقة عاملة قوية بالمقارنة مع البلدين المذكورين آنذاك وتتميز بكون 40% من سكانه يوجدون في المدن، وهذه النسبة ترتفع باستمرار وبسرعة"[113].

إن تبني صيغة "العنف الثوري الجماهيري المنظم" واعتباره من مهام "المرحلة الثانية من الث.الو.الد. الشعبية" (انظر الفقرات أعلاه) هو عمليا تخل عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، ومقدمة للتخلي عن أحد عناصر الخط الإيديولوجي لمنظمة "إلى الأمام" (اسهامات ماو تسي تونغ أو خط ماو) منذ تأسيسها، ويلقي في نفس الوقت بهذا "العنف الثوري..." على عاتق الطبقة العاملة وحلفائها (المرحلة الثانية) ويعفي من ممارسته أصحاب "الجبهة الشعبية" (المرحلة الاولى) التي هي من دون قيادة، والتي تعرف فقط مشاركة القوى الماركسية اللينينية فيها. كما أنه من قال بأن هذا "العنف

113 ـ ومع ذلك، لم تستطع هنا هذه "القيادة" أن تحسم لمن هو الدور الرئيسي في الثورة، حيث تقول بخصوص دور "البادية"، أنها "ستلعب هي الأخرى دورا لا يقل أهمية عن دور المدن، وذلك نظرا لطاقتها البشرية والاقتصادية، وللدور السياسي والنضالي لجماهير العمال الزراعيين والفلاحين."

الثوري الجماهيري المنظم" إطارا جامعا لأشكال مختلفة، والذي لم يكن إلا غطاءا للتخلي عن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، وليس هو خاصية مشتركة وعنصرا مشتركا لمختلف الإستراتيجيات العسكرية الثورية غير مفصولة عن خط استراتيجي وسياسي محددين. ونضيف، أليست من طبيعة **العنف الثوري** أن يكون منظما وجماهيريا، وإلا فقد طبيعته الثورية- طبعا من المنظور البروليتاري، الماركسي ـ اللينيني الثوري- وكان انقلابيا بلانكيا، أو نزعة مغامراتية لا خط سياسي استراتيجي يأتي هذا العنف لخدمة اهدافه. إن خاصية "التنظيم والجماهيرية" التي تم إلباسها للعنف الثوري هنا لدى "القيادة الجديدة" لتمرير التخلي عن حرب التحرير الشعبية، هي في الأصل من طبيعة الحزب البروليتاري الثوري، والعنف الذي يمارسه الحزب البروليتاري الثوري في مواجهة العنف الرجعي للطبقات السائدة، سواء دفاعا أو هجوما، هو بالضرورة منظم وجماهيري، لذا فليس من المنطقي في شيء وضع ما أسمته هذه "القيادة الجديدة" ب "العنف الثوري الجماهيري المنظم" إطارا عاما يضم هذا "الشكل او ذاك"، بل إن المنطقي والتاريخي، أن العنف الثوري من طبيعته ان يكون منظما وجماهيريا، وأن هاتين الخاصيتين الأخيرتين هما عنصرين يجب العمل على بنائهما وتحقيقهما ضمن هذه الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية أو تلك[114]، طبعا إن هذا يكون ضمن عمل الحزب البروليتاري، الذي هو بالضرورة، ومن الضرورة أن يكون حزبا طليعيا، منظما وجماهيريا.

114 ـ إن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد مثلا هي من طبيعتها أن تكون منظمة وجماهيرية، وهاتين الخاصيتين الأخيرتين هما عنصرين تشترك فيهما هذه الاستراتيجية مع استراتيجيات أخرى، كالانتفاضة المسلحة مثلا. فهذه الأخيرة تظهر وكأنها محددة في المكان والزمان ومحددة بأهداف عاجلة وجب تحقيقها للمرور إلى ما بعدها. أما استراتيجية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد فهي حرب مرتبطة بالصراع ضد الإمبريالية، حتى بعد القضاء على عملائها بالداخل.

6 ـ تغييب نظرية للتنظيم وتحطيم بنية المنظمة : "القيادة الجديدة" و"مسلسل الترميم"

بعد أن قامت "القيادة الجديدة" بتصفية الخط الإستراتيجي للمنظمة، والتخلي عن أية استراتيجية كيفما كانت، واعتبار الخط السياسي للمنظمة خاطئا، بل وتحميله مسؤولية كل الضربات التي تعرض لها التنظيم، واعتباره مصدر ما اسمته ب "الفشل"، حل الدور هذه المرة على قضية تصفية الخط التنظيمي في "مسلسل إعادة البناء"، خصوصا بعد أن تبنت هذه "القيادة الجديدة" مجمل الأفكار التي بها شن الخط الإنتهازي اليميني هجومه على خط المنظمة (الهيكلة الشبكية للمنظمة... المركزية البيروقراطية...). وبهذا الصدد، وفي إطار "مسلسلها" ذاك، وفي مجرى تهييئها لما سيسمى ب"ندوة الداخل"، ستعمل "القيادة الجديدة" على تصفية المنظور اللينيني للتنظيم في جملة واحدة : "إننا حاليا في مرحلة بناء الخط السياسي و النظري و التنظيمي ، أي أننا في مرحلة انطلاق عملية البناء، ولهذا فإن الهيكلة التنظيمية لن تأتي من الأشكال المعقدة و المنمقة أو البلشفية الخالصة، بل تأتي من جودة أطر المنظمة أنفسهم، و كيف هم مكونون نوعيا...". يظهر جليا إذن، أن "القيادة الجديدة"، وعوض التحليل والنقد وطرح تصور تنظيمي بديل، إن استطاعت إلى ذلك سبيلا، قامت وفي جملة واحدة بتصفية نظرية التنظيم والمرتبطة حتما بخط استراتيجي وسياسي الغائبين لديها، وعوضتها بجملة مفادها ان "الهيكلة التنظيمية تأتي من أطر المنظمة..". فلا حاجة لهذه "القيادة" إذن، وهي تضع هيكلة جديدة، إلى نظرية للتنظيم، ولا إلى خط سياسي، بل إلى "منظمة تكون عبارة عن خلايا وقيادة وطنية"، لأن "الهيكلة السابقة للمنظمة غير صالحة" تقول "القيادة"، وعليه "يجب التخلص من الإطارات شبه الجماهيرية"[115]، وهذه الأخيرة، بالنسبة "للقيادة"، "كانت عرقلة أمام فتح باب المنظمة أمام كل

115 ـ تعتبر هذه الإطارات شبه الجماهيرية شرايين المنظمة وسط الحركة الجماهيرية، فهي تتكون من المناضلين الطليعيين لهذه الحركة، وهي مستمدة من التجربة البلشفية.

العناصر الثورية...". هكذا تم الحكم النهائي على التجربة التنظيمية وعلى الخط التنظيمي لمنظمة "إلى الأمام" من طرف من استولوا على قيادتها.

لنرى عن قرب بعض هذه الأحكام التي أصدرتها "القيادة الجديدة" حول التجربة التنتظيمية، وعلى الخصوص تلك التي خاضتها المنظمة بعد صدور "تقرير 20 نونبر"، حيث تقول "القيادة الجديدة" :

"لقد تميز "تقرير 20 نونبر"، ومشروع النظام الداخلي، بالتنظير للتشديد على المركزية، و قد تجلى ذلك في الممارسة فيما بعد. كما اتسم "تقرير 20 نونبر" بعرضه لمسألة الشبيبة المدرسية، بل أدخلها ضمن حيثيات الخط السياسي للمنظمة... و استنتج التقرير أن هذه النضالات، أدت إلى التأكيد على صحة أطروحتنا حول دور حركة الشباب الثوري المدرسي كمثقف عضوي للجماهير الكادحة، و المعبر عن الوعي الحي لهاته الجماهير، بحكم ارتباطها عضويا. وعلى أساس هذا المنظور الجديد، صاغ التقرير خلاصته في المجال التنظيمي مفادها "أن التنظيم هو تجسيد للخط السياسي و بلورة القوى المتقدمة في كل مرحلة من تفجير الطاقات الثورية الجماهيرية.

هكذا تم التنظير لدور الشبيبة المدرسية، و بذلك، و من خلال انحصار المنظمة في هذا القطاع، ستفرز بنية تتماشى مع هذا الواقع الجديد، بنية آخذة في التسلسل الهرمي ذات برامج مثقفية، يتم الانتقال من إطار إلى إطار أعلى منه، كلما أنجز البرنامج التثقيفي ... فكان الاستقطاب و الاندراج في السلم التنظيمي، يعتمد على مقاييس مثقفية.

هذا الواقع خلق علاقات داخلية تتميز: بغياب الصراع السياسي و الإيديولوجي و سيادة "المونولوتيزم" (تطلق كلمة المونولوتيزم في حقل الفكر السياسي الماركسي على كل تصور للخط السياسي و الفكري ينبذ الخلاف و يؤكد على الوحدة بدون نقد و إعطاء

القيادة الحق في كل شيء مما يؤدي إلى تكلس الأفكار و الدوغمائية و موت الحياة الداخلية للتنظيم أو الحزب ...)، بل تربية المناضلين على نبذ الصراع، و ترسيخ في أذهانهم أن كل صراع هو انحلال لأن خط منظمتنا سديد، و المفلسون هم الآخرون (غالبا ما يكونون هم "23 مارس").

لقد جاءت الاعتقالات لتبرز مدى هشاشة المنظمة، و كذلك الإنهيارات التي عرفها أعضاء المنظمة. إن الاعتقالات، و ما تبعها يشكل درسا أساسيا، و هو، ليست مسألة صمود المنظمة مرهونة بمدى الإتقان و الإبداع في تقنيات العمل التنظيمي، إنما المسألة تتعلق بنوعية القناعات التي يدافع عنها ذلك التنظيم، و كيف تمت بلورتها عند أعضائه. و لهذا فالتنظيم قبل أن يكون مشكلا تقنيا (ربط العلاقات و تقنيتها)، فهو مشكل خط سياسي مجسد في طبيعة العلاقات السياسية بين أفراد التنظيم، و في طبيعة العلاقات السياسية بين أفراد هذا التنظيم و الجماهير.

فإلى حدود 1976، أصبحت المنظمة عبارة عن شبكة من المناضلين، يعملون ضمن هيكلة معقدة، مثقلة بدورها بمشاكل كبيرة و صغيرة، ناهيك، على أنها كانت في وضعية أمنية مهزوزة جدا.

- تفشي المركزية البيروقراطية، قيادة مفكرة و قاعدة منفذة، قيادة لا تقوم بالنقد الذاتي و قاعدة لا تطالبها بذلك.

فكان من الطبيعي أن تبرز انحرافات و أخطاء كبيرة:

- ضعف نظري و سياسي مدقع، و سيادة الدغمائية و التجريبية كالنظر إلى قضايا المغرب من خلال ما كتب عن روسيا و الصين!!

- سيادة "المونولوتيزم" و نبذ الصراع، و اعتبار كل من له رأي مخالف (إذا وجد) له غموض، و مشوش، و غير مستوعب للخط السياسي للمنظمة.

- التهام جل وقت المنظمة و مجهوداتها من طرف مشاكل المنظمة في المجال التنظيمي." (إلى هنا تنتهي هذه الفقرة الطويلة ل "قيادة إعادة البناء")

ولو أننا هنا بصدد مقالة تركيبية نسلط فيها الضوء على أهم أفكار وخلاصات خط "مسلسل إعادة البناء"، إلا أنه يحق لنا إثارة مجموعة من التساؤلات كي يتضح منظور أصحاب ذاك الخط أكثر فأكثر. فالقول ب " بنية آخذة في التسلسل الهرمي " و"الاندراج في السلم التنظيمي" وسيادة "المونولوتيزم" و"منظمة عبارة عن شبكة...هيكلة معقدة"، لا يتماشى وفكرة "هشاشة التنظيم" لتبرير ضربة الاعتقالات، كما أن ربط قضية التنظيم وبنيته بالخط السياسي، وهو قول سديد، وربط مشاكل التنظيم ب"مشكل الخط السياسي مجسد في طبيعة العلاقات السياسية بين أفراد التنظيم، و في طبيعة العلاقات السياسية بين أفراد هذا التنظيم و الجماهير" كما تقول هذه "القيادة"، لا يتماشى إطلاقا و "مسلسل إعادة البناء" نفسه الذي أطلقته هذه "القيادة" نفسها والتي هي نفسها من كتبت ذلك، فلا يعقل أن تقول "القيادة" أن "مشكل التنظيم هو مشكل خط سياسي"، وفي نفس الوقت تعمل على حل مشكل التنظيم وإطلاق عملية بناء تنظيمية جزئية في غياب تام للخط السياسي.

كما أن القول ب "المركزية البيروقراطية" في حق تجربة المنظمة من 72 إلى 75 / 76، وهو ما قال به قبلها الخط الانتهازي اليميني، لا يتماشى والخط التنظيمي الذي اعتمدته المنظمة في منظورها الاستراتيجي (أنظر المرحلة الأولى ومجمل الأشكال التنظيمية التي طرحتها المنظمة في خطها الاستراتيجي الثوري)، بل على العكس من هذا، فالمركزية البيروقراطية هي بالفعل ما

طرحته "القيادة الجديدة" من هيكلة في غياب خط استراتيجي وسياسي، وفي غياب نظرية للتنظيم، حيث يتكون التنظيم من قيادة، وهي "القيادة الجديدة" التي عملت على صياغة ما سمي ب"مسلسل إعادة البناء" (هذا هو المونولوتيزم)، وخلايا (الفروع)، أي ان هناك قاعدة عريضة (الخلايا) وعلى رأسها قيادة كانت هي أول من شكل نفسه بنفسه في هذا البناء الجزئي الهش.

نقول هذا هنا، لنوضح أن الأهم بالنسبة "للقيادة الجديدة" من كل تلك الإلتواءات، لم يكن لا خط سياسي ولا خط تنظيمي، بل همها الأوحد حينها هو الاستيلاء والاستحواذ على قيادة المنظمة من جهة، ومن جهة ثانية التصفية السياسية والتنظيمية لعشر سنوات من الكفاح الثوري لإطلاق مشروع خط عفوي، تجريبي وانتقائي باسم منظمة "إلى الأمام".

لقد حاولنا هنا عرض مجمل الأطروحات المركزية التي وضعتها ما سمي ب "القيادة الجديدة" والتي بها أسست لما أسمته ب "مسلسل إعادة البناء"، وهي في مجملها ما تم تبنيه فيما سمي بندوة الداخل التي انعقدت بتاريخ 28 ـ 29 ـ 30 / 01 / 1983، رغم تسجيل مجموعة من الملاحظات حولها من طرف من ساهموا وانخرطوا في ذاك المسلسل خلال النقاشات التهييئية لتلك الندوة، وهي ملاحظات رغم حدة "نقد" بعضها لتلك الأطروحات، إلا أنها من جهة، لم تشكل أدنى تأثير على مسلسل تصفية الخط السياسي والإيديولوجي والاستراتيجي للمنظمة، ومن جهة ثانية، بقيت في حدود الإطار الذي رسمته تلك "القيادة الجديدة" ل "مسلسلها في إعادة البناء"[116].

116 ـ بهذا الخصوص، أنظر النقاش الذي جرى بين "قياديين" من داخل "مسلسل إعادة البناء"، والمنشور في كتاب " "إلى الأمام": 1980 ـ 1994: الخط التحريفي ـ وثائق ونصوص"، موقع 30 غشت.

7 . ندوة فرع الداخل (يناير / فبراير 1983): ترسيم القطيعة مع خط المنظمة والدوران في الفراغ

إن القارئ لخلاصات ما سمي ب "ندوة فرع الداخل"، والتي تم اعتبارها لدى أصحاب "مسلسل إعادة البناء" بمثابة "ندوة وطنية ثانية" للمنظمة، سيصاب بالدوار، وسيتلمس عمليا أية "لخبطة" هذه التي أصابت هؤلاء وهم على وشك السقوط في الفراغ، فمن جهة "يتفق كل الرفاق المندوبون على أن أرضية "القضايا الإستراتيجية في الثورة المغربية" تشكو من عدة نواقص هي :

- غياب الخلاصات الأساسية لتقييم التجربة، رغم قصور بعض التقييمات الضمنية.

(ملاحظة: وهي النقطة الأولى هنا من أولى الخلاصات، والأمر لا يعني هنا سوى أن قضية التقييم هي مركزية، ومع ذلك تم عمليا تجاوزها من طرف من يقول بها هنا)

- غياب الاستناد على الواقع المجتمعي الملموس في خصوصيته أثناء إنجاز التحليل الطبقي ، وهذا يترجم ضعف المنظمة السياسي والتنظيمي، وضعف ارتباطها بحركة الواقع .

(ملاحظة: الكلام هنا موجه إلى أرضية "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، وفكرة "غياب الاستناد إلى الواقع...." هي الفكرة نفسها التي أشهرها أصحاب هذا "المسلسل" في وجه الخط العام للمنظمة لفترة ما قبل التصدع التنظيمي والسياسي)

- هناك طمس لأزمة الحركة الشيوعية العالمية.

(ملاحظة: وهو ما يعني أن المنظمة كانت سابقا قد اصطفت إلى جانب الخط الماركسي ـ اللينيني الثوري أمميا، وضد الخط التحريفي، في حين عملت "القيادة الجديدة" صاحبة "القضايا الاستراتيجية" على طمسه، كي يسهل عليها توجيه المنظمة أنى شاءت، خصوصا بعد التخلي عن استراتيجية المنظمة، وتغييب أي خط سياسي وتنظيمي في إطلاق "مسلسلها في إعادة البناء")

- غياب الأسس النظرية التي يرتكز عليها المشروع في تناوله لأدوات الثورة.

(ملاحظة: والمقصود بأدوات الثورة هما الحزب الثوري، الجبهة الثورية والجيش الشعبي، فإن كانت الأسس النظرية غائبة في مشروع "القيادة الجديدة"، فعلى ماذا ستأسس "قضاياها الإستراتيجية في الثورة المغربية" بعد التخلي عن استراتيجية المنظمة، وبعد تغييب نظرية التنظيم وتصفية المفهوم اللينيني للتنظيم، وبعد عزل التنظيم، سياسيا وإيديولوجيا، عن محيطه الإقليمي والأممي، أي عزل هذه "القضايا الاستراتيجية" عن صراع الاستراتيجيات إقليميا وأمميا).

ومع كل هذا، سيتفق : "كل الرفاق على أنه يجب أن لا ننتظر حتى نحدد استراتيجية دقيقة لكي نخرج للممارسة – لذا يجب أن نتفق على الشعارات الإستراتيجية العامة والرئيسية كضوابط ملزمة لنا في نشاطنا الجماهيري اليومي، وهذا لا ينفي ضرورة استمرار الصراع الداخلي حول كل القضايا الإستراتيجية، على أساس الحسم فيها في المؤتمر الأول للمنظمة – ونعتبر من جهة أخرى، أن تقدمنا في تقويم وبلورة منظور استراتيجي سديد رهين بتقدمنا في عملية إعادة بناء منظمتنا، كمنظمة شيوعية صلبة مكافحة ومتجدرة أساسا في العمال والفلاحين.".

ونتسائل هنا، كيف استطاع هؤلاء الاتفاق هنا على شيء أجمعوا هم كلهم على غيابه، في الحقيقة، فإن المسألة الوحيدة التي اتفق حولها هؤلاء هي "الخروج للممارسة" / الحركة /"النشاط الجماهيري" وفق شعارات عامة، فلا هي شعارات يتركز فيها التعبير عن خط استراتيجي وسياسي محددين، ولا تستند إلى التجربة التاريخية لعشر سنوات من الكفاح الثوري التي تم التملص من تقييمها الشامل ("غياب الخلاصات الأساسية لتقييم التجربة")، ولا هي تستند إلى تحليل طبقي ، ولا أسس نظرية لها لغيابها بشهادة أصحابها.، وكل ما تبقى إذن لا يعدو أن يكون إلا نشاطا عفويا تجريبيا .

ورغم ذلك، "يسجل كافة الرفاق إيجابية المشروع، نظرا لكونه أول نص شمولي تتوفر عليه المنظمة، يتناول القضايا الاستراتيجية الأساسية.". هكذا، أصبح النص، رغم كل ما سجله حوله كل هؤلاء الرفاق، وبقدرة قادر، "نصا شموليا، يتناول القضايا الاستراتيجية الأساسية". وفوق هذا، "يعتبر كافة الرفاق أن شعار "العنف الثوري الجماهيري المنظم" إيجابي ويجب تدقيقه لاحقا على ضوء التحليل الملموس للواقع الملموس."[117].

بعدها، " أجمع الرفاق على عدم استعمال صيغة "المنظمة الشيوعية" أو المنظمة الماركسية – اللينينية في دعايتنا الجماهيرية..."، حيث جاءت حجة هؤلاء كون "الدعاية للمنظمة كمنظمة شيوعية على المستوى الجماهيري ليست صحيحة، وذلك نظرا لواقع مجتمعنا الحالي، ولسيطرة الرجعية على جميع وسائل الدعاية – في حين يجب علينا الدعاية الجماهيرية للفكر الماركسي- اللينيني، والاحتفاظ في الظرف الراهن بتسمية "منظمة إلى الأمام" والتوقيع بهذه التسمية.".

117 ـ حول هذا "العنف..."، أنظر الفقرة الأخيرة من: هـ ـ "القيادة الجديدة": "مسلسل العنف الثوري الجماهيري". ونشير أن هؤلاء الرفاق اعتبروا تلك الصيغة إيجابية لأنها غير دقيقة، أي غامضة (كأني بصاحب تلك الصيغة يمارس التقية) ،للمزيد من معرفة "استراتيجية الغموض"، انظر دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية إلى الأمام".

لقد أجمع هؤلاء على أن لا استراتيجية محددة لديهم، ومع ذلك يقولون ب "غياب الربط بين الاستراتيجية والتكتيك"(أنظر "خلاصة الندوة حول القضايا التكتيكية في خط المنظمة")

ويؤكدون على "أنه من الأهمية أن يكون عندنا نسق بين التكتيك والاستراتيجية - ولذا يجب توضيح العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك، بارتباط مع معرفة معمقة للواقع المغربي، سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة."

8 ـ في البرنامج العام ل"قيادة إعادة البناء"

أكد هذا البرنامج، مرة أخرى، على الخلط الذي وقعت فيه "القيادة الجديدة" في تحديد التناقضين الرئيسي والأساسي، حيث نجد فيه "أن المصالح الموضوعية لمختلف الطبقات الإجتماعية ببلادنا وكذا الصراعات الطبقية الملموسة التي عرفها المغرب طيلة عهد الإستعمار الجديد تظهر بوضوح أن **التناقض الأساسي** في مجتمعنا هو التناقض القائم بين المعسكر الرجعي المشكل من **الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار** من جهة، ومن جهة أخرى الجماهير الشعبية التي تضم **الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية الجماهير شبه البروليتارية والبرجوازية الصغرى**"، في نفس الوقت نلاحظ تغييب ما أسماه أصحاب "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" ب "الجناح التقدمي للبرجوازية الوطنية" من أطراف هذا التناقض الذي هو هنا رئيسي وليس أساسي. (انظر فقرة: أ ـ حول التناقض الأساسي).

ولتدارك هذا التغييب، والتملص من التحليل الملموس للواقع الملموس، تعيد "القيادة الجديدة" أسطوانة "أما موقع البرجوازية الوطنية – المشكلة أساسا من البرجوازية المتوسطة - من التناقض الأساسي فهو معقد ويتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي . فالبرجوازية الوطنية يمكن أن تلتحق بمصاف الجماهير الشعبية أو بمعسكر الرجعية حسب

الظروف. كما يمكن أن يتمايز داخلها جناح محافظ يلتحق بالرجعية أو يلتزم الحياد وجناح تقدمي يلتحق رغم تذبذباته بمصاف الجماهير الشعبية". ومن حق أي كان ان يتسائل هنا، خصوصا بعد ورود هذه الفقرة حرفيا في "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" سنوات قبل هذا، كيف هي الشروط الملموسة للصراع الطبقي في هذه اللحظة؟ ومن هي هذه البرجوازية الوطنية؟ وأين تتموقع؟ وما هي مواقفها؟

وفي استمرار لتسلسل الانحراف عن خط المنظمة، والقطع مع استراتيجيتها، وتكرارا "للخبطة" التي طبعت "القضايا الاستراتيجية" ل "القيادة الجديدة"، طرحت هذه الاخيرة: "إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل الحل التاريخي للتناقض الأساسي في مجتمعنا" (أنظر فقرة ح ـ الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية")، وتضيف، أنه" نظرا للطبيعة التناحرية للتناقض بين الجماهير الشعبية والمعسكر الرجعي "، ف "إن هذه الثورة لا يمكن أن تعرف طريقها للنجاح إلا... بالكفاح الجماهيري المتعدد الأشكال وعلى رأسه العنف الثوري الجماهيري المنظم"، وسقطت "القيادة" من جديد، بعد كل هذه المدة، في نفس الفراغ الاستراتيجي الذي سقطت فيه سابقا.

نثير الانتباه هنا، أن هذه "القيادة الجديدة" تظهر وكأنها مولعة بزرع بعض المصطلحات السياسية الدعائية والتحريضية، وتقديمها على أنها مفاهيم استراتيجية تندرج ضمن هذا الخط الإستراتيجي أو ذاك، فالجملة الأخيرة في الفقرة الأخيرة من قول "القيادة الجديدة" "... إلا بالكفاح الجماهيري المتعدد الأشكال، وعلى رأسه العنف الثوري الجماهيري المنظم"، لا يعني سوى أن هذا "العنف الثوري..." هو ينخرط ضمن إطار أعلى منه هو "الكفاح الجماهيري"، وهذا الأخير هو "متعدد الأشكال"، إنه نفس منطق "القيادة الجديدة" حين وضعت استراتيجية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، واستراتيجية الإنتفاضة

المسلحة، ضمن إطار أعلى منهما، هو "العنف الثوري الجماهيري المنظم". هذا الأمر يبين أن ل"للقيادة الجديدة" منظورا مقلوبا، فكيف للكفاح الجماهيري، وهو خاصية وعنصرا لخط نضالي محدد، أو مصطلحا سياسيا دعائيا وتحريضيا، أن يصبح هنا إطارا يتضمن "أشكالا متعددة وعلى رأسها العنف الثوري الجماهيري المنظم"، أو ليس من طبيعة هذا الأخير ("العنف الثوري...")، ومن خاصيته أنه كفاح جماهيري؟ كما أن من طبيعة وخاصية "العنف الثوري" أنه "جماهيري ومنظم"، وأن كل هذه الخاصيات هي من طبيعة خط استراتيجي محدد، سواء كان خط حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد، أو خط الإنتفاضة المسلحة.

إن هذا الامر يؤكد من جديد، أن "القيادة الجديدة" لم تعمل إلا على تغطية غياب الخط الإستراتيجي بمجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي لا تتجاوز حد الدعاية السياسية، والتي يسهل تناولها من دون آثار أو أعراض جانبية (كالمهدئات) .

بعد هذا، قامت "القيادة الجديدة"، وقبل طرح "برنامجها العام"، بتحديد الطابع الوطني والديمقراطي والشعبي للثورة :

1 ـ "إن الثورة تكتسب طابعها الوطني من خلال القضاء على نظام الإستعمار الجديد وعلى كافة أشكال السيطرة الإمبريالية ببلادنا والإحتلال الإستعماري لجزء من ترابنا الوطني، التواجد العسكري، السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على بلادنا، وستقضي الثورة كذلك على العملاء والحلفاء المحليين للإمبريالية، كما ستعمل الثورة على إقامة سلطة وطنية مناهضة للامبريالية وحلفائها وصنائعها وذلك على الصعيدين الوطني والقومي وعلى بناء اقتصاد وثقافة وطنيتين."

(ملاحظة: قد نتفهم "سلطة وطنية" رغم عدم التحديد الدقيق لمن هي هذه السلطة الطبقية السياسية"، لكن، كيف أمكن ل"القيادة الجديدة" طرح البعد "القومي"ل "سلطة وطنية مناهضة للإمبريالية وحلفائها وصنائعها" وهي ، أي "القيادة الجديدة"، قد قامت سابقا بعزل "مشروعها الثوري" عن أي إطار "قومي أو أممي "، فإن كانت المنظمة سابقا، في مرحلتها الثورية قد طرحت "الثودش في الغرب العربي" وربطت هذه الثورة بمفهوم "الجبهة الغربية للثورة العربية" والمندرجة ضمن استراتيجية أوسع بقيادة البروليتاريا، بهدف القضاء على الوجود الإمبريالي والصهيوني بالمنطقة العربية، وتعزيز الخط البروليتاري الثوري السديد أمميا، فماذا طرحت "القيادة الجديدة" بديلا لطرح المنظمة السابق، كي تغرس هنا "الصعيد القومي"؟ لا من تفسير لهذا الأمر، إذا نظرنا إليه من زاوية نظر "القيادة الجديدة"، سوى الحشو اللغوي، لكن إذا نحن نظرنا إليه من زاوية نظر خط المنظمة، فأصل المعضلة يعود لغياب الخط الإستراتيجي والسياسي، كي يمكن الحديث عن "البعد القومي والأممي" للثورة.)

2 ـ "إن الثورة ستكون ديموقراطية لأنها تسعى للقضاء على النظام الملكي الإستبدادي (وعلى أي شكل لسلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار يمكن أن يحل مكانه)، وإلى ضمان تمتع الجماهير الشعبية بالحريات الديموقراطية الأساسية بدون قيود، وإلى القضاء على العلاقات الإقطاعية و الشبه الإقطاعية المتواجدة في المجتمع. إن الثورة ستكون ديموقراطية كذلك لأن الثورة الزراعية وهي الحل الجذري للمسألة الفلاحية تشكل إحدى مهماتها الأساسية."

(ملاحظة: "الثورة الزراعية وهي الحل الجذري للمسألة الفلاحية تشكل إحدى **مهماتها الأساسية**."، وهي **مهمة أساسية** للثورة، أي الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية. ولنقارن قول هذه "القيادة الجديدة" مع ما قالته هي نفسها حول هذه المهمة

الأساسية، والمصيرية لقضية الثورة المغربية، لنقرأ: "وتجدر الإشارة هنا إلى التقييم الخاطئ الذي ساد لمدة طويلة داخل المنظمة التي لم تكن تتصور سوى شكل واحد لنضال الفلاحين أي الكفاح المسلح من أجل الأرض (" كفاح الفلاح لا يكون إلا بالسلاح") وإذا كان مشكل الأرض هو المشكل الجوهري بالنسبة للفلاحين الفقراء منهم بالخصوص، وأن هذا المشكل لن يحل فعلا إلا عن طريق العنف الثوري للفلاحين وحرب التحرير الشعبية، فإن هذا لا ينفي وجود مشاكل مباشرة يعاني منها الفلاحون وتستوجب النضال من أجل حلها: فالفلاحون يعانون من تسلط الأجهزة الإقتصادية للدولة...إضافة إلى ما يعانيه الفلاحون من قهر على يد السلطات المحلية، .... **وإذا كان من السابق لأوانه في الفترة الراهنة تشكيل الاتحادات الفلاحية تؤطر النضال الشمولي للفلاحين ، بما فيه النضال الثوري من أجل الأرض،** فإنه من الممكن القيام بعمل جماهيري محدود في عمليات ملموسة تهدف إلى انتزاع مكاسب محددة...". فالثورة الزراعية هي مهمة أساسية في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وهذه الأخيرة هي الحل للتناقضات الراهنة، إلا أنه، وفق منطق "القيادة"، "من السابق لأوانه في الفترة الراهنة... النضال الثوري من أجل الأرض...". في الحقيقة، فهذه الفقرة تدعو للتخلي عن حرب التحرير الشعبية، والاكتفاء ب "عمل جماهيري محدود"، لكون هذه "القيادة" لا استراتيجية لها، وهدفها لم يكن سوى "ضمان موقع في الساحة النضالية" / النشاط.)

3 ـ "إن الثورة ستكون شعبية لأنها ستكون أولا وأخيرا من صنع الجماهير الشعبية وليس من صنع نخبة عسكرية أو نخبة حزبية تقوم بالثورة نيابة عن الجماهير أو بتفويض منها. كما أن الطابع الشعبي للثورة يرمز إلى أن الديموقراطية التي تستجيب في **المرحلة التاريخية الحالية** للمطامح العميقة للجماهير الشعبية ليست هي الديموقراطية اللبرالية البرجوازية أو بالأحرى

الديموقراطية المزيفة التي فرضتها الرجعية على بلادنا في عهد الاستعمار الجديد ولكنها ديموقراطية جديدة، **الديموقراطية الشعبية**، ديموقراطية سلطة المجالس الشعبية، **مجالس العمال والفلاحين** وسكان الأحياء الشعبية وغيرها."،

(**ملاحظة**: فكيف لمن تخلى عن بناء اتحادات الفلاحين الثورية، ودعا إلى بناء "جبهة شعبية" في غياب حزب البروليتاريا وغياب التحالف العمالي الفلاحي ("العمود الفقري للجبهة" كما تقول هذه "القيادة" نفسها)، واكتفى فقط بمشاركة القوى "الماركسية ـ اللينينية" فيها، أي في الجبهة التي دعت إليها هذه "القيادة"، أن يتحدث عن **سلطة مجالس العمال والفلاحين** ... وعن ديمقراطية سلطة المجالس الشعبية التي **تستجيب في المرحلة التاريخية الحالية للمطامح العميقة للجماهير الشعبية**.)

4 ـ "تهدف الثورة الديموقراطية الشعبية (الثودش) إلى إقامة الجمهورية الديموقراطية الشعبية ونظام الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية. في هذا النظام فالطبقات والفئات الشعبية وقواها الوطنية الديموقراطية المنظمة تتمتع بكافة الحقوق الديموقراطية وتساهم في السلطة وتفرض ديكتاتوريتها المشتركة على أعداء الشعب والثورة."

(**ملاحظة**: في الحقيقة لا نفهم معنى "قواها الوطنية الديمقراطية المنظمة... وتساهم في السلطة وتفرض ديكتاتوريتها المشتركة"، هذا في "نظام الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية" لسلطة المجالس الشعبية.)

5- "إن الهدف الأقصى للبروليتاريا المغربية وللحركة الشيوعية المغربية يتجسد في الثورة الاشتراكية، وفي المجتمع الإشتراكي ثم المجتمع الشيوعي.

إننا كحركة شيوعية مغربية ونحن نكافح من أجل (ثودش) ومجتمع الديموقراطية الشعبية ندرك جيدا بأن الاشتراكية وحدها قادرة على إنجاز مجمل المطامح الأساسية للطبقة العاملة وكافة الكادحين . لهذا فإن برنامجنا كمنظمة شيوعية،كحركة شيوعية، وكذا في المستقبل الحزب الشيوعي المنشود يتضمن إلى جانب برنامج الحد الأدنى أي برنامج ثودش، البرنامج الأقصى وهو برنامج الثورة الاشتراكية والانتقال نحو المجتمع الشيوعي."

(ملاحظة: نؤكد هنا من جديد، على أن "القيادة الجديدة" قد اعتبرت نفسها "حركة شيوعية"، "منظمة شيوعية"، عوض "المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية"، وعوضت مفهوم "الحزب الماركسي ـ اللينيني " او الحزب البروليتاري الثوري" ب "الحزب الشيوعي"، ولهذا الأمر مغزاه في سياق انتصار التحريفية عالميا، والتحاق جل الاحزاب المسماة "شيوعية" بموجة النضال والانتقال السلمي كأقصى حد، أو انخراطها في موجة أنسنة نظام الرأسمالية. كما أن هذه "القيادة"، وهي تقول بأن برنامج الثودش هو برنامج حد أدنى، برنامج هذه المرحلة، هو تأكيد لملاحظة النقطة 3 أعلاه.)

هذا، وقد أكدت "القيادة الجديدة" على الدور القيادي للطبقة العاملة بواسطة حزبها في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وعلى ضرورة "إقامة وهيكلة تحالف وطني ديمقراطي شعبي ("مجمل الطبقات والفئات الشعبية")، إلا أنها ووفاء منها لانحرافها عن خط المنظمة، لم تطرح قضية لمن يعود بناء هذا "التحالف الوطني الديمقراطي الشعبي"، حيث منحت "للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي" قيادة ذاك التحالف لتقويته وتصليبه وحمايته من النزعات اليمينية واليسراوية... ولضمان الانتصار الشامل للثودش... لكن تقول "القيادة الجديدة": "الشروط الموضوعية للصراع الطبقي يمكن أن تفرض **إقامة التحالف الوطني الديموقراطي الشعبي ومشاركة الحركة الشيوعية المغربية فيه، بينما لم تتوفربعد شروط قيادته من**

طرف الطبقة العاملة."، وعدنا لقضية "الجبهة العريضة" ومشاركة "الحركة الشيوعية" هنا، بعد تحييد الماركسية ـ اللينينية من قاموس هذا الخط الجديد، وفي غياب حزب البروليتاريا والتحالف العمالي ـ الفلاحي، وكأن المرحلة الراهنة، هي مرحلة ما قبل الثورة الوطنية الديمقرطية الشعبية، في نفس الوقت تقول هذه "القيادة" : "إن التحالف العمالي الفلاحي بقيادة الطبقة العاملة هو العمود الفقري للتحالف الوطني الديموقراطي الشعبي". فإذا لم تتوفر شروط قيادة ذاك التحالف من طرف الطبقة العاملة، وكتحصيل حاصل، لا وجود لتحالف عمالي فلاحي، لكون هذه "القيادة" رهنت بناء التحالف العمالي الفلاحي ببناء حزب الطبقة العاملة وتجذره في الفلاحين، فمن يكون هذا "التحالف"؟ علما أن القوى السياسية الموجودة معروفة تماما، وهي بأكملها ملتفة حول النظام وبدرجات متفاوتة، أما الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، فقد عرفت بمجملها الاجتثاث والتحطيم وانسحاب وتخلي العديد من مناضليها (نقصد "23 مارس" التي دخلت في هذه الفترة في سيرورة العمل الشرعي لتأسيس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي باستراتيجية اصلاحية لا تروم تغيير النظام، لا من الداخل ولا من الخارج، أما تنظيم "إلى الأمام"، فهو ما نحن بصدده هنا[118]. ثم بعض المجموعات الطلابية او غيرها ممن يصعب تصنيفه ضمن خانة التنظيمات الثورية)، فجبهة من، هذه التي تريد "القيادة الجديدة" بناءها من دون حزب بروليتاري وتحالف عمالي ـ فلاحي؟ كما أن هذا التحالف الذي تقول "القيادة الجديدة" أنه استراتيجي وسيظل قائما حتى خلال الثورة الإشتراكية، لا يميز فيه بين الفئات المشكلة للفلاحين، فهل الفلاحون الأغنياء سيكونون مع البناء الاشتراكي، أم ضده وفي جبهة الأعداء الطبقيين في مرحلة البناء الإشتراكي. إن الخلل في تحديد التناقضات وتحولاتها من مرحلة إلى أخرى، هو ما دفع ب "القيادة الجديدة" إلى تبني نظرة

118 ـ للمزيد من معرفة وضعية التنظيم في هذه الفترة، يستحسن العودة إلى دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية إلى الأمام".

ستاتيكية اتجاهها. (لأجل معرفة المزيد بهذا الصدد، يمكن الرجوع إلى وثيقة "المرحلوية أو المنشفية الجديدة" لمنظمة "إلى الأمام" والمنشورة على موقع 30 غشت).

بعد كل هذه "اللخبطة"، طرحت "القيادة الجديدة" "المحاور الأساسية" لبرنامجها العام للثودش (أنظر وثيقة "البرنامج العام")، وآخرا "نضاليا مرحليا.. يمكن أن يشكل كليا أو جزئيا قاعدة للنضال المشترك مع القوى المناضلة الأخرى وخاصة منها القوى الثورية.". كما أبدت استعدادها "للعمل المشترك الهادف إلى خدمة مصالح ومطامح الجماهير الشعبية مع المناضلين والتيارات المناضلة في صفوف القوى الإصلاحية نفسها."، حيث اعتبرت "القيادة الجديدة" " التناقضات بين القوى الثورية والقوى التقدمية الإصلاحية هي تناقضات في صفوف الشعب".

اعتبرت "القيادة الجديدة" أن "المغرب جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وهذا ما يجعل من أهداف الثورة العربية أهدافا للثورة المغربية." وأن " التناقض **الأساسي** على مستوى الأمة العربية هو التناقض بين الجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية التقدمية والثورية من جهة والإمبريالية والصهيونية والرجعية والقوى الساهرة على مصالحها من جهة أخرى. أما الأهداف الأساسية للثورة العربية فتتجسد في القضاء على السيطرة الإمبريالية داخل أمتنا العربية، على الكيان الصهيوني وعلى الرجعية العربية والتجزئة وفي تحقيق الشعوب العربية في كل قطر على حدى للثورات الوطنية الديموقراطية الشعبية وشق طريقها نحو الوحدة والإشتراكية، ويظل الهدف السامي للثورة العربية هو المجتمع العربي الإشتراكي الموحد على امتداد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج. إن الوحدة العربية المنشودة لن تكون صلبة ودائمة إلا إذا تم إنجازها على أسس ديموقراطية شعبية مع ضمان كافة الحقوق المشروعة للأقليات القومية والثقافية والدينية."، ومن أجل هذا ترى "القيادة الجديدة" "ضرورة بناء

جبهة شعبية للقوى التقدمية والثورية العربية. وبالنسبة للقوى الشيوعية المعبرة عن المطامح الثورية للبروليتاريا العربية والمتشبثة بالماركسية اللينينية كأساس نظري وكمرشد في العمل، ترى منظمتنا ضرورة النضال من أجل حل تناقضاتها عبر الحوار البناء والصراع الديموقراطي وضرورة العمل من أجل تمتين روابطها في أفق توحيد صفوفها مما يوفر إحدى الشروط السياسية لتمكن البروليتاريا العربية من قيادة الجبهة الشعبية للقوى التقدمية والثورية العربية ومن قيادة الثورة العربية."[119]

أما فيما يخص التناقض على الصعيد العالمي، فتقول "القيادة الجديدة" أن الإمبريالية العالمية بزعامة الإمبريالية الأمريكية هي العدو الرئيسي لشعوب العالم وأن الجبهة التقدمية العالمية المناهضة للإمبريالية وللرجعية العالمية والمناضلة من أجل التحرر الوطني والديموقراطي والتقدم الاجتماعي والإشتراكية تتكون أساسا من حركة التحرر الوطني العالمية وحركة البروليتاريا في البلدان الرأسمالية الإمبريالية ومن **البلدان الإشتراكية**.".

عن أي "بلدان اشتراكية" تتحدث "القيادة الجديدة"، بعد أن سقطت بلدان تلك الثورات في يد التحريفية، والتحقت سياساتها الاقتصادية بالسياسات اللبرالية، وحطمت سيرورات البناء الإشتراكي. هذا إن لم تكن هذه "القيادة الجديدة" بدأت، أو قد حسمت، اصطفافها خلف تلك البلدان التي تقودها التحريفية.

119 ـ تبرز الفقرة، سيرا على نهج سابقاتها حول قضية بناء الجبهة وبناء الحزب البروليتاري، أن إمكانية قيام وبناء هذا النوع من الجبهة على المستوى العربي هي قائمة من دون أن تكون البروليتاريا قائدة لها في بداية نشأتها وبنائها، أو هي من سيعمل على بنائها، لأن حديث الفقرة هو يجري حول توفير الشروط السياسية التي تمكن البروليتاريا من قيادة الجبهة، وليس من بنائها، فقيام هذه الجبهة قبل قيام الحزب واردة لدى "القيادة الجديدة".

9 ـ الوضع الداخلي ل "إلى الأمام" من انطلاق "مسلسل إعادة البناء" إلى ضربة خريف 1985:

ما نريد تقديمه هنا، بكل تركيز و وضوح، هو الوضع الداخلي لما سمي ب "القيادة الجديدة" التي استولت على قيادة المنظمة، والتي أطلقت وأشرفت على ما أسمته ب "مسلسل إعادة البناء". ومن أجل أن تكون هذه الصورة أكثر وضوحا، وجب العودة قليلا إلى ما كانت عليه "قيادة" المنظمة في الفترات السابقة منذ نشأة المنظمة (1970) إلى حدود الانفجار السياسي والتنظيمي و"إعادة البناء" التحريفي (1979/1980).

في فترة **تأسيسها** التي عرفت **سيادة خط العفوية سياسيا واللامركزية تنظيميا**، عملت المنظمة تنظيميا ب "**لجنة التنسيق الوطني**"، وهي هيئة تنسيقية لا تتوفر على صلاحيات مركزية تمكنها من قيادة المنظمة (غياب قيادة مركزية). هكذا، وفي سياق الندوات المحلية التهييئية التي تركزت حول الخط السياسي ومعضلة بناء تنظيم ثوري، عقدت المنظمة **ندوتها الوطنية الأولى (دجنبر 1971 ـ يناير 1972)** التي انتخبت **لجنة وطنية**، حيث جاءت هذه الندوة ضمن سيرورة **الإعداد لاستراتيجية ثورية** التي انطلق العمل بصددها منذ أواسط 1971، **ـ استراتيجية تقطع مع خط العفوية وتدمج قضية العنف الثوري بالنضال الجماهيري للانتقال به نحو حرب التحرير الشعبية**. انتخبت إذن هذه الندوة الوطنية التي خلصت إلى ضرورة الاستمرار في تعميق نقاش **استراتيجية "القواعد الحمراء"** (تم التبني الرسمي لهذه الاستراتيجية في اجتماع اللجنة الوطنية ل "ماي 1972") **لجنة وطنية** تتكون من ثلاثة عشرة عضوا، من ضمنهم خمسة أعضاء يشكلون **كتابة وطنية**، وهم: أبراهام السرفاتي، عبد اللطيف اللعبي، عبد اللطيف زروال، المشتري بلعباس، عبد الحميد أمين.

أما باقي الأعضاء في اللجنة الوطنية، فهم: علي فقير، محمد الموساوي، عبدالله زعزاع، فؤاد الهيلالي، أيت غنو المحجوب، العربي، الحاج ناصر وعبدالفتاح الفاكيهاني (انظر مقالة "البنية التنظيمية لمنظمة "إلى الأمام" للرفيق فؤاد الهيلالي)

خلال حملة الاعتقالات لسنة 1972 تم اعتقال عضوي الكتابة الوطنية عبداللطيف اللعبي (حملة يناير/فبراير/مارس) وعبد الحميد أمين (شهر ماي)، وعضوي اللجنة الوطنية محمد الموساوي (انسحب من المنظمة بعد ذلك) وعبدالفتاح الفاكيهاني، وفي نفس السنة سلم عضو اللجنة الوطنية علي فقير نفسه للعدو (وفق تقرير 20 نونبر)، وبموجب هذا تم تجميد عضوية هذا الأخير. كما انسحب من المنظمة، في ماي / يونيو 1972، المحجوب آيت غنو، و تم طرد العربي من المنظمة بسبب ازدواجية انتمائه التنظيمي (كان ينتمي في نفس الوقت لمنظمتي "إلى الأمام" و ل "23 مارس").

بعد حملة الاعتقالات هذه، عرفت قيادة المنظمة تحولات في تشكيلتها، هكذا سيتم إلحاق كل من ادريس بنزكري وحمادي الصافي باللجنة الوطنية في خريف 1972، ومعلوم أنه في هذه **الفترة** بالضبط، عملت فيها المنظمة على **نقد خطها التنظيمي** (انظر تقرير 20 نونبر) **والتأسيس لانطلاقة تنظيمية جديدة نحو منظمة "طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا"** تعمل على **تنظيم الجماهير في لجان ثورية تشكل قاعدة الجبهة الثورية الشعبية**. حيث شكلت هذه المحطة عمليا **حلقة القطع النهائي مع خط العفوية واللامركزية**. فعند صدور هذا التقرير: **"عشرة أشهر من كفاح التنظيم . نقد ونقد ذاتي"** (المعروف اختصار ب "تقرير 20 نونبر)، والموقع باسم **اللجنة الوطنية**، كانت هذه الأخيرة تتشكل من: أبرهام السرفاتي، عبداللطيف زروال، المشتري بلعباس، عبدالله زعزاع، فؤاد الهيلالي، ادريس بنزكري والصافي حمادي.

سنة 1973 ستعرف ضم عبدالفتاح الفاكيهاني إلى الكتابة الوطنية بعد إطلاق سراحه من السجن، كما عرفت انسحاب فؤاد الهيلالي من اللجنة الوطنية بعد خلاف مع القيادة حول تجربة مدينة الرباط، مع استمراره في العمل داخل المنظمة كإطار محترف لها في مناطق مختلفة.

بعد هذه التحولات إذن في تشكيلة قيادة المنظمة لهذه الفترة، ستدخل المنظمة **فترة التصدع التنظيمي** مع حملة الاعتقالات لنونبر 1974 / يناير 1975 (كان أبرز ما عرفته هذه الحملة استشهاد عبداللطيف زروال تحت التعذيب في 14 نونبر 1974)

حيث لم يتبقى منها سوى **عنصرين من الكتابة**، وهما المشتري بلعباس وعبدالفتاح الفاكيهاني، **وعنصر واحد من اللجنة الوطنية** وهو حمادي الصافي. ومعلوم أنه في هذه الفترة تحديدا عرف خط المنظمة **انزلاقا سياسيا يمينيا** ("الجبهة العريضة لعزل النظام القائم"... انظر ما جاء باختصار في هذه المقالة التركيبية حول هذه الفترة). استمرت إذن هذه "القيادة" على رأس المنظمة **إلى حدود ربيع** 1976، بعد أن تم ضم كل من عبدالله المنصوري وعزوز العريش إلى اللجنة الوطنية (بعد حملة 74/75)، حيث تم **اجتثاثها الكلي من طرف النظام الكمبرادوري، وتصبح المنظمة على إثرها من دون تنظيم مركزي** (انظر الجزء الثالث من هذه المقالة، وهو بعنوان: طور الانفجار السياسي والتنظيمي داخل منظمة "إلى الأمام").

في ظل هذا **الوضع الجديد** الذي تميز **بغياب قيادة مركزية وبتوزيع قيادي وأطر ومناضلي المنظمة على العديد من المعتقلات والسجون**، وفي سياق **الانهيارات والأخطاء الكارثية داخل المعتقلات والسجون لمجموعة من قيادي وأطر المنظمة**، تشكلت استجابة لمطلب قواعد المنظمة من الرفاق والمناضلين، بعد المحاكمة التاريخية لسنة 1977 وانتقال المعتقلين السياسيين إلى السجن المركزي بالقنيطرة، **قيادة جديدة داخل السجن المركزي** في مارس من نفس السنة، وكان أعضاؤها كل من: ادريس بنزكري، فؤاد الهيلالي، ادريس الزايدي، محمد السريفي وعبدالرحمان النوضة.

عملت هذه القيادة تنظيميا ووفق النظام الداخلي للمنظمة ومبادئها، على خلق الشروط لتجاوز الأوضاع الكارثية التي تسببت فيها ممارسات العديد من كوادر المنظمة، وذلك من خلال إنجاز تقارير عن طريق الاستماع لأغلب الرفاق حول الممارسات التي عرفها المعتقل السري ل "درب م.الشريف" ومجموعة من المعتقلات الأخرى، **لتصدر هذه القيادة ما يعرف بقرارات يونيو** 1977 **القاضية بتجميد عضوية مجموعة من الرفاق والمناضلين** (منهم من كان في قيادة المنظمة قبل الاجتثاث الكلي للتنظيم المركزي)، **وطرد عناصر أخرى** (وافق أغلب المجمدين على مضامين تلك التقارير وقبلوا بتقديم نقد ذاتي عن ممارساتهم في حق المنظمة وأعضائها، ماعدا المشتري بلعباس وعبدالله المنصوري)

الملاحظ إذن، بعد كل هذه الأحداث، أنه لم يعد من الصحيح الحديث عن "شرعية قيادية" خارج ما بدأ يتشكل داخل السجن المركزي، خصوصا وأن كل أعضاء التنظيم المركزي (القيادة) هم بالسجون. فمنهم ما حصده الاعتقال باكرا ولم تعد له لا معرفة ولا تجربة بتطورات المنظمة تنظيميا وسياسيا واستراتيجيا (خصوصا بعد التحول النوعي الذي عرفته المنظمة على كل المستويات في أواخر 1972، وتشييد انطلاقتها الجديدة بصدور "تقرير 20 نونبر")، ومنهم من جعله الاعتقال أو التعذيب، أو هما معا، عنصرا مخربا للمنظمة. أمام هذا الوضع الجديد، أخذت هيكلة تنظيمية جديدة طريقها، الموضوعي والمطلوب، في التبلور، بناء من جهة، على وضع التصدع والانهيار الداخلي، ومن جهة ثانية، بناء على مطلب قواعد المنظمة ومناضليها لأجل تحصين وقطع الطريق على كل العناصر، قيادية كانت أو غيرها، والتي أصبحت مصدرا لتصدع المنظمة وتفككها.

عملت اللجنة القيادية للمنظمة بالسجن إذن على تنظيم وتنسيق مجموعة من المعارك (انظر فقرات سابقة من الجزء الثالث في هذه المقالة التركيبية)، إلى أن تم تشتيت كل المعتقلين على مجموعة من السجون والمعتقلات إثر معركة "فبراير 1978" التي كان شعارها "من أجل سن قانون المعتقل السياسي" (المعركة كانت قرارا انفراديا لأحد قياديي المنظمة، ادريس بنزكري، ولم تخضع للنقاش داخل المنظمة ووسط أطرها). ليصبح الوضع الداخلي للمنظمة ومن جديد معقدا ومعرقلا لتطبيق البرنامج الذي كانت قد وضعته سابقا اللجنة القيادية للمنظمة بالسجن بعد إصدارها لقرارات يونيو 1977.

في هذه الظرفية التي فيها اهتزت ومن جديد البنية التنظيمية للمنظمة، انطلق زعيمي الخط الانتهازي اليميني ، المشتري بلعباس وعبدالله المنصوري (وهما من المجمدة عضويتهم والرافضين لتقديم نقد ذاتي عن جل ممارساتهم الكارثية السابقة)، في التعبئة ضد اللجنة القيادية للمنظمة بشعارات "مواجهة الهيمنة البيروقراطية داخل إلى الأمام" و "مواجهة دغمائية المنظمة"، حيث حملوا المنظمة وخطها الثوري مسؤولية كل ما تعرضت له المنظمة. كما بلوروا أطروحتهم السياسية

("موضوعات حول الوضع السياسي") المرتكزة على خط الانزلاق السياسي اليميني لفترة نهاية 1974 بداية 1975 إلى حدود ربيع 1976. و بلوروا وثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي" التي بها تمت إعادة النظر في الخط الاستراتيجي للمنظمة.

لقد كسب هؤلاء خلال حملتهم هذه، **في الوقت الذي كانت فيه قيادة المنظمة بالسجن منكبة على حل العديد من القضايا والمشاكل التنظيمية التي أفرزها وضع تشتيت المعتقلين** ، مجموعة من الأعضاء الانتهازيين والمتذبذبين إلى "جماعتهم"، وعلى الخصوص بعد التحاق السرفاتي في يناير 1979 بالسجن المركزي، وانضمامه إليهم، حيث شكلوا معا ثلاثيا عمل على **فرض هيكلة تنظيمية جديدة للاستيلاء على المنظمة**، وعلى **فرض برنامجهم الانتقالي المتضمن لنقاط ثلاث** (الوضع السياسي، تقييم تجربة سنتي 1977 و 1978 والموقف من الصحراء)، وهو البرنامج الذي لم يكن الهدف منه سوى فرض خط سياسي يميني ، وعودة هؤلاء إلى مواقعهم القيادية السابقة بعد كل الكوارث السياسية والتنظيمية التي تسببوا فيها، وكذا مراجعة خط المنظمة الاستراتيجي ارتباطا بمواقفها من قضية الصحراء المرتبطة بخط "نظرية الثورة في الغرب العربي" التي عمل قياديو الخط الانتهازي اليميني على مراجعتها وبلورة وثيقة نقدية لها. لقد استمر هذا الوضع إلى حدود **أبريل** 1979 الذي عرف إعادة **تجميع المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي**، فتنقلب معها **موازين القوى بالسجن لصالح خط المنظمة الثوري الذي عمل على إيقاف ما سمي ب "البرنامج الانتقالي"، وعلى إعادة النظر في الهيكلة التنظيمية والاستعداد للانطلاق في برنامج جديد كان شعاره المركزي هو "التقييم الشامل وإعادة البناء"**

في ظل هذه الظرفية الجديدة إذن، بعد أبريل 1979، التي اتسمت بانهزام الخط الانتهازي اليميني الذي كان "الثلاثي" على رأسه حينها، وبعودة الخط الثوري إلى مواقعه القيادية، انطلقت حملة التشهير والإشاعات والكذب بهدف نزع المصداقية عن مناضلي وقياديي خط المنظمة الثوري (الاتهام بسرقة 18 مليون... محاربة "الستالينية"...انظر بهذا الصدد اعترافات السرفاتي في "نقده الذاتي")، حيث سيتم تجميد عضوية السرفاتي من طرف اللجنة القيادية بالسجن، بعد بلورته لنظريته التي أسماها ب

'التوجيه والتسيير" التي تحت غطائها قام بالانسحاب من التنظيم المركزي. في نفس الوقت برز تيار اخر (الخط التصفوي) وعلى رأسه قياديين اخرين سابقين بالمنظمة (عبدالله زعزاع وعبدالفتاح الفاكيهاني)، ممن شملتهم قرارات يونيو 1977، والطامحين تنظيميا، بمعية قيادي الخط الانتهازي اليميني، إلى إسقاط تلك القرارات، ليلتئم الخطان معا، ظرفيا، ويقدما معا ما سمي ب "بيان التجميد" (52 توقيع). تحت وقع هذه الأحداث والصراعات، بدأت بوادر بروز خط "يسراوي" داخلي هذه المرة و وسط خط المنظمة الثوري، بزعامة كل من عبدالرحمان النوضة وأحمد أيت بناصر.

إن هذه المقالة هنا، تحاول ما أمكن إبراز العناصر الرئيسية لمجمل الأحداث التنظيمية والسياسية لهذه الظرفية، والتي في خضمها سيبرز "ثلاثي اخر"، منح لنفسه صفة "القيادة الجديدة" بناء على مواقعه "القيادية" السابقة[120]، وهو "الثلاثي" الذي سيقود عملية التفاوض الفاشلة مع المجمدين عضويتهم وسط المنظمة، ويعمل بعد هذا على إطلاق ما أسماه ب "مسلسل إعادة البناء"، بعد أن قبل بقرارات الطرد من المنظمة الصادرة بتاريخ 12 نونبر 1979 في حق كل المجمدين عضويتهم.

انفرد هنا هذا "الثلاثي" ب "قيادة المنظمة" وبدأ بإصدار وثائقه في "مسلسل إعادة البناء" حيث التحق به في أواخر 1979 ممثلا الخط "اليسراوي" الذي أشرنا سابقا إلى حيثيات بروزه، وهما عبدالرحمان النوضة أحمد أين بناصر، في حين فضل فؤاد الهيلالي عدم الالتحاق بتلك "القيادة الجديدة". لتصبح تشكيلة "قيادة إعادة البناء" تتكون من كل من: عبدالحميد أمين، علي فقير، ابراهام السرفاتي، عبدالرحمان النوضة وأحمد أيت بناصر.

120 ـ "شرعية قيادية" هي في حالتها تلك مفقودة كليا لكون أصحابها ممن أتت عليهم هذه المقالة سابقا ـ انظر الجزء الثالث من هذه المقالة وهو بعنوان: "طور الانفجار السياسي والتنظيمي داخل منظمة إلى الأمام" ـ ، هم ثلاثة "أعضاء"، منهم من سلم نفسه للعدو في ماي 1972، وبقي بعيدا عن كل التطورات النوعية للمنظمة، إن سياسيا أو تنظيميا أو استراتيجيا، والثاني كان هو الاخر بعيدا عن هذه التحولات بسبب الاعتقال المبكر في ماي 1972، والثالث هو مجمد العضوية من طرف القيادة المحلية بالسجن بعد أن انسحب من التنظيم المركزي في ماي 1979 وبعد العديد من الأخطاء والكوارث السياسية والتنظيمية التي تسبب فيها.

في الواقع، لقد سهر "الثلاثي": أمين، علي والسرفاتي وسط تلك "القيادة الجديدة" على بسط وفرض خط إصلاحي منذ البداية رغم كل المحاولات التي قام بها ومن خارج تلك "القيادة" مناضلو الخط الثوري، لوقف سيرورة الانحراف اليميني الذي انطلقت وسارت عليه تلك "القيادة"، وبعد ذلك رغم مجموعة من الانتقادات ومن داخلها، التي بلورها رفيقهم في تلك "القيادة": النوضة (انظر بهذا الصدد نشر تي "الشيوعي" العدد 5 والعدد 5 مكرر). انفردت إذن هذه "القيادة" بالمنظمة، وطرحت تصورها وخطتها ل "إعادة البناء"، إلى أن انفجرت بسبب من تناقضاتها الداخلية، وذلك بعد أن أرست دعائم خط سياسي انتهازي يميني ، لا يحمل أية استراتيجية بعد التخلي عن الخط الاستراتيجي للمنظمة. هكذا، وبمجرد خروجه من السجن سنة 1984، لم يلتحق عبد الحميد أمين بالمنظمة، لا هو ولا قبله رفيقه في "قيادة إعادة البناء"، علي فقير بعد خروجه من السجن (التحق ب "الج.م.ح.إ) ، مع ما صاحب ذلك من توقيعات مشبوهة تتعهد بعدم العودة إلى أي عمل سياسي. كما عرفت نفس السنة انسحاب ادريس بنزكري[121]، في حين انسحب النوضة عبدالرحمان بعد ضربة 1985، وهي الضربة التي على إثرها لم يعد للمنظمة تحت "قيادة" الخط التحريفي أي وجود بالداخل وخارج السجن (بخارج المغرب، بقي فرع فرنسا "وفيا" للخط التحريفي وتحت "قيادته"، إلى حدود أن تم الحل العملي ل "إلى الأمام" سنة 1994، في حين رفض فرع بلجيكا سابقا ومنذ البداية الاعتراف ب "قيادة إعادة البناء").

على إثر كل هذا، انفرد السرفاتي لوحده، ومن ورائه تلامذته، في إتمام البناء السياسي التحريفي لما بعد 1985، والذي لم يكن في الواقع إلا تصفية خط المنظمة وكل إرثها الثوري.

121 . نذكر هنا بانه في هذه السنة، 1984، تم تقديم لائحة تضم مجموعة من الأسماء لطلب العفو والسراح، حيث ضمت تلك اللائحة أسماء عناصر من تلك "القيادة": السرفاتي، أحمد أيت بناصر، و اسم أحد زعماء الخط التصفوي: زعزاع، وكذا بنزكري وأسماء بعض العناصر من المنظمة: الحريف وغيره... (ضمت اللائحة 15 اسما، لمعرفة الحيثيات التي فيها تم تقديم هذه اللائحة إلى رأس النظام الكمبرادوري، انظر دراسة "مسلسل تصفية منظمة إلى الأمام....")

10 . ضربة خريف 1985 وما بعدها:

لقد مرت أزيد من خمس سنوات على ما أطلق عليه ب "مسلسل إعادة البناء"، والذي من خلاله تم التخلي عن الخط الاستراتيجي والسياسي والإيديولوجي والتنظيمي لمنظمة "إلى الأمام"، ولم تستطع "قيادة إعادة البناء" تحديد أية استراتيجية بديلة، ولا أي خط سياسي وتنظيمي، ومرت سنتان على عقد ندوتها التي منحتها طابع "ندوة وطنية للمنظمة"، والتي خلالها قامت رسميا بالقطع مع التجربة الثورية للمنظمة، والتأسيس لتجربة تحريفية جديدة، كما حددت خلالها تاريخ 1984 سنة لعقد مؤتمرها الأول الذي لم ينعقد. وهو هنا مؤشر على الضعف السياسي والتنظيمي لتلك التجربة قبل وبعد ندوتها لسنة 1983، حيث اعتبر المؤتمر إحدى أهم الحلقات التنظيمية والسياسية لمسلسل "إعادة البناء".

هذا، ولم يعرف لهذه التجربة التحريفية الجديدة أي خروج سياسي باسم "إلى الأمام" منذ انطلاق مسلسلها إلى حدود خريف 1985 إلا بمنشور وحيد، سقطت بموجبه تجربة هؤلاء، وانتهى وجودها السياسي داخل المغرب بحملة الاعتقالات التي لحقت كل أعضائها، أطرا ومناضلين. في هذا الاتجاه، أصدر أعضاء هذه الخط التحريفي الجديد بالخارج، أشهرا بعد ضربة خريف 1985، بيانا بمناسبة الذكرى السادسة عشر على تأسيس المنظمة، أشاروا فيه "إلى الظروف القاسية التي تحيى فيها هذه الذكرى، والتي تتمثل في الضربة التنظيمية الجديدة التي تعرضت لها، من جراء حملة الاعتقالات التي أفقدتها العديد من الأطر والمناضلين، والتي استلزمت منها، وفقا للتقاليد الشيوعية، أن تقف وقفة جديدة لتقييم تلك النكسة بالجرأة والصرامة الثورية". فما هو مضمون هذه "الوقفة الجديدة" وما هو هذا "التقييم"؟ علما أنها كانت في السابق قد كالت سيلا من الانتقادات للضربات التي تعرضت لها المنظمة، خصوصا ضربات فترة 74 / 75 وما بعدها، وأنها خلصت من دون تحليل أو

تقييم شامل، إلى أن الخطأ يكمن في الخط السياسي للمنظمة، وإلى الطبيعة الشبكية لتنظيمها، وإلى انحصارها وسط فئات البرجوازية الصغيرة وعدم قدرتها على التجذر وسط العمال والفلاحين ، كما خلصت إلى فشل كل التجربة الثورية السابقة، وطرحت مجموعة من المهام لتجاوز ذاك الفشل وإطلاق مسلسل "إعادة البناء". فهل وقفت "القيادة الجديدة"، على الأقل، نفس وقفتها تلك، وهل قامت بنفس "التقييم" (الجزئي) لضربة خريف 85، لما بعد "مسلسل إعادة البناء"؟

10 . أ . ملخص لوقفة "القيادة الجديدة" اتجاه ضربة خريف 85:

يكمن الخطأ السياسي بالنسبة "للقيادة الجديدة" في الإقدام على توزيع منشور باسم المنظمة"، علما أنه العمل الوحيد الذي أقدمت عليه "القيادة الجديدة" منذ انطلاق "مسلسل إعادة البناء"، فهل يعني هذا أنه كان عليها البقاء في ظل آمن منذ 1979 إلى 1985، حتى لا يمسها أذى النظام، وأنه كان عليها الانزواء داخليا ("الخط الداخلي") كي تجنب نفسها نيران العدو. على أي، يرجع البيان مسألة توزيع المنشور إلى "تقييم خاطئ ومغلوط لطبيعة قوانا الذاتية (قوى المنظمة)، والظرف السياسي العام... وكذلك "الاستخفاف (المنظمة) بقوى الأعداء الطبقيين".

في الحقيقة، هذه الفقرة تركز فيها على:

أولا: **عدم معرفة وضع التنظيم**، مع العلم أنهم قد خرجوا بتوصيات في ندوتهم لسنة 83، وحددوا مجموعة من المهام ووضعوا برنامجا عاما وبرنامجا نضاليا مرحليا، كل هذا ولم يقفوا على وضع المنظمة إلا بعد "توزيع المنشور"؟

ثانيا : **التقييم الخاطئ للظرف السياسي العام والاستخفاف بقوى الأعداء الطبقيين**، وهو ما يعني أن هؤلاء لم يستخلصوا أدنى درس من الانتفاضات الجماهيرية المجيدة التي سحقها النظام بالحديد والنار (سنة 1981 و 1984)، وأنهم كانوا بعيدين

عن المراكز الرئيسية للصراع الطبقي ، وأنهم لم يقوموا بتحليل سياسي طبقي ملموس لواقع هذا الصراع، من أجل المعرفة الملموسة للقوى الطبقية، كما أن تقييم الظرف السياسي لا يكون من خارج الخط السياسي للتنظيم، فإن غاب هذا الأخير، وهو واقع الحال لدى هؤلاء، فإن تقييم أي ظرف سياسي كيفما كان، يكون شبيها بلعبة النرد وضربة من ضربات الحظ.

يعود البيان، محاولا بمنطق تسلسلي للوقوف على مكمن الداء، فنجد أن "هذا الانسياق يجد تفسيره بدوره، في الخصائص المتخلفة البورجوازية الصغيرة، وقصر نفسها، والتي تحكمت في انتشار الشعور بنشوة الانتصار لدى العديد من مناضليها، بعد أن استطاعت المنظمة أن تفلت من موجات القمع المتتالية، التي صاحبت انتفاضتي 81 و 84..".

إلى حدود هنا، تعود كل القضية إلى "شعور بنشوة الانتصار بعد الإفلات من موجات الاعتقالات وهو من خصائص البرجوازية الصغيرة." هكذا إذن، تنتهي الانتفاضات بمجازر دموية، واعتقالات واختطافات... و "ينتشي هؤلاء" بمجرد الإفلات من الاعتقالات، وهذا الانتشاء دفع هؤلاء إلى الشعور بالانتصار، والإقدام على توزيع المنشور إياه، ليظهر بعدها أن نشوتهم تلك كانت خاطئة، واستخفافا بقوى الأعداء الطبقيين وتقييما خاطئا لقوى المنظمة و للظرف السياسي ، فنعم التقييم والتحليل ونعم الخلاصات (وكفانا شر التفكير).

إلا أنه بعد هذا، يقول البيان أن: "**الانحراف الأساسي** في نظرنا، ما زال **يكمن في عدم تطبيق شعارنا المركزي، المتمثل في التركيز على الطبقة العاملة والفلاحين، والتركيز في المرحلة الراهنة على القلعات البروليتارية الأساسية**، وذلك بالرغم من أن المنظمة حققت منجزات متقدمة في هذا الاتجاه ولكنها تظل في نظرنا دون مستوى متطلبات تحويل الطبيعة الطبقية للمنظمة."، إذن تتلخص كل القضية في "عدم التطبيق"، وكأن كل أطروحات "القيادة"، إن هي وجدت، هي سليمة وسديدة،

مبنية على التحليل الملموس للواقع الملموس، ولا ينقصها غير التطبيق، كي يكتب لها النجاح و "الشعور بنشوة الانتصار" وذلك لو أفلتت من ضربة خريف 85.

مرت خمس سنوات على رفع راية "التركيز على القلعات البروليتارية الأساسية" في مواجهتها لما أطلقت عليه هذه "القيادة" سابقا ب "استخلاص دروس ثمينة تجنبا من السقوط مجددا في الأوهام والمنزلقات والممارسات البرجوازية الصغيرة التي سقطت فيها منظمتنا"، وقصدها هنا ما أسمته ب "الاستناد إلى البرجوازية الصغيرة للمرور إلى الطبقة العاملة"، حيث بالنسبة لهذه "القيادة" "لم تستطع المنظمة خلال كل مسيرتها النضالية، التخلص من تشكيلتها البرجوازية الصغيرة التي طبعتها منذ التأسيس"، وبعد هذا تعود هذه "القيادة" التي أشرفت بنفسها على "إعادة البناء" ووضعت له كل الترتيبات، لتقول أن القضية هي قضية عدم تطبيق ل "شعارها المركزي"، وأن "التركيبة الطبقية لمنظمتنا... لا زال يشكل فيها العنصر المثقفي إحدى المكونات الأساسية" لذلك بالنسبة لها "كان من الطبيعي أن تطغى العديد من الممارسات والمسلكيات البورجوازية الصغيرة، كالاعتماد على أساليب فوقية في العمل، وممارسة التحريض بأشكاله الخاطئة في العديد من المناسبات والإطارات الجماهيرية.". إذن فما هي إنجازات هذه "القيادة" بعد كل ما كالته لمنظمة "إلى الامام" ولخطها الثوري؟

يقول هؤلاء:

"الاستمرار الجريء للمنظمة لرفع راية الماركسية – اللينينية والشيوعية"، "استمرار المنظمة كصوت لفضح سياسة النظام الرجعي وجرائمه"، ولم نر إلا منشورا وحيدا خلال خمس سنوات، وعلى إثره كانت نهاية وجودها السياسي والتنظيمي بالداخل.

"المساهمة النسبية في تحقيق الاندماج، وصهر الحركة العمالية بالفكر الماركسي – اللينيني، عبر التقدم النسبي في إنجاز مهمتنا المركزية، التجذر وسط الطبقة العاملة، والسهر على إصدار جريدة عمالية "الكادح"، والعمل على توزيعها في صفوف الطلائع العمالية. والنتيجة أن "التركيبة الطبقية لمنظمتنا... لا زال يشكل فيها العنصر المثقفي إحدى المكونات الأساسية"، وبهذا نكون قد عدنا إلى ما قالته هذه "القيادة" نفسها في حق المنظمة سابقا. (للمزيد من معرفة باقي إنجازات "إعادة البناء"، انظر بيان الذكرى 16 للتأسيس).

11 ـ ما بعد شبه "التقييم" لخريف 85، وانكشاف الخط التحريفي الإصلاحي

11 ـ أ ـ في بعض المفاهيم:

وإذ نحاول تتبع سيرورة خط "إعادة البناء" الذي تحطم في أول خروج سياسي له، نقف على بعض المفاهيم السياسية التي تؤكد التحول النوعي في الخط العام الذي أرسته منظمة "إلى الأمام" في مرحلتها الأولى (1970 ـ 1979 / 1980). مذكرين بأن هذا الخط، خط "إعادة البناء"، بعد تخليه عن الخط الاستراتيجي، وتغييب أي خط سياسي وتنظيمي في مسلسله لإعادة بناء المنظمة، وطرح مجموعة من "المهام العاجلة" وبرنامجا عاما وآخر مرحليا، كان قد قام بإقحام مرحلة أولية تسبق مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، حيث تقودها "جبهة شعبية" (وهي في الأصل أطروحة "الجبهة العريضة" التي برزت أواخر 1974)، من دون ان يكون حزب البروليتاريا قد تشكل، وتعرف فقط مشاركة القوى "الماركسية ـ اللينينية" فيها. هذا، وفي الوقت الذي ستتحول فيه قيادة هذه "الجبهة الشعبية" إلى حزب البروليتاريا بعد بناءه، وبناء التحالف العمالي ـ الفلاحي

عن طريق تجذر الحزب البروليتاري وسط الفلاحين وفق منظور "قيادة إعادة البناء"، تكون فيه هذه الثورة هي الأخرى في تحول إلى ثورة اشتراكية، لتليها بعد ذلك مرحلة ثالثة هي مرحلة الثورة الاشتراكية.

ما نود إثارة الانتباه إليه هنا، هو، من جهة، تلك المرحلة الأولى التي تسبق مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية[122]؛ ومن جهة ثانية، عدم قدرة "قيادة إعادة البناء"، رغم توظيفها لمجموعة من المفاهيم المركزية في خط المنظمة، خط الثودش، على تغطية قطيعتها مع هذه الأخيرة، قلنا من جهة ثانية، عدم قدرتها على مفصلة تلك المرحلة الأولية بمرحلة الثودش، إلا أنه مع تطورات الصراع الطبقي المحكوم بتناقضاته، بدأت أطروحة تلك الزمرة التحريفية تنكشف شيئا فشيئا، وبدأت، بعد انسلاخها عن خط المنظمة، في الانسلاخ عن مجمل تلك المفاهيم المركزية التي بها حاولت طمس مشروعها التحريفي الإصلاحي.

لقد تطرقنا سابقا في هذه المقالة التركيبية (المرحلة الأولى) لمجمل المفاهيم التي بلورتها منظمة "إلى الأمام" في مرحلتها الثورية، وكذا التحولات التي عرفتها تلك المفاهيم في سياق تحولات الخط السياسي وانزلاقاته إبان فترة التصدع التنظيمي، وكذا تطورها، ببروز الخط الانتهازي اليميني ، إلى حين انتقال هذا الأخير إلى موقع الردة عن الحملم بشكل عام، لهذا سنستعرض هنا مجمل المفاهيم السياسية التي بلورها خط "إعادة البناء" والتي تنسجم وأطروحته المنشفية (المرحلوية).

122 . نقصد بهذه الثورة كما طرحتها منظمة "إلى الأمام" في مرحلتها الثورية وكل ما تحمله من مفاهيم وأطروحات: كالجبهة الثورية الشعبية، بناء الحزب الثوري وبناء التحالف العمالي الفلاحي مسيرة واحدة، بناء اللجان الثورية العمالية والفلاحية والشبيبية...

لقد استعمل هذا الخط التحريفي الجديد مجموعة من المفاهيم للتعبير عن "السلطة السياسية" من دون ربط هذه السلطة، على الأقل مفاهيميا، بالكتلة الطبقية السائدة ونواتها المهيمنة (انظر مفهوم الطبقة الكمبرودورية والدولة الكمبرادورية في خط المنظمة). هكذا نجد من جديد، سيرا على نهج الخط الانتهازي اليميني، مفهوم "سلطة نظام الحسن"، "العصابة الحسنية المخزنية"، "الطغمة الحسنية الحاكمة"، "نظام الحسن"، "الدولة العلوية"، "حكم المخزن". فكل هذه المفاهيم لا تختلف مضمونا عن المفاهيم[123] التي اعتبرت من طرف المنظمة نفسها انزلاقا سياسيا (1974)، وذلك ضمن خط عام للمنظمة كان لا زال حينذاك يحكمه خط الثودش. أما وهي هنا، أي تلك المفاهيم، قد انسلخت عن ذاك الخط وفي قطيعة استراتيجية وسياسية وإيديولوجية وتنظيمية معه، فذلك تعبير عن مشروع آخر غير مشروع الثودش، وهو ما أشرنا إليه سابقا، بمشروع المرحلة الأولية التي طرحها خط "إعادة البناء"، قبل مرحلة الثودش.

11 ـ ب ـ في مشروع خط "إعادة البناء"، أو مرحلة ما قبل الثودش:

11 ـ ب ـ 1 ـ دولة الحق والقانون:

يقول خط "إعادة البناء": "إن منظمتنا إلى الأمام،.. تعبر عن استعدادها التام للنضال إلى جانب كل القوى والفعاليات السياسية والنقابية المناضلة، **من أجل تغيير الدستور الرجعي الحالي الذي فرضه الحسن وطغمته على بلادنا، والقضاء على الطابع المخزني للدولة**. إن منظمتنا إذ تعبر عن استعدادها للنضال من أجل ذلك، تعي جيدا أن **هذا الهدف غير ممكن التحقق في ظل نظام الحسن**. لذلك، تعتبر، أنه **من واجب كل القوى الديموقراطية** العمل على إنضاج الشروط **للتخلص من**

123 ـ نقصد هنا مثلا مفهوم "كمشة الحكم" أو "العصابة"، "طغمة الحسن عبدالله الدليمي". يظهر أنه مع الغياب البيولوجي لهذين الأخيرين، تم تعويضها ب "الطغمة الحسنية الحاكمة" ، وهو المفهوم الذي سيتطور لاحقا إلى مفهوم "المافيا المخزنية" كمفهوم مركزي في الخط السياسي لحزب النهج الديمقراطي.

نظام الحسن وطغمته المخزنية واستبداله بنظام سياسي جديد عصري، متحضر، ومتخلص من كل الآفات المخزنية والقوانين الاستبدادية القروسطية، تتحقق في ظله دولة الحق والقانون، ويفتح آفاق واسعة للنضال التحرري لشعبنا على طريق إقامة الجمهورية الديموقراطية المرتكزة على سلطة المجالس الشعبية الكفيلة بإرساء ديموقراطية مباشرة وفعلية، تزدهر في ظلها جميع مكونات شعبنا."

تلخص هذه الفقرة المشروع الذي طرحه خط "إعادة البناء" لمرحلة ما قبل "النضال التحرري لشعبنا"، وما قبل "طريق إقامة الجمهورية الديمقراطية المرتكزة على سلطة المجالس الشعبية". نعم، يقول هؤلاء، "نعم للنضال **من أجل تغيير الدستور والقضاء على الطابع المخزني للدولة وبناء دولة الحق والقانون،** لكن لا بد من **التخلص من نظام الحسن الثاني المستبد**".

لسنا هنا في هذه المقالة في معرض الرد على مثل هذه الأطروحات، لأن ما نهدفه من خلالها، هو فقط كشفها، وإبراز إحدى محطاتها الأساسية التي رسا عليها خط "إعادة البناء" بعد أن قدم شهادة الوفاة في علاقته بتجربة المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"[124].

إن الملاحظ في بروز هذه المفاهيم، من قبيل "دولة الحق والقانون"، سيجدها غير منفصلة عن مفاهيم أخرى تشكل بمعيتها جهازا مفاهيميا، ينهل ويتغذى من الفكر اللبرالي، ونقصد هنا مفاهيم مثل "المجتمع المدني"، ومفهوم "حقوق الإنسان" الذي

124 ـ بهذا الصدد، يقول هؤلاء: "إن القوى الثورية أو الجذرية، **استخلاصا منها للدروس من انسداد الطرق لسنوات الستينات والسبعينات**، تعلمت أن تدمج **النضال السياسي من أجل هدف مرحلي** في استراتيجيتها، وهذا **صحيح بالنسبة للمناضلين الذين وضعوا منذ نهاية السبعينات وطيلة الثمانينات، أسس حزب "الطليعة الديموقراطي الاشتراكي"، وهذا صحيح أيضا بالنسبة لمنظمتنا إلى الأمام، التي استطاعت منذ الثمانينات**، رغم ظروف القمع القاسية، **أن تتجاوز تصورات السبعينات التي كانت ترتكز على نظرة مثالية للاستراتيجية الثورية المغربية، لتتعلم دمج النضال الديموقراطي في مسلسل إنضاج شروط الثورة.**"

أصبح هو الآخر مفهوما مركزيا في خط "إعادة البناء"، فنجد مثلا: "إن القوى الديموقراطية السياسية والنقابية والحقوقية، الغيورة على قضايا شعبنا وحقوقه الإنسانية"، أو "وعلى صعيد حقوق الإنسان والمواطن، فإن انتهاكات المخزن لها لا زالت مستمرة.".

11 ـ ب ـ2 ـ الديمقراطية الحقيقية

يقول أصحاب "إعادة البناء" أنهم يناضلون في المرحلة الراهنة "**من أجل الديموقراطية الحقيقية ودولة الحق والقانون**"، وإن تساءلنا عن هذه الديمقراطية، نجدها عند هؤلاء : "إن الديموقراطية تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطة، ففي مفهومها الغربي تمارس، إما مباشرة، عبر **الانتخاب الحر لبرلمان** يتمتع بكامل السيادة على السلطة التشريعية، وعبر الانتخاب الحر أيضا لرئيس السلطة التنفيذية، وإما كما هو الشأن في الأنظمة **الملكية الديموقراطية بأوربا**، عبر اختيار **البرلمان، المنتخب** هو نفسه من طرف الشعب، **لحكومة مسؤولة** أمامه، وأمامه فقط .

إن فصلا مزعوما للسلط، الذي في إطاره يكون الشعب مصدرا للتشريع، ويكون الملك – الذي يزعم أنه يستمد مشروعيته من الحق السماوي- مصدرا للتنفيذ، ليس إلا كاريكاتورا للديموقراطية، خاصة، أنه لن يتم المساس بمصالح الجهاز المخزني القائم على الإرهاب والابتزاز والنهب، مما يسمح لهذه " السلطة التنفيذية" أي للمخزن، أن تفرض إرادتها على البرلمان. **إن المفروض، هو المزيد من عزل الحسن الطاغية وطنيا وعالميا، فذلك هو الوسيلة الوحيدة لانتزاع ديموقراطية حقيقية**"[125]

125 ـ ماذا يعني هنا منح مفهوم "الديمقراطية اللبرالية" ديمقراطية البرجوازية") طابع "الدمقراطية الحقيقية" غير أن أصحابها استسلموا أخيرا ل "حقائق" الرأسمالية، وكأن هذه الأخيرة صارت واقعا و"حقيقة نهائية" للبشرية.

"هزم النظام المخزني المطلق، ولفتح الطريق أمام تقدم هام للنضال **من أجل ديموقراطية حقيقية بالمغرب**."

تتلخص كل المسألة إذن في الاستعداد لدخول العمل السياسي ضمن إطار المنظومة السياسية التي أرستها البرجوازية، وكأنها منظومة سياسية كونية ووحيدة، ولا وجود لغيرها لتنظيم العمل السياسي .

في هذا الاتجاه، اعتبر هؤلاء "**إن النضال الديموقراطي مهمة رئيسية في الفترة الراهنة**، لكن في إطار هذا النضال الديموقراطي نفسه، الذي **يهدف إلى انتزاع اختراق ديموقراطي**، علينا أن نهيئ شروط **الفترة اللاحقة**، ويبقى **الهدف الإستراتيجي** بالنسبة لمنظمتنا، نظرا لأنه الحل السديد والمناسب بالنسبة للجماهير الكادحة، هو **تحطيم الدولة الملكية المغربية، وإقامة بواسطة العنف الثوري المنظم للشعب، الجمهورية الديموقراطية والشعبية المرتكزة على سلطة المجالس الشعبية**."

إذن ف "**تحطيم الدولة** الملكية" يأتي فيما بعد مرحلة "الديمقراطية الحقيقية"، وأن قضية هذه الأخيرة، التي هي قضية هؤلاء، تتركز بالأساس في "انتزاع اختراق ديمقراطي" عن طريق "عزل الحسن" بواسطة "النضال الديمقراطي"[126]، مع الحفاظ على الدولة الحالية من دون "الحسن"، وليس من دون "الملكية"[127]

وللرد على من كشفوا يمينية هذا الخط والتحاقه بجوقة "النضال الديمقراطي"، يقول أصحاب "إعادة البناء" أنه "غير مطروح بالنسبة لمنظمتنا أن تنظر لهذا **النضال الديموقراطي** كمرحلة نهائية، على شكل ما كان يطرحه المناشفة كأهداف الثورة

126 ـ لا يحتاج المرء إلى كثير من النباهة كي يطرح اليوم سؤال، وها هو مغرب اليوم من دون "الحسن" لمدة تقترب من العشرين سنة، أليس هذا مؤشرا على إفلاس تلك الأطروحة.

127 ـ بهذا الصدد أنظر لبعض الحوارات التي أدلى بها السرفاتي لمجلته "إلى الأمام" بداية التسعينات من القرن الماضي.

الديموقراطية البرجوازية في روسيا القيصرية، إن منظمتنا تبقى مخلصة **لدروس** لينين والماركسية الحية، معتبرة أن الثورة المغربية سيرورة متواصلة عبر مراحل مندمجة بعضها ببعض.".

وهل "الإخلاص لدروس لينين والماركسية الحية"[128] هو "النضال الديمقراطي من أجل دولة الحق والقانون"؟ وهل "الثورة المتواصلة عبر مراحل" هي بناء "جبهة" من دون وجود لحزب البروليتاريا، ولا لتحالف العمال والفلاحي؟ وهل ما يطرحونه هنا ليس إلا نسخة بالية وممسوخة مما طرحه المناشفة حول "الثورة الديمقراطية" بقيادة برجوازية؟

فكيف ستندمج مرحلة "الديمقراطية الحقيقية" بمرحلة "الديمقراطية الشعبية"؟ ومن سيعمل على "قيادة" مرحلة "الديمقراطية الحقيقية"؟ ومن سيربط هذه الأخيرة بالثانية؟

إننا لسنا في حاجة كي نطالب "مقارنة" ما يقوله خط "إعادة البناء" هنا، مع ما كانت تطرحه منظمة "إلى الأمام" سابقا، وعلى الخصوص نقد المنظمة للأطروحات الإصلاحية وموقفها من التحريفية في البلدان الرأسمالية، سواء كانت "بلدانا ملكية أو جمهورية"، كما أننا لسنا في معرض تحليل الظروف العالمية والمحلية التي في سياقها قفز هؤلاء نحو ضفة الفكر اللبرالي، لكن ما نريده هنا، هو فقط تذكير هؤلاء بمواقفهم هم من تلك "الدمقراطية البرجوازية" حين انطلقوا في البداية في "مسلسل إعادة البناء" ورفع بعضهم ل"العلم الأحمر"، ليظهر بعدها أن الهدف هو إحراق هذا العلم نفسه.

في الحقيقة، ما يصبو إليه هؤلاء هو "انتزاع الديموقراطية بناء على نموذج الثورة الفرنسية لسنة 1789". أي نظام الدمقراطية البرجوازية، ولهذا فكل ما يتعلق ببناء حزب البروليتاريا، وبشكل عام، بمشروع الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية هو، بالنسبة

128 ـ يظهر جليا هنا أنهم تخلوا نهائيا عن الماركسية ـ اللينينية، بعد ان شطبوا سابقا من خط المنظمة الإسهامات العظيمة للرفيق ماو.

لهؤلاء، "سابق لأوانه". لذلك تجدهم يدعون لأوسع تحالف يضم كل القوى المدافعة عن المشروع اللبرالي، سواء كانت هذه القوى "يسارية" أو "إسلامية"، أو "معارضة حكومية".

11 . ب . 3. حول العمل " الشرعي"

لئن طرحت ندوة الداخل (1983) خلاصتها "حول العمل الشرعي والعمل السري" التي جاء فيها : "واضح بالنسبة للندوة أن المنظمة لا تطرح على نفسها العمل في الشرعية كمنظمة، وواضح كذلك أنه يجب استغلال كل الإمكانيات التي يسمح بها القانون في ظل النظام القائم، وكذلك التي تفرض على النظام في ظل موازين قوى معينة، للعمل الشرعي وتوظيفه لإنجاز المهام المطروحة على المنظمة، شرط ألا يكون ذلك على حساب إنجاز مهامنا الثورية."، فإنها لم تعمل على قطع الطريق في النقاش حول "العمل الشرعي" الذي انطلق إبان الهجوم على خط المنظمة واتهامها ب "السريوية"(نسبة إلى السرية) في البداية، من طرف الخط الانتهازي اليميني، ثم بعد ذلك من طرف خط "إعادة البناء"، الذي، وفي سيرورة تخليه عن الخط الاستراتيجي والسياسي والإيديولوجي والتنظيمي لمنظمة "إلى الأمام"، خصوصا بعد حملة الاعتقالات لخريف 1985 التي أنهت وجوده بالداخل (المغرب)، بدأ يتجه، وهو يؤسس لمشروعه التحريفي الاصلاحي، إلى التمهيد للعمل "الشرعي".

هكذا، ومع بروز المحاور الأساسية لمشروعه في "النضال الديمقراطي" من أجل "دولة الحق والقانون"، و "الديمقراطية الحقيقية"، لم يعد أمام هؤلاء أي مانع لرفض "العمل الشرعي" ما دام المشروع كله، لا يهدف إلى "الإطاحة بسلطة الديكتاتورية الملكية والطبقة الكمبرادورية والإمبريالية وإرساء ديكتاتورية شعبية تجسدها السلطة الثورية لمجالس العمال والفلاحين" عن طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

يقدم هؤلاء مجموعة من التبريرات بهذا الصدد، حيث جاء في معرض "تحليلهم للظرف السياسي الراهن" بأن هناك "ضغوطات الدول الغربية على بعض البلدان التابعة لدفعها للقيام بنوع من التفتح"، وبأن هناك "تحولات في بلدان أوربا الشرقية وبعض بلدان إفريقيا"، زيادة على "تنامي الوعي بحقوق الإنسان داخليا" و"إدراك النظام أن المغرب مهدد بتحولات لن تكون في صالحه"، وأنه "مقبل على تفتح سياسي" (وهو ما اصطلح عليه لدى هؤلاء ب "فتحة في جدار القمع") وعليه يجب الاستفادة من هذا الظرف **لبناء إطار سياسي شرعي** يناضل من أجل "الديمقراطية السياسية" ("الحقيقية") .

12 ـ "نظرية" الاختراق الديمقراطي ـ النهج الديمقراطي

بعد فصل "النضال الديمقراطي" عن البعد الوطني الشعبي المناهض للإمبريالية، ومن أجل السلطة الثورية الشعبية، و**فصل أجهزة الدولة الطبقية عن السلطة السياسية**، وكذا القطع مع أية استراتيجية ثورية تهدف تحطيم الدولة الكمبرادورية وسلطتها السياسية، بل تهدف فقط إلى **تغيير جهاز** الدولة المخزني لصالح جهاز آخر عصري ومتحضر يستجيب ويتماشى مع ما هو معمول به (مستهلك) دوليا ـ إمبرياليا (الدولة العصرية، دولة البرجوازية)، خلص هؤلاء وتحت شعار "التجديد الفكري والسياسي"، بعد تخليهم عن المنظور الماركسي للدولة، وبعد انتهائهم من الهجوم على كل مقومات المشروع البروليتاري الثوري : المفهوم اللينيني للثورة، نظرية الحزب الثوري، ديكتاتورية البروليتاريا[129]... إلى تأسيس منظور "جديد للعمل

129 ـ أنظر بهذا الصدد دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية إلى الأمام".

السياسي" يراهن على فئات من الكتلة الطبقية السائدة نفسها، وعلى انخراط الأحزاب الإصلاحية، من أجل "جبهة" تعمل على "عزل المافيا المخزنية" أو "النواة الفاشية"، أو "عصابة الحسن"... أو مفهوم "النظام القائم" المستعمل سابقا[130].

في الحقيقة، فهذا المنظور يعتمد على إنشاء ائتلافات أو تحالفات ظرفية ترمي، عبر الضغط السلمي، إلى تدعيم كفة القوى الطبقية البرجوازية، بما فيها بعض الفئات داخل الكتلة الطبقية السائدة، للتخلص من "طغمة المخزن واستبداله بنظام سياسي جديد عصري، متحضر، ومتخلص من كل الآفات المخزنية والقوانين الاستبدادية القروسطية، تتحقق في ظله دولة الحق والقانون"، أي في ظل نسخة أخرى من سيطرة البرجوازية الكمبرادورية وبمصادقة امبريالية.

لقد تشكل بداية، "تيار النهج الديمقراطي"، على قاعدة هذا المنظور، طبعا بعد فك كل ارتباط له بالتجربة السابقة وذلك **بالحل العملي** ل"منظمة إلى الأمام"[131]، وكذا بعد فشل ما سمي بمحاولة "التجميع" (تجميع "اليسار الجديد") التي انجبت ساعتها "الحركة من أجل الديمقراطية"، و"الديمقراطيون المستقلون"، ليعمل هذا التيار الجديد / القديم على وضع حجر الأساس لانطلاق مشروعه السياسي الحزبي الإصلاحي.

12 ـ أ ـ المبادئ الأساسية لتصور تيار النهج الديمقراطي

تقول بعض الوثائق التأسيسية لهذا التيار بخصوص "هويته الفكرية":

---

130 ـ مجمل هذه المفاهيم كانت جزءا من المفاهيم المركزية للخط الانتهازي اليميني وسط الحملم، وقد وجدت لها منفذا وسط منظمة "إلى الأمام" ابتداء من نهاية 1974، وأصبحت أساسية لدى الخط الانتهازي اليميني وسط المنظمة إلى حين ارتداده عنها، ليحمله بعد ذلك أصحاب خط "إعادة البناء" ويلتقطه دعاة "التأسيس لمنظور جديد للعمل السياسي" استمرارية منهم على خط الانتهازية اليمينية.

131 ـ لمعرفة المزيد حول الموضوع، انظر الدراسة المشار إليها سابقا.

"**تبني الفكر العلمي كهوية فكرية ترتكز على العقلانية، والعلمية، وعلى الجوهر الحي للماركسية**، ويكون منطلقا في تحليل طبيعة الصراع السياسي والاجتماعي بالبلاد، وفي تحديد المهام المرحلية والاستراتيجية.". وفي وثيقة تأسيسية أخرى له نجد الصيغة التالية: "يتبنى "النهج الديموقراطي" الفكر العلمي، الذي يرتكز إلى العقلانية، والتصورات العلمية للطبيعة والمجتمع، وبالخصوص الجوهر الحي للماركسية، التي لا نعتبرها أعطت نماذج أو قوانين جاهزة للتطبيق، كما لا نعتبرها عقيدة، بل منهجا لتحليل الواقع، ومبادئ عامة موجهة للممارسة."

كما أن هذا التيار، يقول بأنه "منفتح على كل إنجازات الفكر التقدمي العالمي في ميدان حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها، وخاصة حقوق النساء، وفي ميدان الحفاظ على البيئة وتحسينها، والدفاع عن السلم والأمن العالميين ضد ما يتهدد البشرية من دمار بسبب إنتاج الأسلحة الفتاكة، والعمل على تطوير التضامن والتآزر بين الشعوب، خاصة عبر توسيع وتعميق العلاقات بين تنظيمات المجتمع المدني في كل بلد، وأخيرا، في ميدان بلورة تصورات وممارسات لديموقراطية حقيقية تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات التي تهم مصائرهم."

فمن دون أن نسرد هنا المزيد من المقتطفات، لأن لهذه المقالة التركيبية ما بعدها، وتحديدا حول خط هذا التيار الذي أصبح حزبا سياسيا "شرعيا"، منذ انطلاقته الأولى إلى حدود ما هو الآن عليه، طبعا في ارتباط بالمرحلة السابقة على تأسيسه. نذكر فقط أن مجمل وثائق هذا التيار التأسيسية، التي تقول بأن هذا التيار يتبنى ما يسميه ب "الجوهر الحي للماركسية"، أنها تخلو حتى من المفاهيم الماركسية حول الطبقة العاملة وحزبها الثوري، وحول طبيعة الدولة وطبيعة الديمقراطية البرجوازية، وعلى الخصوص المشروع التاريخي الثوري للبروليتاريا.

كلمة ختامية

لقد حاولنا رصد مجمل التحولات التي عرفها خط منظمة "إلى الأمام" منذ انطلاقتها، إلى أن تم حلها عمليا سنة 1994، وبهذا الحل العملي تم بالنسبة لهؤلاء إلقاء التراب على نعش المنظمة، لصالح نهج "جديد / قديم"، بعد أن عملوا في البداية على إخفاء حقيقة تاريخها الثوري بالأساس، ثم لفه (تاريخ المنظمة)، بعد أن انهالت عليهم مطارق الماركسيين ـ اللينينيين الثوريين، بحزام من الانتقائية كي يسهل عليهم الانزلاق بسهولة نحو ما هم عليه اليوم. ./. (انتهى)